جهود الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف في دفع إيهام الاختلاف والتعارض عن آي الكتاب العزيز

(دراسة وصفية تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط) .

إعداد الدكتور

علي عبد الحميد عيسى عثمان

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد

كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان

جهود الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الشريف في دفع إيهام الاختلاف والتعارض عن آي الكتاب العزيز
(دراسة وصفية تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط)

علي عبد الحميد عيسى عثمان .

قسم التفسير وعلوم القرآن الكريم ، كلية البنات الأزهرية بالعاشر من رمضان ، جامعة الأزهر ، مصر .

البريد الجامعي : AliOsman.@azhar.edu.eg

الملخص:

لما كان التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض مفتاحاً لفهم القرآن الكريم ، ومقوماً للمفسر حتى يتمكن من الدفاع عن الشبهات التي تثار حول القرآن الكريم ، فإنه يتطلب ملكات تفسيرية ولغوية وعقلية وأصولية خاصة ، حتى يستطيع الجمع والتوفيق بالحجة والبرهان ، والرد على الشبهات بالمنطق والعقل ، ولقد كان الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي . شيخ الأزهر الأسبق . واحداً من الأعلام الذين امتلكوا مقومات هذا الفن ، فما ترك موضعاً من المواضع التي يوهم ظاهرها التعارض إلا وكان له دوره في التوفيق والجمع ، بيسر في العبارة ، وسلاسة في الأسلوب ، مع تجنب لكل قول ضعيف ، فعلا كعبه في هذا الفن ، وميز تفسيره لما كان لمؤلفه حرية الفكر ، وملكات التفسير وأدواته ، فتراه يوافق الجمهور غالباً ، ويخالفهم أحياناً ، وينتقي من الأقوال أفضلها ، ومن العبارات أوجزها ، مع تحرير وبيان حتى تزول الشبهة ، ويحل محلها الاطمئنان ، وتهدف الدراسة إلى : إظهار القيمة العلمية لتفسير الوسيط في قضية التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض، وتفصيل أسباب إيهام التعارض عند الإمام الأكبر،

وأوجه دفعها ، مع الاستشهاد على كل سبب بما يناسبه من شواهد تطبيقية من آي الذكر الحكيم وتفصيل المنهج الذي اختطه الإمام لنفسه في التوفيق ، ومعالم تميزه.

الكلمات المفتاحية :جهود– دفع– إيهام – الاعتراض – التناقض – وصفية – تحليلية – تطبيقية.

Efforts of the Grand Imam, Prof. Dr. Mohamed Sayed Tantawi – Sheikh of Al-Azhar Al-Sharif – to advance the illusions of difference and contradiction with the verses of the Holy Quran

"Descriptive and analytical study applied to the interpretation of Alwasit"

Ali Abdelhamed Eisa Osman – Department of Interpretation and Sciences of the Holy Quran, Al-AZhar For Girls College, 10th of Ramadan, Al-AZhar University ,Egypt .
University mail: AliOsman.@azhar.edu.eg

Summary:

Whereas reconciling verses whose apparent contradictions appear to be a key to understanding the Holy Quran and an ingredient for the interpreter so that he can defend the suspicions raised about the Holy Quran, that requires explanatory, linguistic, mental, and fundamentalist faculties so that he can combine and reconcile with argument, proof, and response to suspicions by logic and reason .The Grand Imam, Prof. Dr. Mohammad Sayed Tantawi – the former Sheikh of Al-Azhar – was one of the scholars who possessed the ingredients for this art. He did not leave one of the places on which the apparent contradiction illusions, except that he had a role in conciliation and pluralism with ease in phrase

and smooth in style, while avoiding every weak statement . His standing rose in this field. His interpretation is distinguished because his author has freedom of thought, faculties and tools of interpretation .He often agrees with the public of the scientists and sometimes disagrees with them. He also selects the best sayings and the shortest phrases with editing and clarification until the suspicion is removed and replaced by reassurance .The study aims Demonstrating the scientific value of the interpretation of Alwasit in reconciling verses with apparent contradictions. Detailing the reasons for the illusion of contradiction with the Grand Imam and the ways in which they were motivated, with inference on every reason, according to the applicable evidence from the verses of the Holy Quran. Detailing the approach chosen by the Imam for himself in conciliation and the features of its distinction.

Key words : efforts – revocation – delusion – objection – contradiction – descriptive – analytical – applied.

المقدمـــة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، والصلاة والسلام على من شرفه رب العالمين بما تنزل به الروح الأمين على قلبه بلسان عربي مبين ليكون نذيراً ورحمة للعالمين .

وبعـــد ،،،

لمَّا كان القرآن الكريم معجزة شرعية وعقلية خالدة ، ظل على امتداد الأزمان بكراً في معانيه وألفاظه وتراكيبه ووسائله وأهدافه ، يحوم حوله العلماء من كل عصر ، فيأخذون بعض الفرائد من جواهره ، ويرتشفون قطرات من جليل هديه وتوجيهه ، إظهاراً لمقاصده ، وتوضيحاً لمراميه ، وتجلية لبعض أسراره المستكنة وراء ألفاظه وجمله ، وإبرازاً لبعض ملامح إعجازه المستمر أبد الدهر ، فالقرآن الكريم على مدى الدهر موضع لنظر يطول ، وفجر يجول ، وتأمل يتبصر ، وغوص وراء الأستار والأسرار ، وإن اختيار أي جزء من القرآن الكريم ليكون موضع البحث والدرس أمر بالغ الصعوبة ، لأن القرآن ليس فيه فاضل وأفضل ، وبليغ وأبلغ ، بل القرآن كله على حد سواء من أوله إلى آخره فضلاً وهدياً ، وبلاغة وإعجازاً ، فحيثما وجهت بصيرتك وجدت نوراً يهدي ، وهدياً يدل ، ودلالة تقود إلى خيري الدنيا والآخرة .

ولن يتوقف التأمل في كتاب الله . تعالى . الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، فيه الهدى والشفاء ، والرحمة والبيان ، والموعظة والتبيان .

ولما كان القرآن الكريم هو المعجزة الكبرى الخالدة ، لتعدد جوانب الإعجاز فيه ، فإن أعلى أنواع الإعجاز أنك لا ترى فيه . على مَرِّ الدهور . تناقضاً أو اختلافاً أو تعارضاً ، ولو كان لأثاره أعداء الدين المتربصين ، في وقت بلغ

التحدي فيه أشده ، والعرب أحرص الناس أن يجدوا فيه مطعناً ، أو مغمزاً، أو تناقضاً في أسلوبه ، أو اختلافاً في أخباره ، أو تضاداً في أحكامه، ولو وجدوا لكانوا أسرع الناس بالرد والطعن ، ولكن توافق القرآن أخرسهم، وجعل صمتهم إقراراً بفصاحة أسلوبه وإعجازه ، بخلوه من التناقض والاختلاف.

ولأهمية هذا النوع من الإعجاز الذي يحتاج إلى أدوات خاصة ، ومهارات معينة ، للتوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، شمرت عن ساعد الجد للوقوف على أغوار هذا العلم ، وتحديد ملكات هذا الفن ، لعلم كبير وشيخ من شيوخ الجامع الأزهر الأجلاء ، فضيلة العلامة الراحل الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي في تفسيره " الوسيط " في بحث أسميته:

" جهود الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ محمد سيد طنطاوي . شيخ الأزهر الشريف في دفع إيهام الاختلاف والتعارض عن آي الكتاب العزيز ". دراسة وصفية تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط " .

وتشتمل مقدمة البحث على النقاط التالية :

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١ . صلته بالقرآن الكريم مما يجعل الباحث يتعرف على كثير من العلوم المتعلقة به ، ويمكنه من التعمق فيها .

٢ . الوقوف على قضية من أخطر القضايا المتعلقة بكتاب الله . تعالى . ،وهي قضية التعارض الظاهري بين بعض آي القرآن ، التي أضحت سهماً من سهام الطاعنين للتشكيك في كتاب الله تعالى .

٣ . التعرف على أهم أنواع الإعجاز القرآني وهو خلوه من التناقض والاختلاف ، بخلاف الكتب المطولة التي لا تخلو منها ، فسلامة القرآن من أي تناقض مع طوله واستمراره أبد الدهر من أقوى دلالات إعجازه ، وأهم علامات حفظه .

٤ . عدم وجود بحث مستقل ضم أسس التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض عند الإمام الأكبر . رحمه الله . في كتاب أو مؤلف ، خاصة أن الوقوف عليها يصعب ويجهد لأنه مبثوث في أماكن متفرقة ومواضع متعددة.

٥ . بيان جهود الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها الاعتراض أو الاختلاف ، وهو عمل جليل يقدر له في خدمة كتاب الله . تعالى . ، يستحق الجمع والتأليف من جانب ، ويظهر ملكات الإمام في العلوم عامة ، وعلو كعبه في علم التفسير وأدواته خاصة .

٦ . إبراز المنهج التفصيلي الذي اختطه الإمام لنفسه في هذا الفن ، والوقوف على ملكاته فيه .

ثانياً : أهداف الموضوع :

١ . إكمال الجهود والدراسات التي عنت بتفسير الوسيط .

٢ . الوقوف على مشكل القرآن الكريم ، لأن لفظ " المشكل " عام يشمل كل ما يطرأ على الآية سواء في اللفظ ، أو المعنى ، أو توهم التعارض.

٣ . دراسة أهم فنون علم التفسير ، فإن أفضل الفنون في العلم فن يكشف الحقائق، ويزيل التعارض ، ويوقف على فهم الاختلاف والتناقض الظاهري.

٤ . الوقوف على أسباب التعارض الظاهري بين آي القرآن ، وأوجه دفعها ، وردها.

٥ . تنمية مهارات الباحث والبناء الجيد لشخصيته من خلال هذا البحث ، بما فيه من أدوات ، وعلوم ، وفنون ، تفيد الباحث عامة ، والمتخصص في علم التفسير خاصة .

ثالثاً : الدراسات السابقة :

لم أجد من تطرق إلى هذا الموضوع ، وإنما دراسات حول تفسير "الوسيط" وجهود الإمام الراحل من جوانب مختلفة ، وهذه الدراسات هي:

١ . منهج محمد سيد طنطاوي في كتابه : التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، للباحثة / سادينة بنت حاج يحيى ، ماجستير ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، عمان ٢٠٠٣م .

٢ . منهج محمد سيد طنطاوي في تناول الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية من خلال التفسير الوسيط ، سورة الأنفال أنموذجاً " دراسة تحليلية نقدية مقارنة " ، د. لبنة عبد الكريم الغويري ، د. جهاد محمد النصيرات ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١١، العدد ٢، سنة ٢٠١٥م.

٣ . ترجيحات محمد سيد طنطاوي من خلال تفسيره الوسيط في التفسير ، لسورتي الفاتحة والبقرة أنموذجاً ، شاكر محمود مهدي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ديالي ، مجلة أشنونا سنة ٢٠١٧م .

٤ . المناسبات في التفسير الوسيط للقرآن الكريم : أمثلة تطبيقية على سورة البقرة ، حسن سالم هيشان ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الشارقة ، الإمارات المتحدة ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ٢٠١٩م .

أمَّا دراستي فتعنى بجهود الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، وأسس هذا التوفيق ، وأسباب وجود التناقض من وجهة نظره ، وكيفية دفعها وردها ، مع إبراز الملكات العلمية للإمام الأكبر في هذا الفن ، وهي دراسة جديدة في بابها .

رابعاً : منهج البحث :

سيكون المنهج الذي أسير عليه . بإذن الله تعالى . وصفياً تحليلياً تطبيقياً .

خامساً: إجراءات البحث :[1]

١ . جمع أقوال الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض مع مراعاة :

أ . إذا كان في النص استطراد ، وليس له علاقة بمسألة البحث ، فإني أضع مكانه نقطاً ، دلالة على الحذف .

ب . إذا تكرر كلام الإمام الأكبر في موضع بعينه أكتفي بكلامه في الموضع الأول فقط .

٢ . مقارنة رأي الإمام الأكبر في التوفيق بين الآيات بغيره من العلماء في الموضع الواحد ، لإظهار:

أ التوافق بين الآراء إذا كانت متوافقة ، وإظهارها في أعلى درجات الكمال والبيان.

ب ـ إبراز رأي الإمام الأكبر إذا أتى في المسألة بجديد ، أو انفرد برأي عن جماهير المفسرين .

٣ – رتبت الأعلام على مدار البحث على حسب تاريخ الوفاة ، متبعاً التقويم الهجري في الجميع . ليعيننا ذلك على الوقوف على تاريخ ميلاد الأفكار ، ومدى تطورها .

٤ – صدرت أغلب قضايا البحث بتمهيد وبيان ، أعرف فيه ما يحتاج إلى تعريف.

٥ . توثيق المادة العلمية بالتعليق في الحاشية وفق الآتي :

أ عزو الآيات إلى سورها مع بيان أرقامها .

(١) إجراءات البحث : يراد بها : الأسلوب المستخدم في البحث أياً كان منهجه ، "أصول البحث العلمي ، د. جابر جاد نصار ص ١٩ ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ٢٠٠٢م بتصرف".

ب – تخريج الأحاديث والآثار من الكتب المعتمدة في ذلك ، فإذا كان الحديث في الصحيحين، أوفي أحدهما اكتفيت به لصحتهما ، وإن لم يكن فيهما فإني أخرجه من مظانه في كتب الحديث الأخرى ، وأذكر كلام أهل العلم في تحقيقه.

ج – التعريف بغريب الألفاظ بالرجوع إلى كتب اللغة المعتمدة .

د – توثيق النقول والأقوال بالإحالة إلى مصادرها .

هـ وضعت خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ثم التوصيات .

و – عمل فهارس لمادة البحث وتشتمل على :

ثبت المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

سادساً : مشكلات البحث :

- صعوبة جمع أقوال الإمام الأكبر فيما يتعلق بموضوع البحث ، وترتيبها على أبواب مستقلة ، وفصول متنوعة .
- كثرة الأسباب التي أدت إلى توهم التعارض بين آي القرآن عند الإمام الأكبر ، مما جعلها تحتاج إلى تتبع وتقسيم وترتيب ، ولا يتحقق ذاك إلا بتتبع التفسير كله .
- صعوبة وضع منهج متكامل يبرز دور الإمام الأكبر في التوفيق بين الآيات القرآنية المتعارضة ظاهرياً ، والوقوف على أدواته وملكاته فيها، وطرق دفع الإمام وبيانه لها .

سابعاً : خطة البحث :

ويشتمل هذا البحث على مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهارس.

المقدمة : وتشتمل على :

أولاً : أهمية الموضوع وأسباب اختياره .

ثانياً : أهداف الموضوع .

ثالثاً : الدراسات السابقة .

رابعاً: منهج البحث .

خامساً: إجراءات البحث .

سادساً: مشكلات البحث .

سابعاً : خطة البحث .

التمهيد : ويشتمل على :

أولاً: الفوارق الدقيقة بين الاختلاف والتناقض والتضاد .

ثانياً: الفوارق الدقيقة بين التعارض والمشكل والمتشابه .

ثالثاً : تاريخ موهم التعارض الظاهري في آي القرآن بين الدعاوى والرد.

رابعاً: تأملات في المنهج العام للإمام الأكبر في تفسيره الوسيط .

الفصل الأول : أسباب توهم التعارض ودفعها عند الإمام الأكبر .رحمه الله . : ويشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : وقوع المخبر به على أطوار مختلفة .

المبحث الثاني : اختلاف الحال .

المبحث الثالث : الاختلاف من جهتي الفعل .

المبحث الرابع : الاختلاف بوجهين واعتبارين .

المبحث الخامس: عدم حمل اللفظ على ما يناسبه من الحقيقة والمجاز.

المبحث السادس: توهم مخالفة القواعد النحوية .

المبحث السابع : التقديم والتأخير لبعض الألفاظ بين موهم التناقض وحقيقة التوافق.

المبحث الثامن : أسباب عامة مجملة .

الفصل الثاني : منهج الإمام الأكبر في دفع إيهام التعارض :

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : أدلة تنزه القرآن عن التعارض عند الإمام الأكبر .

المبحث الثاني : منهج الإمام الأكبر في دفع إيهام التعارض .

وقد تشتمل المباحث على مطالب ، والمطالب على فروع ومسائل طبقاً لمقتضيات البحث .

الخاتمة : ثم ذيلت البحث بخاتمة تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها ، والتوصيات التي تزيد الباحث . عامة والمفسر خاصة . ثراء .

الفهارس : وتشتمل على : ثبت المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

وفي الختام أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل صالحاً، ولوجهه الكريم خالصاً ، وأن يجعله حجة لي لا عليَّ ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

ويشتمل على :

أولاً : الفوارق الدقيقة بين الاختلاف والتناقض والتضاد .

ثانياً : الفوارق الدقيقة بين التعارض والمشكل والمتشابه .

ثالثاً : تاريخ موهم التعارض الظاهري في آي القرآن بين الدعاوى والرد .

رابعاً : تأملات في المنهج العام للإمام الأكبر في تفسيره الوسيط .

التمهيد

أولاً : الفوارق الدقيقة بين الاختلاف والتناقض والتضاد :

يجدر بنا . بادئ ذي بدئ . أن نقف أولاً مع الفوارق الدقيقة بين هذه الألفاظ ؛ لأن البحث قائم عليها ، وللتعبير عن الشيء بمسماه لا مسمى غيره، وبالبحث والتأمل نفرق بينها من جهتين : التعريف ، والدلالات .

أمَّا من ناحية التعريف :

فالاختلاف لغة : ضد الاتفاق ، قال ابن منظور (ت ٧١١هـ) : الخلاف: المخالفة ، وفي التنزيل : ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ (١) ، أي: مخالفة رسول الله ﷺ، والخلاف: المضادة، وخالفه إلى الشيء: عصاه إليه ..، وتخالف الأمران واختلفا: لم يتفقا(٢) ، فالخلاف والاختلاف: ضد الاتفاق.

واصطلاحاً : قال المناوي (ت ١٠٣١هـ) : " الاختلاف : افتعال من الخلف، وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور "(٣) ، وهو نوعان : اختلاف تنوع ، واختلاف تضاد .

اختلاف التنوع : وهو ما يتغاير فيه المعنيان، لكنهما لا يتنافيان، فهو اختلاف تتعدد فيه الأقوال الواردة في المعنى لكنها كلها محتملة(٤)، ويمثل له بالاختلاف في القراءات .

الاختلاف في القراءات تنوع في الألفاظ وتوسع في النطق : إن نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف إنما هو تنوع في ألفاظه ، وتوسع في النطق به ؛وتعدد في وجوه الأداء ، دون أن يثبت ذلك اختلافاً في القرآن .

---

(١) سورة التوبة من الآية ٨١ .
(٢) لسان العرب ٩ / ٨٢ .
(٣) فيض القدير ١/ ٢٧٠ .
(٤) أسباب اختلاف المفسرين ، د. محمد الشايع ص ١٦ بتصرف.

يقول العلامة القرطبي (ت ٦٧١هـ) : في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾[١] أي : تفاوتاً وتناقضاً ، عن ابن عباس ، وقتادة ، وابن زيد ، ولا يدخل في هذا اختلاف ألفاظ القراءات، وألفاظ الأمثال، والدلالات، ومقادير السور والآيات، وإنما أراد اختلاف التناقض والتفاوت[٢].

ويقول العلامة الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) : إن نزول القرآن على سبعة أحرف، وتعدد وجوه قراءاته، لا يلزم منه تناقض، ولا تخاذل، ولا تعارض، ولا تضاد ، ولا تدافع بين مدلولات القرآن، ومعانيه ، وتعاليمه ومراميه ، بعضها من بعض ، بل القرآن كله سلسلة واحدة ، متصلة الحلقات ، محكمة السور والآيات ، متآخذة المبادئ والغايات ، مهما تعددت طرق قراءاته ، ومهما تنوعت فنون أدائه[٣]. فاختلاف القراءات القرآنية اختلاف تنوع وتيسير، وليس اختلاف تناقض وتضاد .

النوع الثاني : اختلاف التضاد وهو : القولان المتنافيان المتناقضان. قال السيوطي (ت ٩١١هـ) : " الاختلاف على وجهين ، اختلاف تناقض : وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر "[٤] ، وهو منفي عن كتاب الله . تعالى . ولو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه ، وتناقضت معانيه ، وأبان بعضه عن فساد بعض " . [٥]

والتناقض لغة : حاصل كلام أهل اللغة أن التناقض يعني عدم التوافق ، أو نقض ما أبرم الاتفاق عليه ، وهدمه كالبناء المنقوض .

---

(١) سورة النساء من الآية ٨٢ .
(٢) تفسير القرطبي ٥ / ٢٩٠ .
(٣) مناهل العرفان ١ / ١٣٠ .
(٤) الإتقان ، ١ / ٢٦٤ .
(٥) تفسير الطبري ٨ / ٥٦٧ .

قال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): انتقضت الغرفة أي تشققت، ومن المجاز : المناقضة في القول ، وهو أن يتكلم بما يناقض معناه ، أي يتخالف ، وهو خلال التوافق [١] .

واصطلاحاً : قال ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ) : " كل نقيضين ينتج إثبات أحدهما نفي الآخر ، ونفيه إثبات الآخر " [٢] .

أما التضاد لغة : الضد كل شيء ضاد شيئاً ليغلبه ، والسواد ضد البياض ، والموت ضد الحياة ، ويجمع على الأضداد [٣] .

واصطلاحاً : عرفه الكفوي (ت ١٠٩٣هـ) بأنه : المنافي ، بحيث يمتنع اجتماعهما في الوجود . [٤]

وأما من ناحية الدلالات :

فالاختلاف أعم من التضاد ، إذ كل ضدين مختلفان ، وليس كل مختلفين ضدين [٥] ، والتناقض : يكون في الأقوال ، والتضاد : في الأفعال . [٦]

ثانياً : الفوارق الدقيقة بين التعارض والمشكل والمتشابه :

التعارض : في اللغة يأتي على معان :

أولها : الظهور ، يقال : " عرض له أمر كذا : أي ظهر " [٧]

ثانيها : المقابلة ، يقال : عارض الشيء بالشيء معارضة ، قابله .[٨]

ثالثها : المنع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلُواْ اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ﴾.[٩]

---

(١) أساس البلاغة ، الزمخشري ١ / ٤٨٧ بتصرف.
(٢) روضة الناظر وجنة المناظر ، ابن قدامة المقدسي ١ / ٢٠ .
(٣) ينظر: العين ، الخليل بن أحمد ١٥/٢ ، تهذيب اللغة ، الأزهري ٤ / ١٣٤.
(٤) الكليات ١ / ٩٠٦ .
(٥) الأضداد في كلام العرب لأبي الطيب اللغوي ، ص ١٣٤ .
(٦) الفروق اللغوية ، أبو الهلال العسكري ، ١ / ١٤٥ بتصرف واختصار .
(٧) ينظر: الصحاح في اللغة ، الجوهري ٤٥٩/١ ، تاج العروس ، الزبيدي ١ / ٤٦٤٤.
(٨) ينظر: لسان العرب ١٦٥/٧ ، المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ١ /١٣٩.
(٩) سورة البقرة من الآية ٢٢٤ .

فـالاعتراض : المنـع [١]، والتعـارض : مصـدر تعـارض ، وإذا قلـت : تعـارض الدليلان ، كان المعنى تشاركهما في تعارض وقع بينهما . [٢]

التعارض عند المفسرين : ذكر الزركشي التعارض في حديثه عن موهم التناقض والاختلاف بين آي القرآن ، إذ يقول : " ما يوهم التعارض بين آيات كلام الله ، وكلام الله . جلَّ جلاله . منزه عن ذلك " [٣] ويظهر من كلام الإمام الزركشي أن التعارض . المعني في البحث . هو تعارض دلالة آية مع دلالة آية أخرى ، وهذا التعارض ظاهري ، لا حقيقة له عند التأمل والنظر.

المشكل: اسم فاعل من أشكل عليه الأمر: إذا اختلط . ويدور بين معنيين:

المماثلة : فالشكل : الشبيه والمثل .

الاختلاط والالتباس: ومنه قيل للأمر المشتبه مشكل ، يقال : أُشكل عليَّ الأمر: إذا اختلط[١] [٤].

وعند الأصوليين : هو الذي خفي المراد منه ، فلا يمكن أن يدرك إلا بالبحث فيما يكتنفه من القرائن والأدلة .[٥]

وعند علماء علوم القرآن : هو ما يوهم التناقض والاختلاف بين الآيات ، والقرآن منزه عنه . [٦]

---

(١) تهذيب اللغة ، الأزهري ١ / ٤٥٤ .
(٢) منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي ، د. عبد المجيد السوسوه ، ص ٤٣ ، الطبعة الثانية ، دار الزخائر .
(٣) البرهان ٢ / ٤٥ .
(٤) تهذيب اللغة ١٠ / ٢١ ـ ٢٢ .
(٥) أصول الفقه ، محمد بن زكريا البرديسي ، ص ٣٨٨ .
(٦) البرهان ٢ / ٤٥ بتصرف .

المتشابه : يرد في اللغة على معان ، منها : المماثلة : يقال : أشبه الشيء الشيء، ماثله . الإلباس : يقال أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا .[١]

وعند الأصوليين: هو اللفظ الذي خفي معناه ، ولا سبيل لإدراكه[٢] . فمنشأ التشابه عندهم هو اللفظ .

وعند علماء علوم القرآن : عرفه الزركشي بقوله : أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني [٣].

علاقة المتشابه بالمشكل : حددها ابن قتيبة (ت ٢٨٦ هـ) بقوله : وأصل التشابه : أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر والمعنيان مختلفان ... ثم يقال لكل ما غمض ودق : متشابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره ، وقيل المتشابه " المشكل " وسمي مشكلاً ، لأنه أشكل ، أي : دخل فيه شكل غيره فأشبهه وشاكله ، ثم يقال : لما غمض وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة : مشكل[٤]. والمشكل: ما التبس على المتأمل معناه لذاته ، أو لأمر خارج عنه

وجعل الكافيجي (ت ٨٧٣هـ) المشكل جزءاً من المتشابه بالمعنى العام، فيقول: " وأما المتشابه : فهو ما تكون عبارته مشتبهة محتملة ، يندرج فيه الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه " [٥].

الفرق بين التعارض والمشكل والمتشابه :

الإشكال أعم من التعارض : فالتعارض الظاهري بين الآيات خاص بالتعارض فقط ، أما المشكل فيشمل التعارض بين آيتين ، أو آية وحديث ، أو غرابة اللفظ، أو غموض المعنى، أو تكرار الألفاظ إلى غير ذلك ، فهو أعم.

---

(١) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ١ / ١٦١٠.
(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي ، ٢١٨/١ ، أصول الفقه ص ٣٩٠ بتصرف .
(٣) البرهان ٢ / ٦٩ .
(٤) تأويل مشكل القرآن ، ص ١٠١ .
(٥) التيسير في قواعد علوم التفسير ، الكافيجي ص ١٨٧ .

- العمل في التعارض بقواعد وأدوات وملكات ، أما في المتشابه والمشكل فبالتأمل في المعاني والبحث عن المراد منها . [1].

فالترتيب من جهة الأعم : المتشابه ، ثم المشكل ، ثم موهم التعارض.

ثالثاً : تاريخ موهم التعارض الظاهري في آي القرآن بين الدعاوى والرد :

أستطيع القول أن دعاوى التعارض حول القرآن الكريم بدأت من وقت نزوله على النبي ﷺ والتحدي به .

يؤيد ذلك : ما أخرجه الطبري عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال : أتي النبي ﷺ سلام بن مشكم في عامة من يهود سمَّاهم ، فقالوا : أخبرنا يا محمد بهذا الذي جئتنا به من عند الله .. ؟ فإنا لا نراه متناسقاً كما تناسقت التوراة ، فقال لهم رسول الله ﷺ : أما والله إنكم لتعرفون أنه من عند الله ، تجدونه مكتوباً عندكم ، ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [2] ، [3] ، فهذه الرواية وأمثالها تبين أن تاريخ موهم التعارض الظاهري في القرآن من زمن نزوله فتولى النبي ﷺ البيان والدفاع ، فزال ببيانه الإشكال ، ورفع بقوله الطعن .

وفي زمن الصحابة: توهم أناس وجود تعارض بين آي القرآن ، لما خفي عليهم سببه، فتولى الصحابة . رضي الله عنهم . رفع هذه الإشكالات، وبيانها وكان من أوائل من تكلم في الآيات الموهمة للتعارض عبد الله بن عباس (ت ٦٨هـ) . رضي الله عنهما . ، ومن النماذج المؤيدة لذلك :

---

(١) فالمشكل : ما ازداد خفاء على الخفي ، كأنه بعدما خفي على السامع حقيقته ، دخل في أشكاله وأمثاله حتى لا ينال المراد إلا بالطلب ثم بالتأمل حتى يتميز عن أمثاله ، ينظر: أصول الشاشي ص ٨١ بتصرف .

(٢) سورة الإسراء الآية ٨٨ .

(٣) تفسير الطبري : ١٥ / ١٥٨ .

ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ ... فقال ابن عباس : إن الله لم يرد شيئاً إلا أصاب به الذي أراد ، فلا يختلف عليك القرآن ، فإن كلاً من عند الله [١] .

وقيل لعبد الله بن عمرو بن العاص أرأيت قول الله ﴿**هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ**﴾[٢] مع قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ**﴾[٣] ؟ فقال : إن يوم القيامة له حالات وتارات، في حال لا ينطقون، وفي حال ينطقون [٤].

وهكذا في كل عصر ومصر من يختلط عليه أمراً لا يعي سببه يتوهم التعارض بين الآيات ، حتى لجأ العلماء . في كل العصور . إلى تدوين مؤلفات متخصصة في جمع الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، وإزالة ما فيها من إشكال ، وكان أهمها :

١ . الرد على الزنادقة والجهمية فيما شككوا فيه من متشابه القرآن ، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، طبعته دار الثبات بالسعودية .

٢ . تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، نشرته دار التراث بالقاهرة .

٣ . متشابه القرآن الكريم لأبي الحسن أحمد بن جعفر المنادي (ت ٣٣٦هـ)، نشرته مكتبة لينة بمصر .

٤ . متشابه القرآن ، للقاضي عبد الجبار الهمذاني (ت٤١٥هـ) ، طبعته دار التراث بمصر .

٥ . تنزيه القرآن عن المطاعن ، للقاضي عبد الجبار ، طبعته دار النهضة الحديثة ببيروت .

---

(١) صحيح البخاري ١٦ / ٨٥ برقم ٤١ .
(٢) سورة المرسلات الآية ٣٥ .
(٣) سورة الزمر الآية ٣١ .
(٤) فتح الباري ، ابن حجر ، ١٤ / ٧٦ .

٦ . درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، للخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ) طبعته دار الآفاق ببيروت.

٧ . تفسير المشكل من غريب القرآن ، مكي بن أبي طالب (ت٣٤٧هـ) نشرته دار المعارف بالرياض .

٨ . كتاب " القُرطين " ، لابن مطرف الكناني (ت ٤٥٤هـ) ، جمع فيه بين كتابي مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة ، طبعته دار المعرفة ببيروت .

٩ . البرهان في متشابه القرآن ، الكرماني (ت٥٥٠هـ) ، طبعته دار صادر ببيروت.

١٠. فوائد في مشكل القرآن ، العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) ، نشرته دار الشروق بجدة .

١١. مسائل الرازي وأجوبتها من غرائب آي التنزيل ، لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، نشرته مكتبة البابي الحلبي بمصر.

١٢. تيجان البيان في مشكلات القرآن ، محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري (ت١٢٠٣هـ) ، نشرته جامعة الموصل بالعراق .

١٣. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، النيسابوري (ت ٥٥٣هـ) طبع بجامعة أم القرى بالسعودية .

١٤. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، شيخ الإسلام يحيى بن زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ) ، طبعته دار القرآن الكريم ببيروت .

١٥. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) طبعته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .

أما ما ورد في ثنايا الكتب فهي كتابات يصعب حصرها وعدها لكثرة الكاتبين فيها.

رابعاً: تأملات في المنهج العام للإمام الأكبر في تفسيره الوسيط:

أمَّا المفسر : فهو الأستاذ الدكتور : محمد سيد طنطاوي ، ولد بقرية سليم الشرقية مركز طما محافظة سوهاج ، في ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨م . تلقى تعليمه الأساسي بقريته ، ثم التحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة ١٩٤٤م ، وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية أصول الدين وتخرج منها سنة ١٩٥٨م ، حصل على تخصص التدريس سنة ١٩٥٩م ، حصل على الدكتوراه في التفسير بتقدير ممتاز سنة ١٩٦٦م بعنوان " بنو إسرائيل في القرآن والسنة"، عين مدرساً بالكلية ذاتها سنة ١٩٦٨م ، ثم عميداً بأسيوط سنة ١٩٧٦، ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين سنة ١٩٩٦م ، ثم مفتياً لجمهورية مصر العربية سنة ١٩٨٦، ثم شيخاً للأزهر الشريف سنة ١٩٩٦م إلى أن توفاه الله سنة ٢٠٠٩م في المدينة المنورة .

له مؤلفات أهمها : التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، القصة في القرآن ، أدب الحوار في الإسلام ، العقيدة والأخلاق في القرآن ، تكريم الله لنبيه محمد ﷺ ، حديث القرآن عن العواطف الإنسانية ، وغيرها الكثير .[١]

أما التفسير ففيه تأملات :

من ناحية الوصف : يقع " التفسير الوسيط للقرآن الكريم " في خمسة عشر مجلداً ، في حوالي سبعة آلاف صفحة من القطع المتوسط ، طبع عدة مرات آخرها بدار نهضة مصر بالقاهرة يناير ١٩٩٨م .

من ناحية الاسم : " الوسيط " فقد أجاد الإمام في تسميته ، فهو اسم على مسمى ، فهو وسيط في حجمه بين التفاسير ، وسيط في أسلوبه ، ومعانيه ، ومنهجه ، وكأني به قد أصاب الوسط في كل شيء ، والوسط في الشيء قمة اعتداله .

(١) منهج محمد سيد طنطاوي في تناول الوحدة الموضوعية، لينة الغويري، ص ١٦ باختصار.

من ناحية المنهج: أقف مع معالم منهجه في نقاط : فهو . رحمه الله . يبدأ بشرح الألفاظ القرآنية شرحاً لغوياً مناسباً ، يتعرض لسبب النزول إن وجد وكان مقبولاً ، يتعرض للمعنى الإجمالي ، يعرض لما في الآية من وجوه البلاغة والبيان والعظات والآداب والأحكام ، يعتني اعتناءً بالغاً بالتفسير بالمأثور بأنواعه ، لا يتوسع في وجوه الإعراب ، إذا تعددت الآراء فإنه . في الغالب . يكتفي بذكر الراجح منها .

من ناحية الالتزام بالمنهج : لقد حدد الإمام معالم منهجه في مقدمة تفسيره وأبان عنها وأفصح ، والتزم بها التزاماً حرفياً فخرج في غاية الحسن لما كان منهجه في غاية العمق .

مميزات التفسير : إذا أردت أن تضع تفسير الوسيط في الميزان ، فإنك تقف على جملة من المحاسن والمميزات أهمها :

- التفسير الوسيط يغني عن قراءة كثير من كتب التفسير ، لأن صاحبه جمع أقوال كثير من المفسرين جمعاً قائماً على فهم وذكاء ، فهو يجمع الأقوال ويوازن بينها على أسس علمية منهجية سليمة .
- تفسير الوسيط يوقفك على خفايا التفسير عند كثير من المفسرين ، فكأنك بقراءته وتأمله تأخذ أفضل ما عند هذه الكوكبة من المفسرين .
- حسن العرض ، يسير العبارة ، سهل الأسلوب .
- يشمل المادة العلمية مع صحتها ، متجنباً الاستطراد فيها .
- محرر من الأقوال الضعيفة والباطلة والمعاني السقيمة .
- يحمل بين طياته ثروة علمية هائلة في شتى العلوم والمعارف .
- يجمع . بإبداع . بين رصانة العلم ، وسهولة اللفظ ، فجاء سهلاً سلساً مناسباً للثقافات والمعارف المختلفة ، بحيث يجد كل قارئ فيه بغيته ، مهما كان علمه، أو تنوعت معارفه .

فرحم الله الإمام ، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

الفصل الأول

أسباب توهم التعارض ودفعها عند الإمام الأكبر ـ رحمه الله ـ
ويشتمل على ثمانية مباحث :

المبحث الأول : وقوع المخبر به على أطوار مختلفة.

المبحث الثاني : اختلاف الحال .

المبحث الثالث : الاختلاف من جهتي الفعل .

المبحث الرابع : الاختلاف بوجهين واعتبارين .

المبحث الخامس: عدم حمل اللفظ على ما يناسبه من الحقيقة والمجاز.

المبحث السادس: توهم مخالفة القواعد النحوية .

المبحث السابع : التقديم والتأخير لبعض الألفاظ بين موهم التناقض وحقيقة التوافق.

المبحث الثامن : أسباب عامة مجملة .

المبحث الأول

وقوع المخبر به على أطوار مختلفة

وتحته مطالب :

المطلب الأول : أول البيان وأبدعه اختيار اللفظة وسبك الجملة :

من بديع الإعجاز القرآني أن ألفاظه ضبطت جميع معاني العربية مع اتساعها ، وأنه استخدم كل لفظة في مكانها المناسب ، ومعناها الصحيح ، ودلالتها المرادة ، وصفاتها الدقيقة .

فالبيان: الإفصاح مع ذكاء ، وكلام بيِّن: فصيح ، والبيِّن من الرجال: الفصيح [١] .

واصطلاحاً: فن يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه[٢] . ولا يخفى ما في هذا الأسلوب من الافتنان في التعبير ، ففيه التوسع في اللغة بالتعبيرات المختلفة عن المعنى ، مع ما فيه من أهمية الأمر المتحدث عنه .

وأول البيان اختيار اللفظ ، وفيه يقول الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) عن قوله تعالى في سورة الفرقان﴿**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاء مَّنثُورًا**﴾ [٣] حقيقة " قدمنا " هنا عمدنا ، وقدمنا : أبلغ ، لأنها تدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر ، فأمهلهم إمهال الغائب عنهم ، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم .[٤] ، وفي سبك الجملة يقول في قوله تعالى : ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ ﴾ [٥] ، لو قلت : يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو ، لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها .[٦]

---

(١) تهذيب اللغة ، الأزهري ، ٥ / ٢٢٠ بتصرف .
(٢) حاشية السيالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني ، السيالكوتي ص ٢٥٩ .
(٣) سورة الفرقان الآية ٢٣ .
(٤) إعجاز القرآن ص ١٠ .
(٥) سورة المنافقون من الآية ٤ .
(٦) إعجاز القرآن ، ص ٤٠٤ .

فأول البيان وأبدعه اختيار اللفظة وسبك الجملة ، وأبلغ مظاهر الإعجاز البياني للقرآن الكريم اختيار ألفاظ لها دلالات متنوعة متكاملة وليست متعارضة .

المطلب الثاني : التعريف بالسبب :

وقوع المخبر به على أطوار مختلفة يعني : أن ترد آيات تتحدث عن موضوع واحد ، بألفاظ مختلفة ، فيظن القارئ لها أن بينها ثمة اختلاف أو تناقض ، وحقيقة الأمر أنها تحكي أحوالاً وأطواراً يكمل بعضها بعضاً، لا تناقض فيها ولا اختلاف ، بل " كلها مجتمعة ومتجانسة "(١).

المطلب الثالث: دراسة تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط :

جمع الإمام الأكبر . رحمه الله . بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، ودفع التعارض الظاهري عنها ، وأبان أنها من باب الأطوار والمراحل لا من باب الاختلاف والتعارض ، ويظهر ذلك جلياً من خلال الأمثلة التالية :

المثال الأول : أطوار خلق آدم عليه السلام :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض: قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ﴾ (٢)، مع قوله تعالى ﴿**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنسَانِ مِن طِينٍ**﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿**مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ**﴾(٤) ، وقوله تعالى : ﴿**خَلَقَ الإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ**﴾ (٥) .

الوجه الموهم للتعارض : ظاهر الآية الأولى أن آدم خلق من تراب ، بينما الآيات الأخرى على خلافه ، فمرة من طين ، ومرة من حمإ مسنون ، وأخرى من صلصال كالفخار .

---

(١) مشكل القرآن ، المنصور ، ص ٩٦ .
(٢) سورة آل عمران من الآية ٥٩ .
(٣) سورة السجدة الآية ٧ .
(٤) سورة الحجر من الآية ٢٨ .
(٥) سورة الرحمن الآية ١٤ .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق بين الآيات : يرى أنها أطوار لخلق آدم أولها كان تراباً ، وآخرها حمأ مسنوناً ، فيقول : " والذي يتدبر القرآن الكريم يرى أن الله . تعالى . قد وضح في آيات متعددة أطوار خلق آدم . عليه السلام . فقد بين في بعض الآيات أنه خلقه من تراب كما في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثم قال له كن فيكون**﴾ ، وبين في آيات أخرى أنه . سبحانه . خلقه من طين ، كما في قوله تعالى : ﴿**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنسَانِ مِن طِينٍ**﴾، وبين هنا أنه . سبحانه . خلقه﴿**مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ**﴾ .

قال الجمل[1]: وهذا الطور آخر أطوار آدم الطينية ، وأول ابتدائه أنه كان تراباً متفرق الأجزاء ، ثم بُلَّ . أي التراب . فصار طيناً ، ثم ترك حتى أنتن واسود فصار حمأً مسنوناً "[2] .

أقوال المفسرين في دفع إيهام التعارض :

المفسرون متفقون على أن التعبير عن خلق آدم . عليه السلام . بألفاظ متنوعة دلالة على تعدد مراحل خلقه ، فكل مرحلة لها ما يناسبها ، حتى قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) : " فإن قلت : قد اختلف التنزيل في هذا ، .. قلت : هو متفق في المعنى ، ومفيد أنه خلقه من تراب : جعله طيناً ، ثم حمأ مسنوناً ثم صلصالاً".[3]

وقال القرطبي (ت ٦٧١هـ) : " .. وذلك متفق المعنى ، وذلك أنه أخذ من تراب الأرض فعجنه فصار طيناً ، ثم انتقل فصار كالحمأ المسنون ، ثم انتقل فصار صلصالاً كالفخار "[4] .

---

(١) هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري ، المعروف بالجمل ، فاضل من أهل منية عجيل إحدى قرى الغربية ، له مؤلفات منها : الفتوحات الإلهية ، حاشية على تفسير الجلالين ، فتوحات الوهاب ، توفي سنة ١٢٠٤هـ ، " ينظر: الأعلام ، الزركلي ٣ / ١٣١ ، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٤ / ٢٧١ " .

(٢) الوسيط ١ / ٢٤٦٦ .

(٣) الكشاف ٦ / ٤٦٣ .

(٤) تفسير القرطبي ١٧ / ١٦١ .

وقال الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) : " وقد خلق الله . تعالى . آدم . عليه السلام . من تراب جعله طيناً ، ثم حمأ مسنوناً ثم صلصالاً ، فلا تنافي بين الآية الناطقة بأحدها ، وبين ما نطق بأحد الآخرين "[٥].

والحاصل: أن الإمام الأكبر . رحمه الله . متفق مع جمهرة المفسرين على أن الآيات التي تحدثت عن خلق آدم . عليه السلام . إنما تمثل مراحل مختلفة، وصورة من صور التكامل في حديث القرآن عن خلق آدم ، وأنه لا يوجد بينها أدنى شبهة للتعارض أو الاختلاف .

المثال الثاني : أطوار خلق الإنسان :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض: قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ**﴾ [٦] مع قوله : ﴿**ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**﴾.(٧)

الوجه الموهم للتعارض: أن الموضع الأول أثبت أن خلق الإنسان على العموم من تراب ، بينما يقرر الثاني أنه مخلوق من نطفة ، وهي أبعد ما تكون عن التراب ، وهذا هو وجه التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق :

يرى الإمام الأكبر أن الخلق من تراب خاص بآدم . عليه السلام . وإنما نسب لنا على اعتبار أننا فرع من الأصل ، فيقول : " ... فلما كان أصلهم الأول من تراب ، أطلق عليهم أنه خلقهم من تراب، لأن الفروع تتبع الأصل، وعلى ذلك يكون خلقهم من تراب هو الطور الأول ، ثم بين . سبحانه . الطور الثاني من أطوار خلق الإنسان فقال ﴿**ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ**﴾.[١]

---

(٥) روح المعاني ٢٠ / ١٢٥ .
(٦) ، (٧) سورة الحج من الآية ٥ .
(١) الوسيط ١ / ١٩٤٥ .

أقوال المفسرين في دفع إيهام التعارض :

اتفقت كلمة المفسرين على أن الخلق من تراب خاص بآدم عليه السلام على اعتبار أن " أصل برئه لكم من تراب وهو الذي خلق منه آدم عليه السلام" [٢] ، وذكر الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ) فيها وجهين :

أحدهما : أن المراد أصلكم وهو آدم . عليه السلام . لأنه مخلوق من تراب ..

ثانيهما : أن خلقة الإنسان من المني ومن الطمث ،وهما إنما يتولدان من الأغذية ، والأغذية إما حيوان أو نبات ، وغذاء الحيوان ينتهي قطعاً للتسلسل إلى النبات ، والنبات إنما يتولد من الأرض والماء ، فصح قوله ﴿**فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ** ﴾ [٣] .

والحاصل : أن اتفاق المفسرين على أن أصل الإنسان الأول هو التراب ، وخطابنا به تذكير بأصل الخلق الأول ، وزاد الإمام الأكبر أنه لما كانت الفروع تتبع أصولها صح خطابنا بذلك ، وهو تعليل وجيه ، لأنه لولا الأصل وهو آدم . عليه السلام . المخلوق من تراب ما كان للبشرية فرع يذكر.

المثال الثالث : عصا موسى عليه السلام :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى: ﴿**فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**﴾[١] ، مع قوله تعالى : ﴿**فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ**﴾ [٤]، مع قوله تعالى: ﴿**وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ**﴾ [٥] .

الوجه الموهم للتعارض بين الآيات : اختلاف أوصاف عصا موسى . عليه السلام . لما ألقاها هل انقلبت حية أم ثعباناً أم جاناً ؟ .

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير ، ٥ / ٣٩٥ ، فتح القدير ٥ / ٩٢ .
(٢) تفسير الرازي ١١ / ٩١ .
(٣) سورة طه الآية ٢٠ .
(٤) سورة الأعراف الآية ١٠٧ .
(٥) سورة النمل من الآية ١٠ .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق بين الآيات : يرى الإمام الأكبر أن الحية اسم جنس يطلق على ما كان صغيراً أو كبيراً، وما كان ذكراً أو أنثى ، فصح إطلاقها على الكل بهذه الأوصاف، فيقول:" ﴿ **فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى** ﴾ .. أي : تمشى على الأرض بسرعة وخفة حركة ، ووصفها . سبحانه . هنا بأنها ﴿**حَيَّةٌ تَسْعَى**﴾ ، ووصفها في سورة الشعراء بأنها ﴿**ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ**﴾، ووصفها في سورة النمل بأنها ﴿**تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ**﴾ ، ولا تنافي بين هذه الأوصاف ؛ لأن الحية اسم جنس يطلق على الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، والثعبان : هو العظيم منها ، والجان : هو الحية الصغيرة الجسم السريعة الحركة "[١] .

موازنة وترجيح :

بالتأمل نجد أن المفسرين في الجمع بين الآيات المتعلقة بأوصاف عصا موسى . عليه السلام . قد انقسموا إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول : ما ذكره الإمام الأكبر من أن الحية اسم جنس فيصح وصفها بالجميع ، وقد ذكر هذا القول جمع من العلماء[٢] .

القول الثاني : أوصاف الحية تمثل مراحل انقلابها في آن واحد ، قال البغوي (ت ٥١٦ هـ) : أمَّا الحية : فإنها تجمع الصغير والكبير ، والذكر والأنثى ، وقيل : الجان: عبارة عن ابتداء حالها فإنها كانت حية على قدر العصا ، ثم كانت تتورم وتنتفخ حتى صارت ثعباناً، والثعبان عبارة عن انتهاء حالها.[٣]

القول الثالث : أوصاف الحية تمثل مراحل في أوقات مختلفة: فمرة حية صغيرة، ومرة حية تسعى وهي الأنثى، ومرة ثعباناً وهو الذكر الكبير من الحيات[٤].

---

(١) الوسيط ١ / ٢٨١٩ .
(٢) ينظر : تفسير النيسابوري ٥ / ٢٧٤ ، تفسير النسفي ٢ / ٢٩٣ ، اللباب ، ابن عادل ١١ / ١٤٩ ، معاني القرآن ، الزجاج ٤ / ٢٨ ، معاني القرآن ، النحاس ٥ / ٧٩ .
(٣) معالم التنزيل ٣ / ١٢٨ .
(٤) تفسير القرطبي ١٣ / ١٦٠ .

الراجح : مع أن الأقوال كلها محتملة ، إلا أنني أرجح أنها أطوار مختلفة لمواقف ثلاثة ، ناسب كل موقف منها الكلمة التي تناسبه ، واللفظة التي تلاءمه .

فالموقف الأول : أمر الله . سبحانه . موسى . عليه السلام . أن يلقي عصاه ، وهو في البيت المقدس ، فتحولت العصا إلى " حية " صغيرة ، وهو ما يناسب موسى . عليه السلام . لأن المطلوب منه أن يرى المعجزة ليطمئن لها ، ولا يخاف منها بعد ذلك ، ووصفت بالجان لأن " الجان : جنس من الحيات معروف "[١] أسرع حركة [٢] .

أما الموقف الثاني : أمام فرعون ، ولما كان المطلوب إخافته لعله يؤمن بمعجزة موسى . عليه السلام . تحولت العصا إلى ثعبان ، وهي الحية الكبيرة لتناسب المقام .

أما الموقف الثالث: أمام السحرة ، ولم يتحدث القرآن عن تحول العصا، بل عن غلبة موسى . عليه السلام . لسحرهم وضعفهم أمامه ، فأتت كل كلمة في مكانها اللائق بها .

❁❁❁

(١) تفسير الطبري ١٩ / ٤٣٠ .
(٢) تفسير ابن كثير ٦ / ١٨٠ .

المبحث الثاني

اختلاف الحال

وتحته مطلبان:

أولاً : التعريف بالسبب : من بلاغة القرآن الكريم عرض الواقعة الواحدة بأشكال مختلفة وسياقات متعددة لتعدد الأحوال فيها ، وهو ما يعرف ويسمى باختلاف الحال ، ففي كل موطن يصور مشهداً أو حالة معينة تختلف عن مثيلتها ، فيظن القارئ أن بين الآيات القرآنية اختلافاً أو تناقضاً ، وعند التأمل يرى فيها البلاغة ، مع جمال التعبير ، مع كمال التوافق والتناغم .

ثانياً : دراسة تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط :

بعد التأمل والنظر في تفسير الوسيط أرى . والله أعلم . أن الإمام الأكبر . رحمه الله . له جهد كبير وموفق في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض المندرجة تحت هذا السبب، فذكر مما ذكره المفسرون ، وزاد عليه وهاك الأمثلة التطبيقية التي توضح ذلك .

المثال الأول : السؤال عن الذنوب بين النفي والإثبات :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : ﴿**وَلا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ**﴾[1] ، وقوله: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ**﴾[2] ، مع قوله تعالى : ﴿**فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ**﴾[3] .

الوجه الموهم للتعارض : أن آيات أثبتت سؤال المذنب عن ذنبه يوم القيامة ، وأخرى نفت ، فهل يجتمع النفي والإثبات في محل واحد ؟ فمن هنا أتى إيهام التعارض.

---

(١) سورة القصص من الآية ٧٨ .
(٢) سورة الرحمن الآية ٣٩ .
(٣) سورة الأعراف من الآية ٦ .

رأي الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق : أورد الإمام الأكبر في دفع هذا التعارض إجابتين ، إما لاختلاف الحال يوم القيامة وتعدد المواقف فيه ، فيسألون مرة ، ولا يسألون أخرى ، وإما لاختلاف نوع السؤال ، فالسؤال المنفي سؤال استعلام، والمثبت سؤال توبيخ، فلا إشكال . فيقول . رحمه الله . عن الإجابة الأولى : " فإن قيل : هناك بعض الآيات تثبت أن المجرمين لن يسألوا يوم القيامة كما في قوله . تعالى . : ﴿**وَلا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ**﴾ ، وكما في قوله تعالى: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ**﴾ ، فكيف نجمع بين هذه الآيات التي تنفي السؤال ، والآيات التي تثبته كما في قوله تعالى: ﴿**فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ**﴾ .

فالجواب : " أن في يوم القيامة مواقف متعددة ، فقد يسألون في موقف الحساب ، ولا يسألون في موقف العقاب " .

ويقول في الجواب الثاني : " أو أن المراد بالسؤال في قوله ﴿**فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ**﴾ التوبيخ والتقريع ، والمنفي كما في قوله ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لاَّ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلا جَانٌّ** ﴾ سؤال استعلام ، أي أن المذنب لا يسأل يوم القيامة هل أذنبت أو لا ، لأن الله لا تخفى عليه خافية ... " .[1]

تأملات في جمع الإمام الأكبر :

أولها : اتفاق الإمام مع جمهور المفسرين : فقد اعتمد المفسرون هاتين الإجابتين بين الآيات [2] ، ولعل سببه ما روي عن ابن عباس . رضي الله عنهما . في الجمع بينهما أن الله . تعالى . لا يسألهم : هل عملتم كذا ، لأنه أعلم ، وإنما

(١) الوسيط ١ / ١٥٨٥.
(٢) ينظر : تفسير الطبري ٤ / ٥٥١ ، المحرر الوجيز ٤ / ١٤٥ ، التحرير والتنوير ١٤ / ٣٠٣ ، فتح القدير ٥ / ١٥٩٧ .

يقول: لم عملتم كذا[٣] ، أو أنهم يسألون في بعض المواطن يوم القيامة ، ولا يسألون في بعضها[٤] .

ثانيها : اختلاف الإجابتين في الحال والموضوع : فمع توافق الإجابتين وتكاملهما ، إلا أن الأولى تتعلق بالحال ، أي حال يوم القيامة وتعدد مواقفه ، والثانية تتعلق بالموضوع ، أي : موضوع السؤال المثبت ، المختلف عن موضوع السؤال المنفي .

ثالثها : معرفة معهود القرآن رافع للإشكال : فمن عرف معهود القرآن وأنه يجمع بين النفي والإثبات في الموضوع الواحد ، لتعدد الحال ، رفع عنه الإشكال ، كما في المثال الذي معنا ، " فالقيامة فيها ساعات كثيرة ، وأحوال مختلفة ، فمرة أهلها يختصمون ، ومرة لا يختصمون ، وفي حال يتساءلون وفي حال لا يتساءلون، وفي حال يسألون ، وفي حال لا يسألون ، وفي حال يتكلمون ، وفي حال لا يتكلمون ، ونحو هذا كثر في القرآن ". [١]

المثال الثاني : سمع الكفار وإبصارهم يوم القيامة بين النفي والإثبات :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : ﴿**وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾ [٢]، وقوله : ﴿**وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاء مِن دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا**﴾ [٣] مع قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا**﴾ [٤] .

الوجه الموهم للتعارض :

---

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ٤ / ٥٥١ .
(٤) زاد المسير ، ابن الجوزي ٤ / ٧٦ .
(١) بحر العلوم ، السمرقندي ، ٤ / ٣٧ بتصرف .
(٢) سورة طه من الآية ١٢٤ .
(٣) سورة الإسراء من الآية ٩٧ ،
(٤) سورة مريم من الآية ٣٨ .

أن آيات أثبتت لهم السمع والبصر ، وأخرى نفته .

رأي الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق : أجاب الإمام عنه بجوابين:

أولهما: أن مشاهد اليوم الآخر ومراحله كثيرة، ففي حال يبصرون ويسمعون ويتكلمون ، وفي حال ينفى عنهم ، وأن ذلك في أول الحشر، ثم يرد إليهم، فيقول: ".. أقول : يجمع بين هذه الآية ﴿**وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾ وبين الآيات الأخرى التي تدل على أن الكفار يبصرون ويسمعون ويتكلمون يوم القيامة ، بوجوه منها : أن عماهم وصممهم في أول حشرهم . ثم يرد الله . تعالى . عليهم بعد ذلك أبصارهم وسمعهم ، فيرون النار ، ويسمعون ما يحزنهم "[١].

وهو قول كثرة من المفسرين[٢]، حتى قال الطبري . رحمه الله . : (جائز أن يكون ما وصفهم الله به من العمى والبكم والصمم يكون صفتهم في حال حشرهم إلى موقف القيامة ، ثم يجعل لهم أسماعاً وأبصاراً ومنطقاً في أحوال أخر غير حال الحشر " [٣] .

ثانيهما : أن النظر والكلام والسمع المثبت لهم خاص بما لا فائدة لهم فيه ، والمنفي عنهم خاص بما لهم فيه فائدة، فهم لا يرون ولا يسمعون شيئاً يسرهم ولا ينطقون بحجة .

فيقول: " ومنها : تنزيل سمعهم وبصرهم وكلامهم منزلة العدم، لعدم انتفاعهم بذلك .. "[٤] .

الترجيح : القول الأول أظهر لأنه يجعل المراد على حقيقته ، والحقيقة تقدم لأنها الأصل ، واستظهر أبو حيان هذا القول لذلك [٥] ، ويكون ذلك في مبدأ

---

(١) الوسيط ١ / ٢٨٧١ .
(٢) ينظر: تفسير الطبري ١٧ / ٥٥٩ ، تفسير ابن كثير ٥ / ١٢٣ ، البحر المحيط ٧ / ٤٠٠.
(٣) تفسير الطبري ١٧ / ٥٥٩ .
(٤) الوسيط ١ / ٢٨٧١ .
(٥) البحر المحيط ٧ / ٤٠٠ .

الأمر، ثم يرد الله . تعالى . إليهم أبصارهم ونطقهم وسمعهم ، فينطقون بما حكى القرآن الكريم عنه .

المثال الثالث: حمل ذنوب الغير بين النفي والإثبات :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : **(أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾**[1] ، وقوله : **﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** [2] ، وقوله : **﴿وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ﴾** [3]، مع قوله تعالى: **﴿ لِيَحْمِلُواْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾**[4] **﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾**[5] .

الوجه الموهم للتعارض : أن آيات أفادت أن نفساً لن تحمل ذنب أخرى، وأن كل إنسان يحمل وزره فقط، بينما تقرر أخرى أن أناساً يحملون أوزارهم وأوزار غيرهم .

رأي الإمام الأكبر . رحمه الله . في التوفيق : حاصل كلام الإمام في الجمع: اختلاف الحال ، فالآيات التي أفادت أن كل نفس تحمل وزر ما ارتكبت من سوء، ولا يؤاخذ بمعصيتها سواها، حال من كسب ذنباً ولم يتعداه إلى غيره، بينما الحامل لذنبه ولذنب غيره حال من ضل وأضل ، فحمل الضلالين ، ضلال النفس ، وإضلال الغير ، وإضلال غيره من عمله ، فلا تعارض بين الآيات ، لاختلاف الحالين .

يقول . رحمه الله . : "... هذه الآية **﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾** وأمثالها، لا تعارض بينها وبين قوله

(١) سورة النجم الآية ٣٨ .
(٢) سورة فاطر من الآية ١٨ .
(٣) سورة العنكبوت من الآية ١٢ .
(٤) سورة النحل من الآية ٢٥ .
(٥) سورة العنكبوت من الآية ١٣ .

تعالى:﴿**ولا تكسب كل نفسٍ إلا عليها وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾ لأن هؤلاء المستكبرين لم يكتفوا بضلالهم في أنفسهم، بل تسببوا في إضلال غيرهم، فعوقبوا على هذا التسبب السيء، الذي هو فعل من أفعالهم القبيحة "[١].

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام : المفسرون[٢] متفقون على أن سبب التعارض الظاهري بين الآيات هو اختلاف الحال .

يقول الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٤هـ) : " فالجمع بين الآيتين : أن هذه الآية **(وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)** . نفت أن يحمل أحد وزرآخر لا مشاركة له للحامل على اقتراف الوزر ، وأما آية سورة العنكبوت فموردها في زعماء المشركين الذين موّهوا الضلالة وثبتوا عليها "[٣].

فحاصل كلام الجميع : أن نفساً لن تحمل ذنب أخرى ، وهذا من العدل الإلهي، وهو الأصل ، إلا إذا اختلف الحال ، فتسببت النفس في إضلال غيرها ، فتحمل وزر ضلالها وإضلالها ، وهو في الأصل من عمل نفسها.

المثال الرابع : نبذ يونس . عليه السلام . بالعراء بين النفي والإثبات :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : ﴿**فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاء وَهُوَ سَقِيمٌ**﴾ [٤] مع قوله تعالى: ﴿**لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاء وَهُوَ مَذْمُومٌ**﴾ [٥] .

الوجه الموهم للتعارض : دلت الآية الأولى على أن يونس . عليه السلام . نبذ بالعراء وهو سقيم ، بينما دلت الآية الثانية أن يونس . عليه السلام . تداركته رحمة الله ، فلم ينبذ ، وهذا وجه التعارض .

---

(١) الوسيط ١ / ٢٥١٣ .
(٢) ينظر: تفسير ابن كثير ٥ / ٥٢ ، تفسير الرازي ١٢ / ١٣٦ ، فتح القدير ، الشوكاني ٦ / ٢١٣٣، تفسير الخازن ٥ / ١١٩، حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٧ / ٢٢ .
(٣) التحرير والتنوير ١١ / ٤٦٥ .
(٤) سورة الصافات الآية ١٤٥ .
(٥) سورة القلم الآية ٤٩ .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام الأكبر أن الجمع بين الإثبات والنفي يكمن في اختلاف الحالين ، فالأول : وهو المثبت ، أنه نبذ بالعراء وهو سقيم ، والثاني : المنفي ، حال آخر، فيه بيان رحمة الله . تعالى . بنبيه فلم ينبذ وهو مذموم .

يقول . رحمه الله . : " فالمقصود من الآية الكريمة بيان جانب من فضل الله . تعالى . علي عبده يونس . عليه السلام . ، وبيان أن رحمته . تعالى . به ونعمته عليه ، قد حالت بينه وبين أن يكون مذموماً على ما صدر منه ، من مغاضبة لقومه ، ومفارقته لهم بدون إذن من ربه .. " [١] ، ثم زاد الأمر إيضاحاً بنقله عن الإمام الجمل وجه التوفيق بين إثبات النبذ بالعراء ونفيه ، فيقول: قال الجمل ما ملخصه : قوله : ﴿**وَهُوَ مَذْمُومٌ**﴾ أي : ملوم ومؤاخذ بذنبه ، وهي محط الامتناع المفاد بـ " **لولا** " ، فهي المنفية ، لا النبذ بالعراء .. أي : لنبذ بالعراء وهو مذموم ، لكنه رحم فنبذ غير مذموم، . فلولا . هنا حرف امتناع لوجود ، وأن الممتنع القيد في جوابها لا هو نفسه .. "[٢].

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام : المفسرون[٣] على أن الجمع بين الإثبات والنفي حاصله اختلاف الحالين ، فالإثبات يفيد نبذه بالعراء ، والنفي أن ينبذ وهو غير مذموم .

قال أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ) : فإن قيل : قال ههنا : ﴿**فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاء وَهُوَ سَقِيمٌ** ﴾ ، وقال في موضع آخر : ﴿**لَوْلا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاء وَهُوَ مَذْمُومٌ** ﴾ ، وهو يدل على أنه لم ينبذ ، فكيف وجه التوفيق بين الآيتين ..؟

---

(١) الوسيط ١ / ٤٢٩٩ .
(٢) السابق ١ / ٤٢٩٩ .
(٣) ينظر: تفسير القرآن ، السمعاني ٤ / ٢٤١٧ ، المحرر الوجيز ١٥ / ٥٥ ، تفسير القرطبي ١٨ / ٢٢٥٤ ، تفسير الشوكاني ٣ / ٤١١ .

والجواب عنه : أن الله . تعالى . قال في تلك الآية : ﴿**لَنُبِذَ بِالْعَرَاء وَهُوَ مَذْمُومٌ**﴾ ، أي : لولا رحمتنا ونعمتنا لنبذ بالعراء وهو مذموم ، ولكن تداركته النعمة، فنبذ وهو غير مذموم[١] .

وقال الزمخشري : قوله : ﴿**وَهُو مَذْمُومٌ**﴾ يعني أن حاله كانت على خلاف الذم حين نبذ بالعراء ، ولولا توبته لكانت حالته على الذم[٢]. فالكل متفق على أن النفي في سورة القلم حال يختلف عن سورة الصافات ، ففي الصافات نبذ بالعراء وهو الحال الواقع ، بينما في القلم حال لم يقع ، وهو نبذه مذموماً مبعداً عن كل خير ، وهو لم يقع لما تداركته نعمة الله ورحمته وفضله ، فانتفى باختلاف الحالين أي تعارض ، بل وظهر الاتساق والتكامل والتناغم بين الحالين .

المثال الخامس : شهادة الكافرين على أنفسهم بين النفي والإثبات :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : ﴿**وَشَهِدُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ**﴾ [٣] ، مع قوله تعالى : ﴿**قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**﴾ [٤] .

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى تثبت شهادة الكافرين على أنفسهم بالكفر وهم بين يدي الله . تعالى . ، بينما تنفيه الآية الأخرى .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى فضيلة الإمام أن الآيات لا اختلاف بينها ولا تناقض ، وإنما هي تعبير عن مراحل مختلفة يوم القيامة، ففي بعضها يقرون، وفي أخرى ينكرون ، فنقل عن الزمخشري قوله : فإن قلت : ما لهم مقرين في هذه الآية . على أنفسهم بالكفر . جاحدين في قوله : ﴿**قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا**

(١) تفسير القرآن " تفسير السمعاني " ٥ / ٤١٧ .
(٢) الكشاف ٤ / ١٤٨ .
(٣) سورة الأنعام من الآية ١٣٠ .
(٤) سورة الأنعام من الآية ٢٣ .

مُشْرِكِينَ﴾ قلت : يوم القيامة يوم طويل، والأحوال فيه مختلفة، فتارة يقرون ، وأخرى يجحدون[١] ، وزاد الإمام : وذلك يدل على شدة خوفهم واضطراب أحوالهم[٢].

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام : للمفسرين في دفع هذا الإيهام وجهان:

أولهما : ما ذكره الإمام ، وهو : تعدد الأحوال ، ففي مرة يقرون ، وفي أخرى ينكرون، وبمثله في الجمع بين قوله تعالى ﴿**وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ**﴾ [٣]، وقوله: ﴿**وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**﴾ ، ففي الأولى نفي الكلام، وفي الثانية أثبت ، قال ابن عباس: هذا في موقف ، وهذا في موقف آخر ، والقيامة مواقف ، في موقف يقرون ، وفي موقف ينكرون . [٤]

قال الشوكاني . في الجمع . : " .. محمول على أنهم يقرون في بعض

مواطن يوم القيامة ، وينكرون في بعض آخر ، لطول ذلك اليوم واضطراب القلوب فيه ، وطيشان العقول ، وانغلاق الأفهام ، وتبلد الأذهان .[٥]

ثانيهما : أنهم ينكرون أولاً ، ثم يختم على أفواههم وتشهد جوارحهم عليهم بكفرهم ، قال البغوي : وقيل إنهم إذا رأوا يوم القيامة مغفرة الله . تعالى . وتجاوزه عن أهل التوحيد ، قال بعضهم لبعض : تعالوا نكتم الشرك لعلنا ننجوا مع أهل التوحيد فيقولون : والله ربنا ما كنا مشركين ، فيختم على أفواههم وتشهد عليهم جوارحهم بالكفر[٦] ، فينكرون أولاً لما رأوا فضل الله . تعالى . على أهل الإيمان .

---

(١) الكشاف ٢ / ١٤٧ ، بتصرف من فضيلة الإمام .
(٢) الوسيط ١ / ١٥٤١ .
(٣) سورة آل عمران من الآية ٧٧ .
(٤) ينظر: تفسير اللباب ٦ / ٤٠٣ ، تفسير البغوي ١ / ١٣٨ .
(٥) فتح القدير ٢ / ٢٣٦ .
(٦) تفسير البغوي ١ / ١٣٥ .

الترجيح : ما اختاره الإمام الأكبر هو الأرجح ، لمناسبته لسياق الآيات ، وقد نقل أبو حيان القولين واستبعد الثاني قائلاً : " وهو بعيد من سياق الآية "[١] فالسياق من أعظم قرائن ترجيح المعاني ، حتى قال ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ): " من أوجه الترجيح : أن يشهد بصحة القول سياق الكلام ، ويدل عليه ما قبله وما بعده " [٢] . فسياق الآيات يقرر تعدد المواقف والأحوال، فلما تعددت المواقف ، تغايرت أحوالهم بين الإقرار والإنكار ، ويلاحظ أن العلامة الزمخشري ذكر القولين ، ونقل عنه الإمام الأكبر القول الأرجح فقط واكتفى به ، لأنه المناسب للسياق ، الموافق للاستقراء العام للآيات ، فاحتكم إلى صريح السياق في الترجيح .

وحاصل القول :

كثرة من آي الذكر الحكيم يظن القارئ لها أن بينها تعارضاً ظاهرياً أو اختلافاً ، وعند التحقيق يرى أن الآيات مسوقة لأكثر من حال ، فإذا ما عرفت الحالات ، والاختلاف بينها ، زال الإشكال ، ورفع التعارض ، وقد ضرب الإمام الأكبر . رحمه الله . في تفسيره بسهم وافر في بيان هذا النوع من التعارض الظاهري بين الآيات ، وطرق دفعها ، ورجح منها ما يتفق مع دلالة السياق ، والتناسب اللفظي مع المعنى العام للآيات .

❁❁❁

(١) البحر المحيط ٥ / ٢٥٧ .
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٩ .

المبحث الثالث

الاختلاف من جهتي الفعل

وتحته مطلبان :

أولاً : التعريف بالسبب : اختلاف جهتي الفعل تعني: أن ينسب فعل إلى أكثر من فاعل ، فالفعل واحد ، ولكنه نسب إلى فاعل مرة ، وإلى فاعل آخر في موطن آخر[١] ، فيراه القارئ من باب التناقض والاختلاف ، فيحدث . عنده . تعارضاً ظاهرياً وإشكالاً بين الآيات .

أقول : ومن هذا النوع أن تختلف جهتي الفعل بين الإثبات والنفي ، فينسب الفعل إلى فاعله على جهة الإثبات في موضع ، وينفي في آخر ، والجامع بينهما اختلاف جهتي الفعل .

ومثل له بقوله تعالى : ﴿**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾[٢] ، فأضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ، ونفاه عنهم باعتبار التأثير ، ولهذا قال الجمهور : إن الأفعال مخلوقة لله . تعالى . مكتسبة للآدميين ، فنفي الفعل بإحدى الجهتين ، لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى " [٣] .

ثانياً : دراسة تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط :

للإمام الأكبر . رحمه الله . جهد كبير في الجمع بين الآيات التي يوهم ظاهرها الاختلاف أو التعارض ، والتي سببها " اختلاف جهتي الفعل " ويتضح ذلك جلياً من خلال الأمثلة التالية :

---

(١) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، الغزوني ص ١٥٣ ، البرهان ٢ / ٥٩ ، الإتقان ٣ / ٩٥ بتصرف .
(٢) سورة الأنفال من الآية ١٧ .
(٣) البرهان ٢ / ٥٩ .

المثال الأول : إسناد الفعل " يتوفى " لأكثر من فاعل :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض : قوله تعالى : ﴿**اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا**﴾[١]، مع قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ**﴾[٢]، وقوله تعالى : ﴿**حَتَّىَ إِذَا جَاء أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرِّطُونَ**﴾ [٣] ،

إلى غير ذلك من الآيات .

الوجه الموهم للتعارض : أن آية أثبتت أن الذي يتوفى الأنفس هو الله . سبحانه . ، وفى أخرى أن الذي يقبض أرواح الناس ملك الموت ، وفي ثالثة: أن الناس تتوفاهم ملائكة لا ملك واحد ، وهذا وجه التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق :

يرى الإمام أن اختلاف جهة الفعل هو سبب الإشكال والتعارض الظاهري، فقد نسب الفعل إلى أكثر من فاعل ، والإسناد إلى الكل صحيح . **فيقول:** "ولا منافاة بين هذه الآية التي صرحت بأن الله تعالى هو الذي يتوفى الأنفس عند موتها ، وبين قوله تعالى : ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ**﴾ ، وقوله تعالى : ﴿**حَتَّىَ إِذَا جَاء أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لاَ يُفَرِّطُونَ**﴾ لأن المتوفي في الحقيقة هو الله . تعالى . ، وملك الموت إنما يقبض الأرواح بإذنه . سبحانه . ، ولملك الموت أعوان وجنود من الملائكة ينتزعون الأرواح بأمره المستمد من أمر الله . عز وجل . " [٤] .

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام: المفسرون متفقون على أنه لا معارضة بين نسبة الفعل " التوفي " إلى الله ، وملك الموت ، وملائكة آخرون ، لأن إضافة

(١) سورة الزمر من الآية ٤٢ .
(٢) سورة السجدة من الآية ١١ .
(٣) سورة الأنعام من الآية ٦١ .
(٤) الوسيط ١ / ٣٦٦٢ .

الفعل إلى الله ، على أنه واقع بأمره ، وإلى ملك الموت لأنه المباشر للفعل ، وإلى الملائكة لأنهم أعوان مساعدون .

يقول العلامة القرطبي: والتوفي تارة يضاف إلى ملك الموت ،.. وتارة إلى الملائكة لأنهم يتولون ذلك ، .. وتارة إلى الله وهو المتوفي على الحقيقة. (١)

وقال الألوسي : والوجه في ذلك : أن الله . تعالى . هو الآمر بل هو الفاعل الحقيقي، والأعوان هم المزاولون لإخراج الروح من نحو العروق والشرايين والعصب ، والقاطعون لتعلقها بذلك ، والملك هو القابض المباشر أخذها بعد تهيئتها (٢) ، وعلى هذا جمهرة المفسرين (٣) .

فإسناد الفعل " يتوفى " لأكثر من فاعل هو سبب التعارض ، ولكن إذا علم أن كل فعل يختلف مع فاعله عن الآخر زال الإشكال ، حتى قال فضيلة الإمام مبيناً ذلك " وأسند . سبحانه . هنا التوفي إلى ملك الموت ، لأنه هو المأمور بقبض الأرواح . وأسنده إلى الملائكة .. لأنهم أعوان ملك الموت الذين كلفهم الله بذلك ، وأسنده . سبحانه . إلى ذاته . ..لأن كل شيء كائناً ما كان ، لا يكون إلا بقضائه وقدره " (٤) .

المثال الثاني : إسناد الفعل " تعرج " لأكثر من فاعل :

الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض: قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ**﴾(٥) مع قوله تعالى: ﴿**يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ** ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾(٧) .

---

(١) تفسير القرطبي ٧ / ٧ .
(٢) روح المعاني ٤ / ١٩٥ .
(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١١ / ٤١٠ ، وتفسير السمعاني ٢ / ١١٢ ، البحر المحيط ٥ / ١٦٩
(٤) الوسيط ١ / ٣٣٨٢ .
(٥) سورة الحج من الآية ٤٧ .
(٦) سورة السجدة الآية ٥ .
(٧) سورة المعارج الآية ٤ .

الوجه الموهم للتعارض : فقد ذكرت الآية الأولى أن اليوم عند الله . سبحانه . كألف سنة مما يعد العادون من خلقه ، ثم اختلف مقدار العروج بين الآيتين التي بعدها ، ففي السجدة مقدار العروج ألف سنة ، وفي المعارج خمسون ضعفاً ، وهذا هو وجه الإيهام والتعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أما الآية الأولى فقد ذكر أن المراد باليوم الذي عنده . سبحانه . كألف مما يعده العادون من خلقه هو أحد الأيام الستة التي خلق الله فيها السماوات والأرض ، مستدلاً بما روي عن عبد الله بن عباس . رضي الله عنهما . [٥]، وهذا لا إشكال فيه، أما المشكل: فهو اختلاف زمن العروج إلى السماء ، ففي آية السجدة ألف سنة ، وفي آية المعارج خمسون ألف، وقد أجاب الإمام الأكبر عن دفع هذا الإشكال بجوابين ، فيقول: " .. وقد ذكر . سبحانه . هنا أنه ﴿**يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ**﴾، وذكر في سورة الحج : ﴿**وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ**﴾ وذكر في سورة المعارج ﴿**تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾ والجمع بين هذه الآيات من وجهين :

الأول : ما جاء عن ابن عباس من أن يوم الألف في سورة الحج ، هو أحد الأيام الستة التي خلق الله فيها السماوات والأرض . ويوم الألف في سورة السجدة ، هو مقدار سير الأمر وعروجه إليه . تعالى . ، ويوم الخمسين ألفاً . في سورة المعارج . هو يوم القيامة .

الثاني: أن المراد بجميعها يوم القيامة ، وأن الاختلاف باعتبار حال المؤمن والكافر . ويدل لهذا الوجه قوله تعالى : ﴿**فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ**﴾[١] ، أي: أن يوم القيامة يتفاوت طوله بحسب اختلاف الشدة ، فهو

(٣) الوسيط ٣٣٧٩/١بتصرف ، وأثر ابن عباس أخرجه الطبري في تفسيره ٢٣٠/١٠ .
(١) سورة المدثر الآيتان ٩ ، ١٠ .

يعادل في حالة ألف سنة من سني الدنيا ، ويعادل في حالة أخرى خمسين ألف سنة " [٢] .

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام : من تعرض من المفسرين لدفع هذا الإيهام لم يخرج عن هذين الأمرين ، فقد دفعوا التعارض من الوجهين اللذين ذكرهما الإمام .

الوجه الأول : اختلاف جهتي الفعل ، فهما عروجان ، لا عروج واحد ، وعارجان ، لا عارج واحد، فالعارج في آية السجدة : الأمر ، والعروج : عروج الأمر ، والعارج في آية المعارج : هم الملائكة ، والعروج : عروج الملائكة [٣] ، فاختلف العارج والعروج في الآيتين [٤] ، ومعلوم أن " شرط التناقض : اتحاد الزمان والمكان ، واتحاد الغرض "[٥] ، فلما اختلف المقام بين العروجين زال الإشكال .

الوجه الثاني : أن اختلاف زمن اليوم . قلة وكثرة . إنما يحصل يوم القيامة ، غير أن الوقت يطول ويقصر على حال المؤمن والكافر ، فأصل زمن يوم القيامة ألف سنة ، ولكنه يخف على أهل الإيمان ويقصر حتى يكون كنصف نهار ، لقوله تعالى: ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً**﴾[٦] ، فدلالتها: انقضاء الحساب في نصف النهار الذي هو استراحة المقيل ، وبه قال ابن مسعود وابن عباس وابن جبير رضي الله عنهم [٧].

قال الإمام الأكبر : وقد استنبط بعض العلماء من هذه الآية أن حساب أهل

(٢) السابق ٣٣٨٠/١
(٣) ينظر : تفسير الطبري ١٠ / ٢٣٠ ، تفسير ابن كثير ٣ / ٢٢٨ ، أضواء البيان ، الشنقيطي ٥ / ٧١٩ بتصرف.
(٤) ينظر: حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين ، د. محمود حمدي زقزوق ص ٧١.
(٥) شرح المواقف للإيجي ، الجرجاني ، ص ٢٧٧ .
(٦) سورة الفرقان الآية ٢٤ .
(٧) ينظر: تفسير ابن كثير ٣ / ٣١٥ ، أضواء البيان ٥ / ٧١٩ .

الجنة يسير ، وأنه ينتهي في وقت قصير ، لا يتجاوز نصف النهار ، قالوا: لأن قوله . تعالى . ﴿**وَأَحْسَنُ مَقِيلاً**﴾ يدل على أنهم في وقت القيلولة ، يكونون في راحة ونعيم [١].

الترجيح : أظهر المعنيين وأقواهما وأشبههما بظاهر الآيات هو الأول ، وهو اختلاف جهتي الفعل ، فعروج للأمر ، وآخر للملائكة .

يقول العلامة الطبري : " وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال : معناه : يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ، ثم يعرج إليه في يوم كان مقدار ذلك اليوم في عروج ذلك الأمر إليه ونزوله إلى الأرض ألف سنة مما تعدون من أيامكم خمس مئة في النزول وخمس مئة في الصعود ، لأن ذلك أظهر معانيه ، وأشبهها بظاهر التنزيل ".[٢]

المثال الثالث : النسيان المنفي والمثبت في حق الله تعالى :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾[٣] ، وقوله: ﴿**لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى**﴾[٤] ، مع قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا**﴾[٥]، وقوله : ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ [٦] ، وقوله: ﴿**قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى** ﴾[٧] ، وقوله : ﴿**وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا**﴾[٨] ، وقوله : ﴿**فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ**﴾[٩] .

---

(١) الوسيط ٣١٢٣/١ .
(٢) تفسير الطبري ١٠ / ٢٣٠ .
(٣) سورة مريم من الآية ٦٤ .
(٤) سورة طه من الآية ٥٢ .
(٥) سورة الأعراف من الآية ٥١ .
(٦) سورة التوبة من الآية ٦٧ .
(٧) سورة طه الآية ١٢٦ .
(٨) سورة الجاثية من الآية ٣٤ .
(٩) سورة السجدة من الآية ١٤ .

الوجه الموهم للتعارض : أن آيات نفت النسيان عن الله . تعالى . وأكد هذا المعنى في آيات كثيرة ، وأخرى أثبتته ، وهذا ما أحدث التعارض وأوجد الإيهام .

رأي فضيلة الإمام الأكبر في التوفيق : يرى فضيلة الإمام أن الآيات التي نفت النسيان والضلال عن الله . تعالى . جاءت على الأصل ، فالله . تعالى . منزه عنهما. **فيقول:** " ﴿**لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنسَى**﴾أي: لا يخطئ ربي في علمه، ولا ينسى شيئاً مما علمه لأنه منزه عن ذلك ، فالضلال هنا بمعنى الخطأ وقلة الإدراك . وجمع . سبحانه . بين نفي الضلال والنسيان ، لإفادة تنزهه عن أن يغيب شيء من أحوال هذا الكون عن علمه الشامل لكل شيء ، ولبيان أن علمه باق بقاءً أبدياً ، لا نسيان معه ، ولا زوال له " [1].

أمَّا النسيان المثبت : فيرى الإمام أنه يدور بين معنيين :

الترك، أي نعاملكم ونفعل بكم فعل الناسي بالمنسي فلا يعتنى بكم ، **فيقول:** "وقوله . تعالى . ﴿**فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا**﴾ معناه: فاليوم نفعل بهم فعل الناسي بالمنسي من عدم الاعتناء بهم وتركهم في النار تركاً كلياً بسبب تركهم الاستعداد لهذا اليوم ، وبسبب جحودهم لآياتنا التي جاءتهم بها أنبياؤهم "[2] .

أقوال المفسرين في دفع هذا الإيهام: الأصل أن النسيان منفي عن الله . تعالى . ، لأنه . سبحانه . متصف بصفات الكمال ، منزه عن صفات النقص ، ولما كان النسيان نقصاً ، نزه الله . تعالى . عنه ، فلا يوصف بهذا المعنى على كل حال . والإشكال في النسيان المثبت في حق الله . تعالى . ، وللعلماء في تأويله وجهان :

الوجه الأول : النسيان بمعنى الترك :

(١) الوسيط ١ / ٢٨٣٣ .
(٢) السابق ١ / ١٦١٦ .

عند أهل اللغة : قال الأزهري (ت ٢٨٢هـ) :" والنسيان على وجهين : أحدهما على الترك .. كما قال الله . عز وجل . ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ يريد : تركوه فتركهم"[١]. وقال الزمخشري: ومن المجاز نسيت الشيء : تركته[٢] وقال ابن منظور (ت٧١١هـ) : قال ثعلب (ت٢٩١هـ) : لا ينسى الله . عز وجل . إنما معناه : تركوا الله فتركهم ، فلما كان النسيان ضرباً من الترك وضعه موضعه [٣].

عند المفسرين : قال الطبري : ومعنى نسيانهم أنفسهم في هذا الموضع نظير النسيان الذي قال . جل ثناؤه . ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ بمعنى : تركوا طاعة الله فتركهم الله من ثوابه[٤] ، وقال الثعلبي (ت٤٢٧هـ): ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ أي : تركوا أمر الله ، فتركهم الله في النار ، هذا قول أكثر المفسرين [٥].

وقال ابن عطية (ت٥٤٢هـ): ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ أي : تركوه حين تركوا نبيه وشرعته، فتركهم حين لم يهدهم ولا كفاهم عذاب النار، وإنما يعبر بالنسيان عن الترك مبالغة إذا بلغ وجوه الترك الوجه الذي يقترن به نسيان ، وعلى هذا يجيء ﴿**وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ**﴾[٦]، ﴿**وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**﴾[٧] ،[٨] .

الوجه الثاني : نعاملكم معاملة المنسي :

عند أهل اللغة : قال ابن منظور : قال الزجاج : تنسون هنا على ضربين : جائز أن يكون تنسون تتركون ، وجاز أن يكون المعنى أنكم بمنزلة من قد نسيهم[٩].

---

(١) تهذيب اللغة ٤ / ٣٢٥ .
(٢) أساس البلاغة ١ / ٤٧٢ .
(٣) لسان العرب ١٥ / ٣٢١
(٤) تفسير الطبري ١ / ٩ .
(٥) الكشف والبيان ٩ / ٩٦ .
(٦) سورة البقرة من الآية ٢٣٧ .
(٧) سورة القصص من الآية ٧٧ .
(٨) المحرر الوجيز ٣ / ٢٨٠ .
(٩) لسان العرب ١٥ / ٣٢١

عند المفسرين : قال الزمخشري : ﴿**فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ**﴾ نفعل بهم فعل الناسين الذين ينسون عبيدهم من الخير لا يذكرونهم به ، ﴿**كَمَا نَسُواْ لِقَاء يَوْمِهِمْ هَذَا**﴾ كما فعلوا بلقائه فعل الناسين ، فلم يخطروه ببالهم ولم يهتموا به[١] .

وقال الألوسي : ﴿**فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ**﴾ نفعل بهم فعل الناسي بالمنسي من عدم الاعتداد بهم ، وتركهم في النار تركاً كلياً ، فالكلام خارج مخرج التمثيل . وهو ما يعرف في علم البلاغة بالمشاكلة [٢] .

يقول العلامة الشوكاني: النسيان الحقيقي لا يصح إطلاقه على الله – سبحانه– ، وإنما "أطلق عليه هنا من باب المشاكلة المعروفة في علم البيان.[٣]

والحاصل: أن الإمام الأكبر . رحمه الله . سار على نهج المفسرين في دفع التعارض بين النسيان المنفي والمثبت في حق الله تعالى ، وأن الأصل نفي النسيان ، أما المثبت فيحمل على معنيين إما الترك ، أو يعاملون معاملة المنسي ، فالجزاء من جنس العمل ، وهو على أسلوب المشاكلة المعهود في كلام العرب ، بحيث يذكرون الشيء بلفظ غيره ، لوقوعه في صحبته .

وحمل النسيان على أحد هذين المعنيين اللذين ذكرهما الإمام بتعبير موجز أمر متعين ، إذ لا يستقيم في حقه . سبحانه . أن يوصف بالنسيان ، لأن

---

(١) الكشاف ٢ / ٢٣٦ .

(٢) المشاكلة : لغة : الشَكْلُ ـ بالفتح ـ الشبه والمثل ، يقال : شكلت الطير ، وشكلت الدواب ، والمشاكلة : الموافقة والتشاكل " ينظر: تهذيب اللغة ٣ / ٢٣١٧، لسان العرب ١١ / ٣٥٦ " وفي اصطلاح البلاغيين : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً . " الإيضاح في علوم البلاغة ، للإمام الخطيب القزويني ص ٤٩٣ "، والمشاكلة على نوعين: لفظية: تظهر في اللفظ أو المفردات، وهي المشاكلة التي تقع تحقيقاً . وعقلية : تفهم بالعقل ويقرر فيها المعنى تقديراً " البلاغة العربية في البيان والبديع ، د. محمد سليمان عيسى ، د. أحمد على دهمان ص ٧٨ بتصرف " ، والبلاغة في المشاكلة : تكمن في جمال العبارة ، وسمو المعنى ، إذ ربما يفهم أن اللفظين بمعنى واحد ، فإذا أعمل الفكر وأدام النظر بين له الفارق بينهما ، فيترسخ المعنى للفهم ، ويظهر وجه الجمال فيه .

(٣) فتح القدير ٢ / ٥٥١ .

النسيان من صفات النقص البشري، والله . سبحانه . منزه عن صفات النقص، موصوف بصفات الجلال والكمال .

• أن سبباً رئيساً من أسباب إيهام التعارض أن ينسب فعل لأكثر من فاعل، فيظنهما القارئ بمعنى واحد ، أو يرى الفعل مثبتاً في موضع ، منفياً في آخر، فيرى التعارض بينهما، ولكن عند التأمل يرى أن جهتي الفعل مختلفة، فنسبة الفعل للفاعل على معنى ، وفي الموضع الآخر على معنى لا يتعارض معه ، وكذلك الإثبات على معنى ، والنفي على آخر ، والمعنيان متكاملان لا متنافران .

المبحث الرابع

الاختلاف بوجهين واعتبارين

وتحته مطلبان :

أولاً: التعريف بالسبب : حاصله : أن ترد لفظة قرآنية للدلالة على معنى ، ثم ترد . نفسها . لمعنى يناقضه ويعارضه ظاهرياً، فيظن القارئ أن اللفظتين متعارضتان، وأن المعنيين مختلفان ، وعند التحقيق يوقن أن اللفظتين لا يحملان على معنى واحد، وإنما يحملان على وجهين، ويؤولان على تعبيرين، يتكاملات ، ولا يتعارضان .

وهو أكثر الأسباب الجامعة لموهم الاختلاف في القرآن الكريم ، حتى عبرعنه الزركشي بأنه " الجامع للمفترقات " ، ومثل له بالجمع بين قوله تعالى : ﴿**فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ**﴾ (١)، وقوله . تعالى . : ﴿**خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ**﴾(٢)، فالأولى أثبتت حدة البصر، والثانية أثبتت أنهم لا يرفعون نظرهم لأنهم ناكسوا الرؤوس .

والجمع بينهما باختلاف الوجهين: فالآية الأولى **(فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ)** لا يراد بها رؤية العين ، وإنما قوة العلم " أي : علمك ومعرفتك بها قوية ، من قولهم بصر بكذا ، أي : علم ، وليس المراد رؤية العين "(٣) ، والثانية يراد بها وجه آخر وهو رؤية العين، فلما كان الاختلاف بينهما بوجهين واعتبارين، بمعنى أن كل آية لها وجه مستقل عن مثيلتها ، فلا تعارض، ولا اضطراب، بل الاتفاق والتكامل والتناغم.

---

(١) سورة ق من الآية ٢٢ .
(٢) سورة الشورى من الآية ٤٥ .
(٣) البرهان ٢ / ٦١ .

ثانياً : دراسة تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط :

للإمام الأكبر . رحمه الله . جهد بالغ في دفع إيهام الاضطراب والاختلاف عن آي الكتاب العزيز فيما يتعلق بهذا السبب ، سواء من عباراته أو بانتقائه لعبارات من اعتنى بها من المفسرين ، وهاك الأمثلة .

المثال الأول : القرآن الكريم بين الإحكام والتشابه :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ**﴾ (١)، مع قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا**﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿**مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ** ﴾ (٣).

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى أثبتت أن القرآن الكريم كله محكم، والثانية أثبتت أنه كله متشابه ، بينما الثالثة أفادت أن بعضه محكم وبعضه متشابه، وهذا هو محل التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام أن الآية الأولى ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ**﴾ تفيد إتقانه ونفي الخلل عنه ، وأن معنى كونه متشابهاً ، أي في البلاغة والفصاحة والحسن ، فهذا وجهها ، أما كون بعضه محكماً وبعضه متشابهاً فله وجه آخر ، فلما اختلف الوجهان لكونهما من اعتبارين مختلفين زال الإشكال ، واتضح الإعجاز والإحكام والبيان .

فيقول: ولقد جاء في القرآن ما يدل على أنه كله محكم كما في قوله تعالى : ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ**﴾ ، وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه كما في قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا**﴾، وجاء فيه ما يدل على أن

(١) سورة هود من الآية ١ .
(٢) سورة الزمر من الآية ٢٣ .
(٣) سورة آل عمران من الآية ٧ .

بعضه متشابه ...، ولا تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة ، لأن معنى إحكامه كله : أنه متقن متين لا يتطرق إليه خلل أو اضطراب .

ومعنى كونه كله متشابهاً : أنه يشبه بعضه بعضاً في بلاغته وفصاحته وإعجازه وهدايته ، ومعنى أن بعضه محكم وبعضه متشابه .. فقد ذكر العلماء في تحديد معنى كل منهما أقوالاً .. إلى أن قال : ومنهم من يرى أن المحكم : ما كانت دلالته راجحة وهو النص والظاهر ، أما المتشابه : فهو ما كانت دلالته غير راجحة ، وهو المجمل والمؤول والمشكل ، .. وقد اختار كثير من المحققين هذا القول الأخير . (١)

وحاصل كلام الإمام أن الإحكام والتشابه في القرآن الكريم على وجهين واعتبارين : فالأصل أن القرآن كله محكم : أي في غاية الإتقان والجودة والحسن ، في ألفاظه ومعانيه ، وأن أخباره كلها حق وصدق ، لا كذب فيها ولا تناقض ، ولا لغو ، ولا سفه .

أما كونه متشابهاً ، أو بعضه محكماً وبعضه متشابهاً فباعتبار اختلاف الوجهين ، فالوجه الأول : التشابه العام ، أي يشبه بعضه بعضاً في الكمال والحسن ، والغايات الحميدة . والوجه الثاني : الإحكام الخاص ببعضه ، والتشابه الخاص ببعضه ، فبعضه محكم ، وهو الأصل ، لأنهن أم الكتاب ، فدلالة الآية فيه واضحة جلية لا خفاء فيها ، ولا تحتمل إلا وجهاً واحداً ، ومتشابه: تحتمل الآية فيه أكثر من معنى ، " فالمحكم أصل ترد إليه الفروع، والمتشابه هو الفرع " (٢) ، فلما كان الاختلاف بوجهين واعتبارين زال الإشكال ، وانتفى التعارض .

---

(١) الوسيط ١ / ٥٤٥ بتصرف يسير .
(٢) تفسير القرطبي ٤ / ١٠ .

المثال الثاني : تبديل كلمات الله بين الإثبات والنفي :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ**﴾ (١) مع قوله تعالى : ﴿**لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ**﴾(٢) .

الوجه الموهم للتعارض : الآية الأولى أثبتت أن كلام الله يبدل ، بينما نفته الآية الثانية ، وهذا محل الاعتراض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أن كل آية لها وجه من التأويل مختلف تماماً عن الآية الأخرى ، فخرجت الآيتان على وجهين واعتبارين من التأويل ، لا على وجه واحد كما ظن المتوهم للتعارض .

أما الوجه الأول: المثبت: فيراد به النسخ، بأن ترفع آية وتحل محلها أخرى يقول الإمام: ﴿**وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ**﴾ التبديل: رفع الشيء مع وضع غيره مكانه، فتبديل الآية رفعها بآية أخرى، وجمهور المفسرين على أن المراد بالآية هنا: الآية القرآنية، وعلى أن المراد بتبديلها نسخها..، ومنهم من يرى أن المراد بالآية هنا " الآية الكونية " أي المعجزة التي أتى بها كل نبي لقومه، وأن المراد بتبديلها: الإتيان بمعجزة أخرى سواها.. ويبدو لنا أن الرأي الأول أقرب إلى الصواب، لأن قوله تعالى بعد ذلك: ﴿**قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ**﴾(٣) يدل دلالة واضحة على أن المراد بالآية، الآية القرآنية (٤).

والوجه الثاني: المنفي: بمعنى لا تغيير ولا تبديل لوعده فيما بَشَّر به الصالحين من سعادة الدارين، وهو المناسب لسياق الآيات.

---

(١) سورة النحل من الآية ١٠١ .
(٢) سورة يونس من الآية ٦٤ .
(٣) سورة النحل من الآية ١٠٢ .
(٤) الوسيط ١ / ٢٥٦٩.

يقول الإمام : ﴿**لاَ تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ**﴾: أي لا تغيير ولا خلف لأقوال الله . تعالى . ولا لما وعد به الصالحين من وعود حسنة ، على رأسها هذه البشرى التي تسعدهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة . واسم الإشارة في قوله . تعالى . ﴿**ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ (١) يعود إلى ما ذكر من البشرى في الدارين(٢). فأفاد الإمام الأكبر بعباراته الدقيقة ، وكلماته الموجزة المعبرة، أن كل آية لها وجه من التأويل يختلف عن الآخر ، وأن كل آية لها مقام خاص ، ومعنى يغاير المعنى في الآية الأخرى، فلا اعتراض .

المثال الثالث : إثبات العزة لله . سبحانه . مرة ، وللمؤمنين أخرى :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله . تعالى: ﴿**فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**﴾ (٣)، مع قوله تعالى : ﴿**وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ (٤).

الوجه الموهم للتعارض : حصرت الآية الأولى العزة لله . سبحانه . ، بمعنى أن العزة كلها لله ، ثم أثبتتها الآية الثانية لرسوله ﷺ وللمؤمنين ، وهذا وجه التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : نقل الإمام الأكبر قول الإمام الرازي وحاصله: أن العزة التي لله لها وجه من التأويل، على معنى أن القدرة والعزة الكاملة لا تكون إلا لله . سبحانه . ، أما إثباتها لرسوله ﷺ وللمؤمنين فعلى معنى أنها لم تكن إلا بإعزاز الله ولم تحصل إلا منه ، فهما وجهان من التأويل وإن كان أحدهما أصلاً لغيره .

يقول الإمام : قال الرازي : فإن قيل: هذا ﴿**فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**﴾ . كالمناقض لقوله: ﴿**وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ ، قلنا: القدرة الكاملة لله ، وكل

(١) سورة يونس من الآية ٦٤ .
(٢) الوسيط ١ / ٢١٣٣ .
(٣) سورة النساء من الآية ١٣٩ .
(٤) سورة المنافقون من الآي ٨ .

من سواه فبإقداره صار قادراً، وبإعزازه صار عزيزاً ، فالعزة الحاصلة للرسول ﷺ وللمؤمنين لم تحصل إلا من الله . تعالى . فكأن الأمر عند التحقيق أن العزة جميعاً لله .[١]

فالأولى على أن جميع العزة لله ، لأن عزة الله له . تعالى . صفة ، وعزة الرسول وعزة المؤمنين لله فعلاً ومنة وفضلاً[٢].

المثال الرابع : " الإسراف " بين معنيي المعصية والكفر :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله . تعالى : ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ**﴾ [٣] ، مع قوله . تعالى . ﴿**وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ** ﴾ [٤] .

الوجه الموهم للتعارض : أثبتت الآية الأولى أن المسرفين لا يقنطوا من رحمة ربهم ، وأنهم من أهل المغفرة إن تابوا، لأن الله يغفر جميع الذنوب ، بينما أفادت الآية الثانية أن المسرفين أصحاب النار الملازمين لها ، وهذا وجه الإشكال، وسبب التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق: يرى الإمام أن "المسرفين" في الآيتين لا يحملان على معنى واحد، كما ظن المتوهم، بل يحملان على وجهين وتأويلين مختلفين، فالمسرفون في الآية الأولى هم أهل المعاصي والذنوب .

يقول الإمام: والإسراف: تجاوز الحد في كل شيء. والمراد به هنا: الإسراف في اقتراف المعاصي والسيئات ، والخطاب للمؤمنين المذنبين ، وعدي الفعل "أسرفوا" بـ "على" لتضمنه معنى الجناية ، أي : جنوا على أنفسهم[٥]. أما المسرفون في الآية الثانية فهم المشركون ، ودلل الإمام على هذا بسياق الآيات ، فهي واردة

(١) الوسيط ١ / ١١٠٥
(٢) روح البيان في تفسير القرآن ، البروسوي ٩ / ٥٣٣ .
(٣) سورة الزمر من الآية ٥٣ .
(٤) سورة غافر من الآية ٤٣ .
(٥) الوسيط ١ / ٣٦٦٩ .

في قصة مؤمن آل فرعون ، ودعوته لهم إلى الجنة ، ودعوتهم له إلى الشرك ، قال الإمام : فهم يدعونه إلى الشرك والكفر ، وإلى عبادة آلهة قام الدليل القاطع على بطلانها، وهو يدعوهم إلى عبادة الله . تعالى . وحده ، الغالب لكل ما سواه .. [١] .

فالذي أحدث التوهم مظنة أن الإسراف في الآيتين على معنى واحد ، والذي يدفعه أنه وقع في الآيتين على وجهين واعتبارين مختلفين ، مرة يراد به أهل المعاصي ، وأخرى محمول على معنى الكفر ، فاندفع الإشكال ، وارتفع الإيهام . وحمل الإسراف على الظلم مرة ، وعلى الكفر أخرى موافق للغة ، فالسَّرَف " تجاوز ما حُدَّ لك " [٢] ، وكما يكون في المعصية يكون في الطاعة ، ويطلق على الكافر كما يطلق على العاصي، " فيدخل في المسرفين كل من أفسد في الأرض بالكفر والظلم " [٣].

المثال الخامس: دعاء زكريا . عليه السلام . بين الطلب والتعجب :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله . تعالى . ﴿**هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾ [٤]، مع قوله . تعالى . **(قَالَ رَبِّ أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ)** [٥] .

الوجه الموهم للتعارض : كيف يسأل زكريا . عليه السلام . من ربه ذرية ثقة في قدرة الله . تعالى . ، الذي سيرزقه مع كبر سنه وعقر امرأته ، ثم يشك في ذلك مستنكراً لما رزق الولد ؟ !

---

(١) السابق ١ / ٣٧٠٦ .
(٢) لسان العرب ٩ / ١٤٨ .
(٣) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ، القوجوي ٦ / ٣٥٥ .
(٤) سورة آل عمران الآية ٣٨ .
(٥) سورة آل عمران من الآية ٤٠ .

رأي فضيلة الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام أن السؤال كان ثقة ، ولما رزق سأل تعجباً من قدرة الله واستعظاماً، لا شكاً وإنكاراً. فيقول: ﴿**أَنَّىَ يَكُونُ لِي غُلاَمٌ**﴾ أني: هنا بمعنى: كيف. و"عاقر": أي عقيم لا تلد لكبر سنها من العقر وهو العقم ، .. قال زكريا على سبيل التعجب بعد أن نادته الملائكة وبشرته ما بشرته به: يا رب كيف يكون لي غلام والحال أنني قد أدركني الكبر الكامل الذي أضعفني ، وفوق ذلك فإن امرأتي عاقر ، أي عقيم لا تلد لشيخوختها وبلوغها العمر الذي ينقطع معه النسل ؟ .

قال بعضهم : وإنما قال ذلك استفهاماً عن كيفية حدوث الحمل ، أو استبعاداً من حيث العادة ، أو استعظاماً وعجباً من قدرة الله . تعالى . لا استبعاداً أو إنكاراً ، فلا يرد : كيف قال زكريا ذلك ولم يكن شاكاً في قدرة الله . تعالى . .[1] وهو ما عليه المفسرون [2] ، وحاصل الكلام أنه على وجهين واعتبارين فالآية الأولى طلب ثقة في قدرة الله ، والثانية تعجب واستعظام من تحقيق الطلب ، ويؤيده حال من بُشر بولد على شاكلة زكريا . عليه السلام . وهي زوجة الخليل إبراهيم . عليه السلام . فقد قالت متعجبة وحكى القرآن تعجبها ودهشتها من قدرة ربها ورد الملائكة عليها: ﴿**قَالُواْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ**﴾ [3] .

المثال السادس : حال المؤمن بين الاطمئنان والوجل :

الآيات الموهمة للتعارض: قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ** ﴾ [4] ، مع قوله . تعالى . : ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [5].

---

(١) الوسيط ١ / ٦٠٤ .
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ١٠٥، تفسير ابن كثير ٤/ ٤١٧، معاني القرآن، للزجاج ٤٠٨/١
(٣) سورة هود الآية ٧٣ .
(٤) سورة الرعد من الآية ٢٨ .
(٥) سورة الأنفال من الآية ٢ .

الوجه الموهم للتعارض : أن الوجل خلاف الطمأنينة ، فذكر أحدهما كصفة من صفات المؤمنين ، وذكر المقابل كذلك ، وهو وجه التعارض والإشكال.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق: ينقل الإمام الأكبر عن الإمام الرازي دفع هذا التعارض، على أن الآيتين من جهتين متكاملتين كجناحي الطائر، فاطمئنان المؤمن عند رجاء ثواب الله ورحمته ، والوجل عند الخوف من عقابه .

يقول الإمام : قال الفخر الرازي : فإن قيل : إنه . تعالى . قال هاهنا ﴿**وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ ، وقال في آية أخرى ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ أَلاَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ**﴾، فكيف الجمع بينهما ؟ ، قلنا : الاطمئنان : إنما يكون عن ثلج اليقين، وشرح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل: إنما يكون من خوف العقوبة، ولا منافاة بين هاتين الحالتين، بل نقول: هذان الوصفان اجتمعا في آية واحدة وهي قوله تعالى ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ**﴾ [(١)]،والمعنى: تقشعر الجلود من خوف عذاب الله، ثم تلين جلودهم وقلوبهم عند رجاء ثواب الله .[(٢)]

فلا تعارض بين الوجل والاطمئنان ، وإنما هما جهتان لحالتين واعتبارين، وفي ذلك يقول الإمام القشيري (ت ٤٦٥هـ) : يقال: سنة الحق . سبحانه . مع أهل العرفان أن يرددهم بين كشف جلال ولطف جمال، فإذا كاشفهم بجلاله وجلت قلوبهم ، وإذا لاطفهم بجماله سكنت قلوبهم [(٣)].

المثال السابع : الاضطراب الظاهري في عذاب قوم شعيب ودفعه :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى عن قوم شعيب . عليه السلام . ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ**﴾ [(٤)].

---

(١) سورة الزمر من الآية ٢٣ .
(٢) الوسيط ١ / ١٧٦٩، تفسير الرازي ٣٥٩/٧ .
(٣) تفسير القشيري ٢ / ٤٩٦.
(٤) سورة الأعراف الآية ٩١ .

مع قوله تعالى : ﴿**وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ**﴾ (١)، مع قوله تعالى عنهم :﴿ **فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ**﴾ (٢) .

الوجه الموهم للتعارض : أن عذاب قوم شعيب متعارض ، فمرة يذكر أنهم أخذوا بالرجفة ، وثانية بالصيحة ، وثالثة بالظلة ؟!

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : إن الإمام الأكبر . رحمه الله . كان معنياً بالتوفيق بين الآيات ، حتى إنه ليتتبع بعض المواضع عند من قام بالتوفيق بينها ، وينتقي الأقوال الراجحة للمفسرين ، ويستبعد الضعيف ، فينقل عن الرازي ما كان فيه موقفاً، وينقل عن الحافظ ابن كثير أرجح الأقوال وأقواها في التوفيق ، فينقل عن ابن كثير . هنا . أن العذاب قد جمع على قوم شعيب بأكثر من نوع لما تعددت الجهات . **فيقول:** وبعد هذه المحاورات والمجادلات التي دارت بين شعيب وقومه ، جاءت الخاتمة التي حكاها القرآن في قوله : ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ**﴾ ، أي : فأخذتهم الزلزلة الشديدة فأصبحوا في دارهم هامدين صرعى لا حراك بهم .

قال ابن كثير ما ملخصه : أخبر . سبحانه . هنا بأنهم أخذتهم الرجفة ، كما أرجفوا شعيباً وأصحابه وتوعدوهم بالجلاء ، كما أخبر عنهم في سورة هود بأنهم أخذتهم الصيحة ، والمناسبة هناك . والله أعلم . أنهم لما تهكموا به في قولهم : ﴿**قَالُواْ يَا شُعَيْبُ أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ**﴾ (٣) فجاءت الصيحة فأسكتتهم ، وقال في سورة الشعراء : ﴿**فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ**﴾ وما ذاك إلا لأنهم قالوا في سياق القصة ﴿**فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ**﴾ (٤) فأخبر . سبحانه . أنهم أصابهم عذاب يوم الظلة ، وقد اجتمع عليهم ذلك كله ، أصابهم عذاب الظلة ، وهي سحابة

(١) سورة هود من الآية ٩٤ .
(٢) سورة الشعراء من الآية ١٨٩ .
(٣) سورة هود من الآية ٨٧ .
(٤) سورة الشعراء من الآية ١٨٦ .

أظلتهم فيها شرر من نار ولهب ، ثم جاءتهم صيحة من السماء ، ورجفة من الأرض شديدة من أسفل منهم ، فزهقت الأرواح ، وفاضت النفوس ، وخمدت الأجسام[١] . وزاد الحافظ ابن كثير الأمر بياناً في البداية والنهاية إذ يقول : " وقد جمع الله عليهم أنواعاً من العقوبات ، وصنوفاً من المَثُلات ، وأشكالاً من البليات ، وذلك لما اتصفوا به من قبيح الصفات ، سلط الله عليهم رجفة شديدة أسكتت الحركات ، وصيحة عظيمة أخمدت الأصوات، وظلة أرسل عليهم منها شرر النار من سائر أرجائها والجهات ، ولكنه . تعالى . أخبر عنهم في كل سورة بما يناسب سياقها ويوافق طباقها " [٢].

المثال الثامن : آية السيف [١] والأمر بالبر :

الآيات الموهمة للتعارض: قوله تعالى﴿ **فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ**﴾[٣] . آية السيف . ، مع قوله تعالى : ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ**﴾ [٤].

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى أمرت بقتال المشركين ، والثانية رخصت في برهم ، وهذا هو وجه الإشكال والاضطراب .

---

(١) الوسيط ١ / ١٦٥٢ ، تفسير ابن كثير ٢ / ٣١٠ .
(٢) البداية والنهاية ١ / ٢١٨ .
(٣) آية السيف : أطلقت على الآية الكريمة الخامسة من سورة التوبة ، وهي قوله تعالى : ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ ، قال الحافظ ابن كثير: "وهذه الآية الكريمة هي آية السيف ". تفسير ابن كثير ١١٢/٤.
لا يعلم من سماها : نسب ابن الجوزي تسمية آية السيف لابن عباس رضي الله عنهما في قوله : نسختها آية السيف . ثم قال : وهذا بعيد من ثلاثة أوجه : الأول: أنه لا يصح عن ابن عباس " نواسخ القرآن ، ابن الجوزي " ٢ / ٤٧٨ ، من ثم لا يعلم من أين أتت تلك التسمية للآية الكريمة بهذا الاسم ، ومن أطلقها ، إلا أن يقال إنها تناقلت على لسان المسلمين كمسلمات ، كأنها ثابتة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وهو منها براء .
(٤) سورة التوبة من الآية ٥ .
(٥) سورة الممتحنة من الآية ٨ .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام الأكبر أنه لا تعارض ولا نسخ، فالآيتان لهما جهتان مختلفتان، فالأمر بالقتال لمن خرج مقاتلاً، والرخصة في البر لمن لم يقاتل ولم يخرج أحداً من دياره، وعاش مسالماً. **فيقول** : والذي عليه المحققون من العلماء ، أن الآية ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ**﴾ محكمة ، وليست منسوخة ، لأنها تقرر حكماً يتفق مع شريعة الإسلام في كل زمان ومكان ، وهو أننا لا نؤذي إلا من آذانا، ولا نقاتل إلا من أظهر العداوة لنا بأية صورة من الصور.

وأقوال النبي ﷺ وأفعاله تؤيد عدم النسخ ، فقد كان ﷺ يستقبل الوفود التي تأتيه لمناقشتها في بعض الأمور الدينية ، مقابلة كريمة ، ويتجلى ذلك فيما فعله مع وفد نجران ، ووفد تميم وغيرهما .

كذلك مما يؤيد عدم النسخ ، أنه لا تعارض بين هذه الآية ، وبين آية السيف ، لأن الأمر بالقتال إنما هو بالنسبة لقوم يستحقونه ، بأن يكونوا قد قاتلونا وأخرجونا من ديارنا ، كما جاء في الآية الثانية ، وأما الرخصة في البر والصلة ، فهي في شأن الذين لم يقاتلونا ولم يخرجونا من ديارنا ، كما

جاء في الآية الثانية [1] .

وإن القارئ ليرى الثقافة الواسعة في فهم الإمام الأكبر في الجمع بين جهتين يظنهما القارئ جهة واحدة ، فيحدث عنده التعارض ، فيبين الإمام الأكبر أنهما جهتان لحالتين ، كل حالة لها ما يناسبها ، الأمر بالقتال لمن خرج مقاتلاً ، والتسامح بالبر لمن أتانا مسالماً ، ويؤكد الجمع بين الآيات ، فعل النبي ﷺ مع غير المسلمين ، ولا حاجة للقول بالنسخ ، لأن الجمع ميسور والقرآن يوجهك لكل حال حسب مقامه ومقتضياته ورخصه .

(١) الوسيط ١ / ٤١٧٢.

والحاصل: أن من أخطر الأسباب التي يدفع بها التعارض الظاهري والاختلاف بين آي القرآن الكريم ، الاختلاف بوجهين واعتبارين ، وهو السبب الجامع لمفترقات القرآن الكريم ، فيرى القارئ لفظة دار الحديث فيها بين أمرين يظنهما متعارضين ، لأنها تحدثت عن شيء في موطن ومقابله في آخر ، وعند التأمل يرى أنهما حالتان لجهتين واعتبارين مختلفين ، بينهما التكامل كله ، والتوافق جميعه .

المبحث الخامس

عدم حمل اللفظ على ما يناسبه من الحقيقة والمجاز

وتحته مطلبان :

أولا: التعريف بالسبب وخطورته : الحقيقة : هي الشيء الثابت يقيناً ، وعند أهل اللغة : ما استعمل في معناه الأصلي [١].

وفي الاصطلاح: الكلام الموضوع في موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل[٢] ، والحقيقة : خلاف المجاز[٣] ، مأخوذة من حق يحق حقاً وحقيقة، يقال : حقيقة الشيء : أي ذاته الثابتة اللازمة ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ** ﴾ [٤] أي : وجبت [٥].

والمجاز : من " جوز " أي : جزت الطريق ، وجاز الموضع جوازاً ، .. وجازه: سار فيه وسلكه، والمجاز والمجازة: الموضع ، يقال: جزت الموضع: سرت فيه [٦].

وفي الاصطلاح: هو اللفظ المستعمل في غير موضوعه على وجه يصح[٧] أو: انتقال اللفظ إلى غير ما وضع له لوجود علاقة بين محل الحقيقة ومحل المجاز[٨] ، ولست في معرض تفصيل القول في الحقيقة والمجاز ، والفرق بينهما ، وعلامات كل منهما ، فله مظانه ، ومواضعه ، إنما المهم أن أعرف بالسبب الذي ندفع به اضطراباً قد يحدث في أعين الناظرين لبعض آي القرآن الكريم ، فأقول :

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ٢ / ١٥ .
(٢) المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ١ / ٣٥٥ .
(٣) تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ٤ / ١٤٦٢.
(٤) سورة الزمر من الآية ٧١ .
(٥) الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي ٤٥/١.
(٦) لسان العرب ٩ / ٧٢٤ مادة " جوز " .
(٧) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، ابن قدامة ٢ / ٥٥٣.
(٨) إرشاد الفحول تحقيق الحق من الأصول ، الشوكاني ١ / ١٣٦ .

عدم حمل اللفظ على ما يناسبه سبب الاضطراب والاختلاف والتعارض:

فعند التأويل يجب حمل اللفظ على الحقيقة ، لأنها الأصل ، وعلى المجاز عند وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، وإلا أوَّلنا المجاز بالحقيقة فيفسد المعنى من جانب ، ويحدث اختلافاً وتعارضاً بين الآيات القرآنية من جانب آخر. **وبيان ذلك** : في قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ** ﴾ [١] ، لو أولنا سؤال القرية على حقيقتها لاستحال المعنى ، لأن القرية والبعير لا يسألون ، فعلم أن المعنى على المجاز وأن المراد سؤال أهل القرية وأهل البعير .

وفي قوله . تعالي .: ﴿**نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ**﴾ [٢] نسب النسيان إلى الله . تعالى . ومعلوم أن النسيان من صفات النقص ، والله . عز وجل . له وجوب الكمال المطلق، وهي أيضاً متعارضة مع قوله تعالى : ﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾ [٣] فيدفع هذا التعارض بحمل اللفظ . في الآية الأولى . على المجاز بمعنى الترك أو عدم الاهتمام والعناية، ودليل حمل المعنى على المجاز : العقل ، لاستحالة النسيان في حق الله . سبحانه .

وفي قوله . تعالى .: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾ [٤] ، ورد النفي والإثبات لنفس اللفظ " الرمي" ، فظاهره تناف بين الحالتين لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله ، فإذا ما حملنا أحد اللفظين على الحقيقة وهو الأول ، والآخر على المجاز اندفع الإشكال ، ورفع الاختلاف ، فيقال: لما أقدر الله نبيه ﷺ على الرمي ومكنه نسب الرمي إلى الله . تعالى . مجازاً وإن كان أصله من النبي ﷺ حقيقة .

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٢ .
(٢) سورة التوبة من الآية ٦٧ .
(٣) سورة مريم من الآية ٦٤ .
(٤) سورة الأنفال من الآية ١٧ .

ثانياً : دراسة تحليلية تطبيقية على تفسير الوسيط :

لقد توسع الإمام الأكبر . رحمه الله . في دفع الإشكال والتعارض الظاهري بين آي القرآن الكريم تحت هذا السبب ، وذكر من الشواهد القرآنية فيه ما انفرد به في الجمع عن المفسرين ، وهاك البيان :

المثال الأول: الإثبات والنفي لسكر الناس يوم القيامة :

الآية الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى**﴾ [١]مع قوله تعالى : ﴿**وَمَا هُم بِسُكَارَى**﴾ [٢] .

الوجه الموهم للتعارض : إثبات السكر للناس يوم القيامة في أول الآية ، ونفيه بعدها . في نفس الموضع ، فالتقى الإثبات والنفي في موضع واحد ، والحالة واحدة ، وهذا محل الاختلاف والتعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : اتفق الإمام الأكبر مع المفسرين بأن حمل اللفظ على ما يناسبه رافع للإشكال ، فالأول " المثبت " على المجاز ، والثاني على الحقيقة، على معنى أن هيئتهم كالسكارى، لكنهم ليسوا كذلك على الحقيقة فيقول: " ثم بين . سبحانه . حالة ثالثة للآثار التي تدل على شدة هذه الزلزلة فقال: ﴿**وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**﴾ أي : وترى . أيها المخاطب . الناس في هذا الوقت العصيب ،هيئتهم كهيئة السكارى من قوة الرعب والفزع ، وما هم على الحقيقة بسكارى ، لأنهم لم يشربوا ما يسكرهم بهذه الحالة التي تشبه حالة السكارى في الذهول والاضطراب"[٣].

ثم بين بلاغة المجاز في الإثبات ، ونفيه على الحقيقة بما نقله عن الزمخشري . رحمه الله . ، فيقول : وقد أشار صاحب الكشاف إلى هذا المعنى فقال: " وتراهم سكارى على التشبيه، وما هم بسكارى على التحقيق، ولكن ما رهقهم من

---

(١) سورة الحج من الآية ٢ .
(٢) سورة الحج من الآية ٢ .
(٣) الوسيط ١ / ٢٩٤١.

خوف عذاب الله، هو الذي أذهب عقولهم، وطير تمييزهم ، وردهم في نحو حال من يذهب السكر بعقله وتمييزه ..." .

وقد علق صاحب الانتصاف على عبارة صاحب الكشاف هذه فقال: .. والعلماء يقولون : إن من أدلة المجاز صدق نقيضه ، كقولك زيد حمار ، إذا وصفته بالبلادة ، ثم يصدق أن تقول : وما هو بحمار ، فتنفي عنه الحقيقة ، فكذلك الآية، بعد أن أثبت السكر المجازي نفى الحقيقة أبلغ نفي مؤكد بالباء ، والسر في تأكيده : التنبيه على أن هذا السكر الذي هو بهم في تلك الحالة ليس من المعهود في شيء ، وإنما هو أمر لم يعهدوا مثله من قبل . والاستدراك بقوله: ﴿**وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**﴾ راجع إلى قوله : ﴿**وَمَا هُم بِسُكَارَى**﴾ وكأنه تعليل لإثبات السكر المجازي ، فكأنه قيل: إذا لم يكونوا سكارى من الخمر ، فما هذا السكر الغريب وما سببه ؟ فقال: شدة عذاب الله تعالى . (١)

فجمع الإمام في توفيقه بين أمرين :

أولهما : سبب التوفيق: أن أحد اللفظين على المجاز ، والثاني على الحقيقة، فإذا حمل كل لفظ على ما يناسبه زال الإشكال .

ثانيهما : بلاغة التأكيد بزيادة الباء في النفي: فالنفي أفاد التأكيد ، والاستمرار، والباء أفادت أن سكرهم ليس من المعهود لديهم، وإنما هو أمر لم يروه من قبل، وليس له سبب من الأسباب المعروفة لديهم المعهودة عندهم.

المثال الثاني : الإيتاء بين الحقيقة والمجاز :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ**﴾ (٢) ، مع قوله تعالى : ﴿**وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**﴾ (٣) .

(١) السابق ١ / ٢٩٤١ ، الكشاف ٤ / ٢٧٢ .
(٢) سورة النساء من الآية ٢ .
(٣) سورة النساء من الآية ٦ .

الوجه الموهم للتعارض : الآية الأولى أمرت بإيتاء اليتيم ماله وهو صغير، بينما الأمر في الثانية بدفع أموال اليتامى إليهم بعد بلوغهم ورشدهم ، وهذا محل التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : تبدو الملكات التفسيرية للإمام ، وثراءه العلمي في التوفيق بين الآيات ، ورفع التعارض الظاهري عنها ، وتحرره من التتبع التام للمفسرين ، فهو يعرض أقوالهم وينتقي أرجحها ، ويدلل على الترجيح، وذلك في أمثلة كثر ، منها الذي معنا ، وبيان ذلك من ثلاث جهات:

أولها : التوفيق بحمل كل لفظ على ما يناسبه : فالآية الأولى على المجاز والمراد بالإيتاء الحفظ والرعاية لأموالهم من باب الكناية بإطلاق اللازم . وهو الإيتاء، وإرادة الملزوم وهو الحفظ ، أو من باب المجاز بالمآل فحفظ المال يؤول إلى إيتاءه لهم .

فيقول: والمراد باليتامى هنا الصغار، والمراد بإيتائهم أموالهم حفظها لهم وعدم الطمع في شيء منها لا من قبل الورثة ولا من قبل الأوصياء ، ولا من قبل غيرهم ، وعلى هذا المعنى يكون لفظ الإيتاء قد أول بلازم معناه وهو الحفظ والرعاية لمال اليتامى ، لا تسليم المال إليهم، لأنه من المعروف شرعاً ألا يسلم المال إليهم إلا بعد البلوغ ، إذ هم في حال الصغر لا يصلحون للتصرف . ويكون هذا التعبير من باب الكناية بإطلاق اللازم . وهو الإيتاء ، وإرادة الملزوم وهو الحفظ ، أو من باب المجاز بالمآل إذ الحفظ يؤول إلى الإيتاء [١].

ثانيها : عرض قول من يرى أن اللفظتين على الحقيقة : فيقول : ويرى بعضهم[٢] أن المراد باليتامى هنا الكبار الذين أونس منهم الرشد ، وأن المراد بالإيتاء دفع أموالهم على سبيل الحقيقة ، ويكون التعبير عنهم باليتامى . مع أنهم

(١) الوسيط ١ / ٨٤٢.
(٢) يقصد : أبي السعود في تفسيره ٢ / ٢٣٠ ، الألوسي في روح المعاني ٣ / ٤٦ .

كبار . باعتبار أن اسم اليتيم لغة كل من فقد أباه ، أو باعتبار قرب عهدهم بالصغر ، أو باعتبار ما كان ، أي : الذين كانوا يتامى . قالوا: وفي التعبير عنهم باليتامى مع أنهم كبار ، إشارة إلى وجوب المسارعة في تسليم أموالهم إليهم متى أونس منهم الرشد ، حتى لكأن اسم اليتيم مازال باقياً عليهم غير منفصل عنهم [١].

ثالثها : الترجيح: رجح الإمام أن سبب التوفيق حمل كل لفظ على ما يناسبه، فالأولى على المجاز ، والثانية على الحقيقة ، **فيقول** : ويبدو لنا أن الرأي الأول أولى ، لأن الأمر بدفع أموال اليتامى إليهم بعد بلوغهم قد جاء صريحاً في قوله تعالى بعد ذلك : ﴿**وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**﴾ فكان حمل الآية التي معنا على أن المراد باليتامى: الصغار، وبإيتاء أموالهم حفظها لهم ، أولى وأقرب إلى المنطق ، لأنه على الرأي الأول يكون الأمر وما يذكر بعده تأسيسات أحكام ، وعلى الرأي الثاني يكون ما في الآية الثانية مؤكداً لما في الآية التي معنا ، والتأسيس أولى من التأكيد [٢] . فالإيتاء في الأولى مجاز عن الحفظ ، وفي الثانية على حقيقته، والمقصود من الأولى " المحافظة على مال اليتيم وجعله له خاصة وعدم هضم شيء منه ، لأن اليتيم ضعيف لا يقدر على حفظه والدفاع عنه ، ولذلك قال: ﴿**وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ**﴾ [٣] المراد بالخبيث : الحرام، وبالطيب: الحلال ، أي : لا تتمتعوا بمال اليتيم في المواضع والأحوال التي من شأنكم أن تتمتعوا فيها بأموالكم "[٤] ، ويبدو من ترجيح الإمام اعتماده على مرجحات أهمها : الجمع بين الآيات في أوفق صورة ، وأبدع لغة ، واتفاق المجاز مع اللغة والمنطق ، وقاعدة من المرجحات مؤداها : التأسيس أولى من التأكيد [٥].

---

(١) الوسيط ، ١ / ٨٤٢.
(٢) السابق ١ / ٨٤٣.
(٣) سورة النساء من الآية ٢ .
(٤) تفسير المنار ٤ / ٢٧٩ .
(٥) نص عليها من المفسرين لفظاً: النيسابوري في تفسيره ٥ / ٢٦٨، الألوسي في روح المعاني ٨ / ١٩٠ ، ابن عادل في اللباب ٩ / ٢٠٦.

والتأسيس معناه : أن يكون في الكلام تشابه ، أو ما يوهم التشابه ، يقتضي اللفظ الثاني غير ما اقتضاه الأول ، والتأكيد : أن يكون الثاني مقتضياً عين ما اقتضاه الأول. "والتأسيس أصل ، والتأكيد فرع ، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى" (١) .

المثال الثالث : نسبة السيئة للعبد ، والكل لله ، بين الحقيقة والمجاز :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ (٢) مع قوله تعالى: ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ (٣) .

الوجه الموهم للتعارض : في الآية الأولى أضاف كل شيء إلى الله . سبحانه . وفي الثانية أضاف السيئة للعبد، وهو محل الاعتراض والاختلاف .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام . رحمه الله . أن وجه الجمع بينهما من جهتين ، أولهما : اختلاف اللفظتين بين الحقيقة والمجاز ، ثانيهما اختلاف الموضوع .

أمَّا الجهة الأولى : فإضافة الأشياء كلها لله . سبحانه . على الحقيقة ، أما إضافة السيئة للعبد فعلى المجاز على اعتبار أنه سبب اقترافها . يقول الإمام : وقال الجمل: فإن قلت : كيف الجمع بين قوله تعالى : ﴿**قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ وبين قوله : ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ فأضاف السيئة إلى فعل العبد في هذه الآية ، بينما أضاف الكل إلى الله في الآية السابقة ؟ قلت : أما إضافة الأشياء كلها إلى الله في الآية السابقة في قوله ﴿**قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ فعلى الحقيقة ، لأن الله هو خالقها وموجدها . أما إضافة السيئة إلى فعل العبد في قوله : ﴿**مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ**

(١) الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي ٢ / ١٨٥ .
(٢) سورة النساء من الآية ٧٨ .
(٣) سورة النساء من الآية ٧٩ .

فَمِن نَّفْسِكَ﴾ فعلى سبيل المجاز ، والتقدير : وما أصابك من سيئة فمن أجلها وبسبب اقترافها الذنوب ، وهذا لا ينافي أن خلقها من الله ... [١].

الجهة الثانية : اختلاف الموضوع ، فموضوع الآية الأولى : الكلام في تقدير الله ، وأن الأشياء كلها بقضاء الله وقدره ، أما موضوع الآية الثانية : اتخاذ الأسباب ، فالأولى : بيان للقدر ، والثانية : بيان للعمل .

يقول الإمام : وقال بعض العلماء : والتوفيق بين قوله تعالى : **﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ ﴾** وبين قوله قبل ذلك : **﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾** ، هو أن قوله : **﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾** كان موضوعه : الكلام في تقدير الله ، فهم إن انتصر المؤمنون لا ينسبون للنبي ﷺ أي فضل ، بل يجردونه من الفضل ويقولون هو من عند الله، وما قصدوا التفويض والإيمان بالقدر، بل قصدوا الغض من مقام النبوة ، فإن كان هناك خير نسبوه إلى الله ، وإن كان ما يسوء نسبوه إلى النبي ﷺ إيذاء وتمرداً . فالله . تعالى . قال لهم : **﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾** ، أي : كل ذلك بتقدير الله وإرادته . أما قوله: **﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾** فموضوعه اتخاذ الأسباب، ومعناه : أن من أخذ بالأسباب وتوكل على الله ، فالله . تعالى . يعطيه النتائج ، ومن لا يتخذ الأسباب ، أو يخالف المنهاج السليم الموصل إلى الثمرة ، فإنه سيناله ما يسوؤه، وبسبب منه فالأول: لبيان القدر ، والثاني: لبيان العمل [٢] .

ملكات الإمام الأكبر في التوفيق : لعلي أطلت النقل عن الإمام في هذه المسألة ، لأنها تبرز ملكات خاصة ، وفرائد تستدعي التأمل ، أهمها :

- الجمع بين الآيات بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه ، إذ لا يستقيم ولا يصح فهم الآيات منعزلة عن سياقها .

(١) الوسيط ١ / ١٠١٠ .
(٢) الوسيط ١ / ١٠١١ .

• النظر للآيات نظرة كلية عامة ، فالآيات يشهد بعضها لبعض ، ويؤيد بعضها بعضاً .

• التوفيق بين الآيات ودفع الإشكال عنها بأكثر من سبب بادئاً بالأهم ، حتى يظهر التوفيق منسجماً متكاملاً يشد بعضه بعضاً .

الترجيح: حمل كل لفظ على ما يناسبه من الحقيقة والمجاز. وذلك لسببين: **أولهما** : ورود المعنى في الكتاب العزيز ، فقد ورد في كتاب الله تعالى ما يفيد المجاز على معنى ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ أي بسبب ذنب اكتسبته نفسك ، كقوله تعالى : ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾ (١) ، أي : بذنوبكم وبما كسبت أيديكم ، وقوله تعالى : ﴿**أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ**﴾ (٢).

ثانيهما : ورود الآثار بذلك : فعن السدي قال : ﴿**وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ أي : من ذنبك ، وعن قتادة قال : أي عقوبة يا ابن آدم بذنبك ، وعن أبي صالح قال: بذنبك ، وأنا قدَّرتها عليك (٣).

فحاصل المعنى على هذا : ما أصابك أيها المؤمن من خصب ورخاء، وصحة وسلامة وغنى وفقر ، ونعمة ونقمة ، فبفضل الله عليك وإحسانه ، وما أصابك من سيئة كجدب أو هم وغم وشدة ومرض ، فبذنب أتيته ، وإثم اقترفته فعوقبت به ، فالمعنى على المجاز ، وإن كان خلقها من الله وبإذنه وإرادته على الحقيقة .

المثال الرابع: إنزال الأنعام، وخلقها في بطون الأمهات بين الحقيقة والمجاز:

(١) سورة الشورى من الآية ٣٠ .
(٢) سورة آل عمران من الآية ١٦٥ .
(٣) تفسير الطبري ٨ / ٥٥٩ .

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَأَنزَلَ لَكُم مِّنْ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ**﴾ (١) ، مع قوله تعالى : ﴿**يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلاثٍ**﴾ (٢) .

الوجه الموهم للتعارض : الآية الأولى بتعبير " أنزل " تفيد أن الأنعام أنزلها الله من السماء ، بينما الآية الثانية تقرر أن الله خلق الأناسي والأنعام من بطون الأمهات ، وهو تعارض لا يخفى على من تأمله .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : ذكر الإمام الأكبر أوجهاً لدفع هذا الإشكال . كعادته . بعبارات موجزة معبرة ، ولكنه لم يرجح على خلاف العادة ، فيقول: قالوا: وعبر . سبحانه . عن الخلق بالإنزال ، لما يروى أنه تعالى خلق هذه الأنواع في الجنة ثم أنزلها ، فيكون الإنزال على سبيل الحقيقة .

أو أن الكلام على سبيل المجاز ، لأن هذه الأنعام لا تعيش إلا عن طريق ما تأكلهن من نبات ، والنبات لا يخرج إلا بالماء النازل من السماء ، فكأن الأنعام نازلة من السماء ، لأن سبب سببها منزل منها .. ، أو أن " أنزل " هنا بمعنى أنشأ وأوجد ، أو لأن الخلق إنما يكون بأمر من السماء .

وقوله تعالى: ﴿**يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلاثٍ**﴾ بيان لكيفية خلق ما خلقه الله من الأناسي والأنعام بتلك الطريقة العجيبة.. وذلك كله من أقوى الأدلة على قدرة الله . تعالى . ، ورعايته لخلقه(٣).

الترجيح : أما تفسير اللفظ على الحقيقة على اعتبار أنها خلقت في الجنة ثم أنزلت إلى الأرض ، فهو قول ضعيف لا دليل عليه ، ولذلك أعرض عنه المفسرون ، ومن ذكره منهم رده ، ومن ذلك قول الألوسي : " وقيل : الكلام على

(١) سورة الزمر من الآية ٦ .
(٢) سورة الزمر من الآية ٦ .
(٣) الوسيط ١ / ٣٦٤٥.

ظاهره ، والله تعالى خلق الأنعام في الجنة ثم أنزلها منها ، ولا أرى لهذا الخبر صحة "[١] .

والأرجح : أن اللفظ محمول على المجاز ، مع اختلاف المفسرين في معنى المجاز في الإنزال .

فإما أن يكون الإنزال مجازاً من القضاء والقسمة ، فإنه . تعالى . إذا قضى وقسم ، أثبت ذلك في اللوح المحفوظ ، ونزلت به الملائكة الموكلة بإظهاره[٢] . أو لأنها لم تعش إلا بالنبات ، والنبات إنما يعيش بالماء ، والماء منزل من السماء ، فكانت الأنعام كأنها منزلة[٣] ، عبر عن ذلك الألوسي بقوله : ويجوز أن يكون التجوز في نسبة الإنزال إلى الأنعام ، والمنزل حقيقة أسباب حياتها ، كالأمطار ، ووجه ذلك : الملابسة بينهما.[٤]

وترجيح القول بالمجاز لا يعارض تفسير النزول بـ " خلق " ، أو " قدر" وإنما جمعها وزاد عليها بتكثير المعاني والفوائد .

المثال الخامس : تدبير الأمر بين الحقيقة والمجاز :

الآيات الموهمة للتعارض: قوله تعالى : ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾ [٥] مع قوله تعالى: ﴿**يُدَبِّرُ الأَمْرَ**﴾ [٦] .

الوجه الموهم للتعارض: كيف أثبت التدبير للملائكة ، مع أن التدبير كله لله . سبحانه . على ما قررت الآية الثانية .

---

(١) روح المعاني ٢٣ / ٢٤٠ .
(٢) السابق ٢٣ / ٢٤٠ .
(٣) فتح القدير ٦ / ٢٧٠ .
(٤) روح المعاني ٢٣ / ٢٤٠ .
(٥) سورة النازعات الآية ٥ .
(٦) سورة الرعد من الآية ٢ .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام أن يحمل التدبير على المجاز في نسبته للملائكة ، وعلى الحقيقة في نسبته لله تعالى ، فزال المشكل .

يقول . رحمه الله . : وقوله ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾ المقصود به طائفة خاصة من الملائكة ، من وظائفهم تدبير شأن الخلائق ، وتنظيم أحوالهم بالطريقة التي يأمرهم . سبحانه . بها ، فنسبة التدبير إليهم ، إنما هي على سبيل المجاز لأن كل شيء في هذا الكون إنما هو بقضاء الله وتقديره وتدبيره [١] .

المثال السادس : سُرَى الليل بين الحقيقة والمجاز :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾ [٢] ، مع قوله تعالى : ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاء**﴾ [٣] .

الوجه الموهم للتعارض : أسند السُّرى إلى الليل في الآية الأولى ، بينما أسند إلى الله تعالى في الآية الثانية ، وهو محل الاعتراض والاختلاف.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : إذا حمل كل لفظ على ما يناسبه ارتفع الإشكال، فنسبته في الأولى إلى الليل على المجاز ، وفي الثانية على الحقيقة .

يقول الإمام : ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾ أي : وحق الليل عندما يسري ويمضي ، تاركاً من خلفه ظلامه، ليحل محله النهار بضيائه ... فإسناد السُّرى إلى الليل على سبيل المجاز ، كما في قولهم : ليل نائم ، أي : ينام فيه الناس . [٤]

وهكذا أبان لنا الإمام الأكبر أن سبب إساءة فهم بعض الآيات القرآنية ، ومظنة وقوع الاختلاف بينها تفسيرها كلها على الحقيقة ، أو المجاز ، والأساس :

---

(١) الوسيط ١ / ٤٤٢٤ .
(٢) سورة الفجر الآية٤.
(٣) سورة القصص من الآية ٧١.
(٤) الوسيط ١ / ٤٤٩٨ .

أن يحمل كل لفظ قرآني على ما يناسبه من الحقيقة أو المجاز ، حتى يزول المشكل ، ويتضح المبهم ، ويرفع الاختلاف ، وهو أصل أصيل ، وطريق قويم في رفع الإشكال بين الآيات التي يظن بينها التعارض ، بل في الفهم الدقيق القائم على أصول التفسير وقواعده ، الحافظ له من كل انحراف، العاصم له من كل شطط .

المبحث السادس

توهم مخالفة القواعد النحوية

وتحته مطالب :

أولاً : اللغة سلاح المفسر: شاءت حكمة الله . تعالى . أن جعل القرآن الكريم جارٍ في ألفاظه ومعانيه وإعرابه وأساليبه على لسان العرب الفصيح ، فأقام حجته عليهم خاصة ، كما قال الإمام الشافعي . رحمه الله . : " فأقام حجته بأنه كتاب عربي " [١] ، إلى غير ذلك من الحكم والتي أهمها : " كون لسانهم أفصح الألسن وأسهلها انتشاراً ، وأكثرها تحملاً للمعاني مع إيجاز لفظه"[٢] ، ولما نزل بلسان عربي فصيح ، كان الطريق الأول لفهم معانيه التعرف على قواعده. والمقصود بها: مجموع اللسان العربي، وهي متن اللغة، والتصريف، والنحو، والاشتقاق، والغريب، والإعراب، والمعاني، والبيان ، والبديع ، ومن وراء ذلك استعمالات العرب في كلامها ، ووجوه مخاطباتها .[٣] ومن ثم فمعرفة اللغة وقواعدها تمثل السلاح الذي يعتمد عليه المفسر في تفسيره ، وتسلحه بها من أوجب الواجبات ، وألزم الشرائط ، وأكمل الآداب للمتصدي لعلم التفسير ، وإلا وقع في مزالق الانحراف في التأويل ، ومنه قول الحسن البصري (ت ١١٠هـ) . رحمه الله . : "أهلكتهم العجمة".[٤]

وقول الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) . رحمه الله .: " كل معنى مستنبط من القرآن غير جارٍعلى اللسان العربي ، فليس من علوم القرآن في شيء ، لا مما يستفاد منه ، ولا مما يستفاد به ، ومن ادعى فيه ذلك ، فهو في دعواه مبطل " [٥].

---

(١) الرسالة ص ٧٢ .
(٢) التحرير والتنوير ١ / ٣٣ .
(٣) التمهيد لأبي الخطاب ، محفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي ٢ / ٢٨١ .
(٤) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٥ / ٩٣ برقم ٢٥٩ .
(٥) الموافقات ٤ / ٢٢٥ .

يجب حمل القرآن على أصح المعاني والأوجه اللغوية : فليس كل ما صح لغة جاز تفسيراً [١] ، فلابد من حمل القرآن على أكمل الوجوه اللغوية والإعرابية دون المعاني الضعيفة والقاصرة .

يقول العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ) : "وعلى الجملة فالقاعدة في ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعاني، وأفصح الأقوال ، فلا يحمل على معنى ضعيف، ولا على لفظ ركيك " [٢]

ثانياً : القرآن حاكم على اللغة : لأن القرآن سابق ، وما قعدت القواعد إلا من كتاب الله تعالى ، وخدمة له ، "فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية " [٣] غير أن آيات كريمات يوهم ظاهرها التعارض ، وعند التأمل اللغوي يزول المشكل، ويتضح المبهم .

ومن ذلك : مجيء الموصول والضمير مذكراً مرة ومؤنثاً أخرى : ففي قوله تعالى : ﴿**وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ**﴾ [٤] جاء الموصول والضمير مذكراً ، وفي قوله تعالى : ﴿**وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ**﴾ [٥] جاء الموصول والضمير مؤنثاً .

---

(١) قاعدة قعدها الإمام الألوسي ومثل لها بقوله تعالى: (**يُدَبِرُ الأَمْرُ**) (الرعد ٢) وذكر أن المراد: أنه سبحانه يقضي ويقدر ويتصرف في ذلك على أكمل الوجوه وإلا فالتدبير بالمعنى اللغوي لاقتضائه التفكر في دبر الأمور مما لا يصح نسبته إليه ـ تعالى ـ " روح المعاني ٩ / ١٨٠ ".
(٢) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، ص ٢٢٠ .
(٣) مناهل العرفان ١ / ٢٩٢ .
(٤) سورة السجدة الآية ٢٠ .
(٥) سورة سبأ من الآية ٤٢ .

ويجاب: بأن تنوع العبارتين في التذكير والتأنيث مرجعه اختلاف الضمير، ففي السجدة جاء الضمير مذكراً راجعاً إلى العذاب ، وفي سبأ مؤنثاً لأنه راجع إلى النار .[١]

ويرجع أبو حيان استعمال الضمير مؤنثاً في آية سبأ : لأنهم هنا لم يكونوا ملتبسين بالعذاب ، بل ذلك أول ما رأوا النار ، إذ جاء عقيب الحشر فوصفت لهم النار بأنها هي التي كنتم بها تكذبون . وأما الذي في السجدة فهم ملابسوا العذاب مترددون فيه ، لقوله تعالى : ﴿**كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا**﴾ [٢]، فوصف لهم العذاب الذي هم مباشروه ، وهو العذاب المؤبد الذي أنكروه [٣].

ومنه : مرجع الضمير بين التذكير والتأنيث في قوله تعالى : ﴿**كَلاَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ**﴾ [٤] مع قوله تعالى : ﴿**كَلاَّ إِنَّهَ تَذْكِرَةٌ**﴾ [٥] .

ويجاب : بأن الأولى مرجعها إلى الآيات أو السورة ، والثانية مرجعها إلى القرآن[٦] . ويرى الإمام الرازي أن المرجع في كل إلى القرآن ، والقرآن مذكر إلا أنه لما جعل القرآن تذكرة أخرجه على لفظ التذكرة .. والدليل على أن قوله: ﴿**إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ**﴾ المراد به القرآن، قوله: ﴿**فَمَن شَاء ذَكَرَهُ**﴾[٧] ، [٨] .

ومنه : ورود لفظة " بطون " بين التذكير والتأنيث : ففي سورة النحل قال تعالى : ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا**

(١) روح المعاني ١٦ / ١٣ بتصرف.
(٢) سورة السجدة من الآية ٢٠ .
(٣) البحر المحيط ٩ / ٢١٦ .
(٤) سورة عبس الآية ١١ .
(٥) سورة المدثر الآية ٥٤ .
(٦) فتح القدير ٧ / ٣٥٩ ، ٧ / ٤١٩ بتصرف.
(٧) سورة المدثر الآية ٥٥ .
(٨) تفسير الرازي ١٦ / ٣٦٠ .

خَالِصًا﴾[١] ، وفي سورة المؤمنون : ﴿**وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا**﴾ [٢] .

ويجاب: بأن ضمير التذكير راجع إلى معنى لفظ الجمع ، وضمير التأنيث راجع إلى معنى الجماعة ، فذكر في الآية الأولى باعتبار أن لفظ الأنعام اسم جمع ، وهو لفظ مفرد ، فعاد عليه ضمير المفرد المذكر ، وأنثه في الثانية باعتبار لفظ الجماعة .

يقول الطاهر بن عاشور : وإفراد الأنعام في قوله تعالى : ﴿**مِّمَّا فِي بُطُونِهِ**﴾: مراعاة لكون اللفظ " الأنعام " مفرداً ، لأن اسم الجمع لفظ مفرد ، إذ ليس من صيغ الجموع ، فقد يراعى اللفظ فيأتي ضميره مفرداً ، وقد يراعى معناه فيعامل معاملة الجموع ، كما قال في آية سورة المؤمنين [٣].

وحاصل القول : أن التذكير مراعاة لجانب اللفظ ، فإنه اسم جمع ، وهو كثير في اللغة، ومنه في القرآن الكريم: ﴿**وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ**﴾ [٤].

ومنه: قوله تعالى: ﴿**وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا** ﴾[٥] مع قوله تعالى: ﴿**وَمَرْيَمَ ابْنَت عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا**﴾ [٦]،

فعاد الضمير مؤنثاً في الأول ، ومذكراً في الثاني.

ويجاب: بأن عودة الضمير مؤنثاً إشارة إلى إحياء عيسى في جوفها ، "أي: أحياه في جوفها"[١]، وعوده مذكراً إلى الجيب" أي في جيب درعها"[٢] أو يقال :

---

(١) سورة النحل من الآية ٦٦ .
(٢) سورة المؤمنون من الآية ٢١ .
(٣) التحرير والتنوير ٨ / ٧٦ .
(٤) سورة البقرة من الآية ٧٤ .
(٥) سورة الأنبياء من الآية ٩١ .
(٦) سورة التحريم من الآية ١٢ .
(٧) الكشاف ٤ / ١٥٦ .
(٨) تفسير ابن كثير ٨ / ١٧٣ .

عود الضمير على كلها : لأن النفخ في فرجها نفخ فيها ، وأما التي في التحريم فلم يقصد بها زائد على الإخبار عما وقع من النفخ في فرجها ، فوجب عود الضمير على الفرج .[١]

وعليه : فبقدر التعمق في اللغة ، ومعرفة أسرارها ، يكون اليقين بعصمة القرآن الكريم في لغته ، لأنه "على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة ، وأساليب معانيها ، وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، والعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه ، وبالعام يراد به الخاص ، والظاهر يراد به غير الظاهر ، وتتكلم بالكلام ينبئ أوله عن آخره، وآخره عن أوله ، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة ، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة ، والأشياء الكثيرة باسم واحد ، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي، ولا من تعلق بعلم كلامها" [٢] ولا يقف على لغة القرآن وفصاحته وبلوغه الذروة فيه إلا من تعرف على معهود العرب في ألفاظها وأساليبها ولسانها .

ثالثاً : دراسة تطبيقية تحليلية على تفسير الوسيط :

لم يأل الإمام الأكبر جهداً في دفع كل ما يوهم التعارض عن آي الذكر الحكيم من جهة لغته ، فتراه في تفسيره يجمع بين مواضع الإثبات والنفي ، والاختلاف في العطف بين المعطوف والمعطوف عليه ، وورود اللفظة على حالين النصب والرفع ، ويبين أوجه الجمع والتوفيق بينهما ، بكلمات معبرة ، وعبارات موجزة ، تصيب الهدف ، وتصل إلى المطلوب ، وهاك البيان:

المثال الأول : دفع إيهام الاختلاف بين إثبات القسم ونفيه :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ**﴾ [٣] مع قوله تعالى : ﴿**لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ**﴾ [٤] .

(١) تفسير مبهمات القرآن ، محمد بن على البلنسي ، ص ٣٦١.
(٢) الموافقات ٢ / ٦٤ .
(٣) سورة التين الآية ٣ .
(٤) سورة البلد الآية ١ .

وقوله تعالى : ﴿**وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ**﴾[١] مع قوله تعالى : ﴿**لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[٢] ، وقوله تعالى :﴿**وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ**﴾ [٣] مع قوله تعالى : ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾ [٤] .

الوجه الموهم للتعارض : في موضع أقسم بمكة " البلد الأمين " وفي آخر نفاه ، وفي موضع أقسم بيوم القيامة ، وفي آخر نفاه ، وفي موضع أقسم بالطارق النجم الثاقب ، وفي آخر نفي القسم بمواقع النجوم . ودلالة النفي: كونه مسبوقاً بحرف النفي " لا " ، فكان التعارض بين إثبات القسم ونفيه ، والقسم واحد .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق: عرض الإمام الأكبر . رحمه الله . لأقوال العلماء في القسم المفتتح بـ " لا " على أنه قسم ، من باب التشويق لما بعده، وتأكيد للقسم عليه ، ثم عرض آراء العلماء في ابتداء القسم بـ " لا " الذي يدل على النفي ، مع أن المراد الإثبات حتى نجمع بين الأمرين ، وحاصلها : **القول الأول :** " **لا** " **مزيدة لتأكيد القسم ، فيقول :** و "لا" في مثل هذا التركيب ، يرى المحققون أنها مزيدة للتأكيد، والمعنى " أقسم بهذا البلد . أي : مكة المكرمة ، وقد جاء القسم بها في قوله تعالى: ﴿**وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ** ﴾[٥]، قال الشيخ محمد عبده . رحمه الله . قوله: **(لا أقسم)** عبارة من عبارات العرب في القسم ، يراد بها تأكيد الخبر .. ويقال: إنه يؤتى بها في القسم إذا أريد تعظيم المقسم به ، كأن القائل يقول: إني لا أعظمه بالقسم، لأنه عظيم في نفسه ، والمعنى في كل حال على القسم.

---

(١) سورة البروج الآية ٢ .
(٢) سورة القيامة الآية ١ .
(٣) سورة الطارق الآية ١ .
(٤) سورة الواقعة الآية ٧٥ .
(٥) سورة التين الآيات ١ ـ ٣ .

القول الثاني : لتعظيم الأمر المقسم عليه ، فيقول : وقال بعض العلماء: "لا" هذه للنفي ، وهذه عبارة تعَّود العرب أن يقولوها عندما يكون المقسم عليه ظاهر أمره ، كأنه . تعالى . يقول : أنا لا أقسم بهذه الأشياء ، على إثبات هذا المطلوب الذي أذكره بعد ، لأن إثباته أظهر وأجلى وأقوى من أن يحاول محاول إثباته بالقسم .

ويقال: معناه : أنا لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات المطلوب ، لأنه أعظم وأجل وأكبر من أن يقسم عليه ، بهذه الأمور الهينة الشأن ، والغرض على هذا الوجه ، تعظيم المقسم عليه ، وتفخيم شأنه [١].

تحليل ومناقشة : ذكر الإمام الأكبر . رحمه الله . أقوال العلماء في رفع الإشكال عن القسم المنفي بـ " لا " إذ ظاهره نفي القسم ، بينما دلالته ومعناه دالة على القسم ، وكذلك ما ورد في آيات أخرى يبين ذلك ويدل عليه ، إلا أن الإمام ذكر الأقوال بلا ترجيح ولا مناقشة لها . على غير عادته . ولعل سببه: أن الأقوال كلها محتملة عند فضيلته .

وهذا الإشكال عند العلماء يدور حول ثلاثة أضرب :

أولها : أن تكون " لا " نافية ، على أحد احتمالين :

أحدهما : أن تكون رداً لكلام سابق ، ذكره القرطبي نقلاً عن مجاهد : "لا" رد عليهم ، وذكر أنه اختيار ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) لأنه قال: وأما من قال إنها رد، فهو قول ليس له رد ، لأنه يصح به المعنى ، ويتمكن اللفظ والمراد ، فهو رد لكلام من أنكر البعث ، ثم ابتدأ القسم [٢] .

(١) الوسيط ١ / ٤٥٠٧ .
(٢) تفسير القرطبي ٢٠ / ٦٠ .

والآخر : أن "لا" لنفي القسم ، كأنه قال : لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب ، فإنه أعظم وأجل من أن يقسم عليه بهذه الأشياء ، والغرض تعظيم المقسم عليه ، وتفخيم شأنه ، أو: لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب ، فإن ثباته أظهر وأجلى وأقوى من أن يحاول إثباته بمثل هذا القسم أو أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار، والتقدير مثلاً: ألا أقسم بمواقع النجوم ؟ وألا أقسم بالنفس اللوامة ؟ على أن ما أقسمت به حق [١].

ثانيها : أن تكون "لا" زائدة ، فمذهب الخليل (ت١٧٠هـ) والكسائي (ت ١٨٩هـ) أنها زائدة ، يقول الخليل : " وقد تجيء زائدة، وإنما تزيدها العرب مع اليمين ، كقولك : لا أقسم بالله لأكرمنك ، وإنما تريد أقسم بالله [٢].

وذكرها أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) في مجاز القرآن ، إذ يقول : ﴿**لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾ [٣] : مجازها : أقسم بيوم القيامة ، وأقسم بالنفس اللوامة "[٤].

واختلف القائلون بزيادتها على قولين :

أحدهما : أنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب ، والتقدير : لا ، أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى. **وردَّ** : بقوله تعالى: ﴿**لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ** ﴾ [٥] فإن جوابه مثبت وهو ﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ فِي كَبَدٍ**﴾ [٦] ومثله : ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[٧].

(١) تفسير الرازي ١٦ / ١٧٩ بتصرف.
(٢) العين ٤ / ٦٢ .
(٣) سورة القيامة الآيتان ١ ، ٢ .
(٤) مجاز القرآن ٢ / ٢٧٧ .
(٥) سورة البلد الآية ١ .
(٦) سورة البلد الآية ٤ .
(٧) سورة الواقعة الآية ٧٥ .

والثاني: أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في قوله تعالى : ﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[١]. **وردَّ:** بأنها لا تزاد لذلك صدراً ، وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها في نحو : ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ**﴾ [٢] ، ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه . [٣]

ثالثها : لا نافية لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعد القسم ، والتقدير في قوله تعالى : ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾ [٤] " فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون ، فأخبر أولاً ، وكرر ثانياً ، فاستغنى بذكر الفعل الثاني عن ذكره في الأول"[٥] .

الترجيح : لعل أرجح الأقوال وأرجاها بالقبول هو الأول ، وأنها . " لا " . رد لكلام سابق ، ثم استأنف بعدها القسم ، وإنما رجح لأسباب أهمها :

- دلالة السياق ، فالسياق يدل على أن " لا " في بداية القسم رد على كلام سابق ، ولم يذكر هذا المنفي بـ " لا " للعلم به ، ثم جاء بعد النفي ، القسم وجوابه للتأكيد . فإن قيل : كيف يذكر الشيء في سورة ويرد رده في سورة أخرى ؟ يجاب بأن "القرآن كله كالسورة الواحدة لاتصال بعضه ببعض ، والدليل عليه أنه قد يذكر الشيء في سورة ثم يجيء جوابه في سورة أخرى "[٦].

- ما يصحبه من سر بياني : فورود الشيء في موضع ، ونفيه في آخر ، وفي أول السورة ، ينبه القارئ والسامع إلى خطورة الأمر المنفي ، وهي ظاهرة أسلوبية عرفها العرب في كلامهم ، وانفرد بها القرآن الكريم في بيانه .

---

(١) سورة الحديد من الآية ٢٩ .
(٢) سورة المعارج الآية ٤٠ .
(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ٤ / ٨٩ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
(٤) سورة النساء من الآية ٦٥ .
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ١ / ٢٥٨ .
(٦) تفسير الرازي ١٦ / ١٧٨ .

• القول بالرد ليس له رد ، وهي عبارة قوية من العلامة ابن العربي مرجحاً بها هذا القول ، لأنه صح به المعنى ، وتمكن اللفظ ، وتحقق المراد.(١)

المثال الثاني : ﴿الصابئين﴾ بين النصب والرفع :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى في سورة البقرة : **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾** (٢)، وقوله تعالى في سورة الحج : **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾**(٣)، مع قوله تعالى في سورة المائدة: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُون﴾** (٤) .

الوجه الموهم للتعارض: في الموضعين الأوليين نصب **﴿الصابئين﴾** لأنها معطوفة على (الذين) اسم "إن"، والمعطوف على المنصوب منصوب ، أما في الوضع الثالث فقد جاءت مرفوعة، فكيف ترفع في موضع وتنصب في آخر؟ والأصل نصبها بالياء، لأنها معطوفة على منصوب ، وهو اسم (إن) ؟!

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : لم يتعرض الإمام لسبب النصب لأنه الأصل، وإنما ذكر وجوهاً للرفع ، واعتبرها خير الوجوه ، فيقول : ولعل خير هذه الوجوه ما ذكره الشيخ الجمل في قوله : وقوله: ﴿إن الذين آمنوا ﴾ أي : إيماناً حقاً لا نفاقاً، وخبر (إن) محذوف ، تقديره: فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، دل عليه المذكور، وقوله: **﴿والذين هادوا﴾** مبتدأ ، فالواو لعطف الجمل أو للاستئناف ، وقوله: **﴿والصابئون والنصارى﴾** عطف على المبتدأ، وقوله **﴿فلا خوف عليهم ﴾** خبر عن

(١) تفسير القرطبي ، ٢٠ / ٦٠ بتصرف.
(٢) سورة البقرة الآية ٦٢ .
(٣) سورة الحج الآية ١٧ .
(٤) سورة المائدة الآية ٦٩ .

هذه المبتدآت الثلاثة، وقوله: ﴿ **من آمن بالله واليوم الآخر**﴾ بدل من كل منها بدل بعض من كل فهو مخصص ، فكأنه قال: الذين آمنوا من اليهود والنصارى ومن الصابئين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فالأخبارعن اليهود ومن بعدهم بما ذكر مشروط بالإيمان لا مطلقاً [١].

ثم نقل الإمام عن الكشاف وجهاً آخر حاصله : أن ﴿ **والصابئون** ﴾ رفع على الابتداء وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما في حيز (إنَّ) من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا ، والصابئون كذلك [٢].

تحليل ومناقشة : لقد تخير الإمام وجهين من أوجه سبب الرفع ، واعتبرهما خير الوجوه وأرفعها :

الوجه الأول : أن ﴿ **الصابئون** ﴾ معطوف على المبتدأ ، فحقه الرفع ، وبيانه: أن خبر " إن " محذوف ، وحذف خبر "إن" يرد في الكلام الفصيح ، وقد دل على الخبر ما ذكر بعده من قوله تعالى: ﴿ **فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾، ويكون قوله : ﴿**والذين هادوا** ﴾ عطف جملة على جملة ، فيكون ﴿**الذين** ﴾ مبتدأ ، و﴿**الصابئون**﴾ معطوف على المبتدأ ، فيكون حقه الرفع ، ولذلك جاء بالواو . وهذا الوجه رجحه الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير[٣] .

الوجه الثاني: أن ﴿ **الصابئون** ﴾ مبتدأ ، خبره محذوف تقديره : كذلك ، ولهذا الوجه شاهد ذكره سيبويه ، وهو قول الشاعر :

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتمْ ... بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ [٤]

---

(١) الوسيط ١ / ١٣٢٤ .
(٢) الوسيط ١ / ١٣٢٤ .
(٣) التحرير والتنوير ٤ / ٢٦٩ .
(٤) البيت لبشر بن أبي حازم ، الكتاب ، سيبويه ١/ ١٢٢ ، المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ١ / ٥٧ .

أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك . وقد زاد العلماء أوجهاً أخرى لتوجيه الرفع ، حاصلها :

الوجه الثالث: أن تكون الواو هنا لعطف المفردات، و **(الصابئون)** معطوف، ولكنه ليس معطوفاً على اسم "إنَّ"، ولكنه معطوف على موضع "إنَّ" واسمها وهو موضع رفع للابتداء ، ونحا له الكسائي والفراء [١].

الوجه الرابع : أن تكون كلمة **(الصابئون)** معطوفة على الضمير المرفوع في **(هادوا)** ، وبذلك تكون مرفوعة ، وهو قول الكسائي . [٢]

الوجه الخامس : أن **(الصابئون)** منصوب، ولكنه جاء على لغة الحارث بن كعب الذين يجعلون جمع المذكر السالم بالواو، والمثنى بالألف، رفعاً ونصباً وجراً [٣].

الوجه السادس: أن "إنَّ" هنا ليست الناسخة، ولكنها بمعنى "نعم" [٤] الجوابية، ولا يكون لها عمل حينئذ ، فيكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ ، وتكون (الصابئون) معطوفة على المبتدأ ، فيكون حقها الرفع. [٥]

أقول: مع ترجيح ما رآه الإمام الأكبر في وجه الرفع ، ومع احتمال الأوجه الأخرى ، لأن الكلمة قد يكون لها أوجه إعرابية صحيحة تتفق مع المعنى ، لأنه الأصل ، والإعراب فرعه ، وتغير المعنى قد يؤدي إلى تغير الإعراب . إلا أن السياق في آية المائدة يقتضي سؤالاً مقدراً لا يقتضيه الموضعان الآخران ، فالأقرب

---

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين الدرويش ٢ / ٢٦٩ ، روح المعاني ٤ / ٢٩٥ .
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ، ص ٢١١ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٢٢٢ .
(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ص ٢١١ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ / ٢٢٢ .
(٤) "نعم" الجوابية : بفتح العين ، واستحسن ابن هشام لغة كنانة (نعم) بكسر العين ، للتفرقة بين (نعم) بالفتح الذي هو واحد الأنعام ، ينظر: مغنى اللبيب ١ / ١٩٩ . .
(٥) روح المعاني ٤ / ٢٩٥ .

للسياق . والله أعلم . أن "إنَّ" بمعنى "نعم" الجوابية ، وليست الناسخة ، وفي غيرها هي الناسخة ، فاختلف الإعراب في الموضعين رغم التشابه التام بينهما ، لكنه تشابه ظاهري ، فلما تغاير المعنى تغاير الإعراب .

فإن قيل: ولماذا قدرت سؤالاً مقدراً في المائدة ؟ أقول: لأن الآية قبلها: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّىَ تُقِيمُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم**﴾[1] **وهنا السؤال:** كيف حال من انقرضوا من أهل الكتاب قبل مجيء الإسلام؟ هل هم على شيء ؟ فوقع الجواب في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ** ﴾ الآية ، جواباً لهذا السؤال المقدر [2] ، فكانت "إنَّ" بمعنى : "نعم" لا الناسخة .

المثال الثالث : نصب ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ وحقها الرفع :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِك**﴾ [3] ، مع قوله تعالى في نفس الآية : ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [4].

الوجه الموهم للتعارض : أن قوله تعالى: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ**﴾ منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، وكان حقها الرفع عطفاً على قوله ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴾ قبلها، لاسيما والكلمة بعدها ﴿**وَالْمُؤْتُون الزَّكَاةَ**﴾ جاءت مرفوعة عطفاً على المرفوع ، فهذا محل التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام الأكبر أن أشهر أوجه إعرابها أنها منصوبة على المدح ، فيقول : وقوله : ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ**﴾ للعلماء فيه وجوه

(١) سورة المائدة من الآية ٦٨ .
(٢) التحرير والتنوير ٤ / ٢٦٨ .
(٣) سورة النساء الآية ١٦٢ .
(٤) سورة النساء الآية ١٦٢.

من الإعراب ، أشهرها أنه منصوب على المدح ، أي : وأمدح المقيمين الصلاة ، ثم نقل على الزمخشري أن تخصيصها بالنصب على المدح لبيان فضل الصلاة.[١]

تحليل وبيان : النصب على المدح من أساليب العرب المعهودة :

من المعهود أن العرب تنصب على الذم ، لفتاً إلى حقارة المنصوب ، كما تنصب على المدح أهمية له ، وهذا الوجه هو الذي تخيره الإمام وجعله أشهر الأوجه الإعرابية في دفع التناقض في الآية الكريمة .

فمن النصب على الذم قوله تعالى : ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾ [٢] بنصب ﴿**حَمَّالَةَ**﴾ على الذم ، بتقدير، أذم حمالة الحطب ، ومنه قوله تعالى : ﴿**يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلاَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ**﴾ [٣] بنصب ﴿**مُّذَبْذَبِينَ** ﴾ على الذم بفعل مقدر ، تقديره : أذم المذبذبين .

ومن المدح: قوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [٤] بنصب ﴿**قُرْآنًا**﴾ على المدح ، بتقدير: أمدح قرآناً. وقوله تعالى: ﴿**وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء**[٥]﴾ بنصب **(الصَّابِرِينَ)** على المدح ، إظهاراً لفضل الصبر ، واختصاصه بمزيد الفضل، ومنه الآية التي معنا: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾ بمعنى : وأمدح المقيمين الصلاة، واختصت بالنصب لمزيد فضلها عن غيرها. والنصب على المدح أو الذم في القرآن الكريم موافق لأسلوب العرب في مدحهم وذمهم ، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) : هذا باب ما ينصب على التعظيم ، ومن ذلك ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** ﴾ .

وأنشد لابن خياط:

---

(١) الوسيط ١ / ١١٣٤ بتصرف.
(٢) سورة المسد الآية ٤ .
(٣) سورة النساء الآيتان ١٤٢ ، ١٤٣ .
(٤) سورة فصلت الآية ٣ .
(٥) سورة البقرة من الآية ١٧٧ .

وكل قوم أطاعوا أمر سيدهم إلا نميرًا أطاعت أمر غاويها

الظاعنينَ ولما يُظعنوا أحداً[١] **والقائلينَ لمنْ دارٌ نُخَلِّيها**[٢]،[٣]

فنصب **(الظاعنينَ)** و **(القائلينَ)** على الذم [٤].

وهذا الوجه الذي تخيره الإمام هو أقوى الوجوه وأصحها ، حتى قال النحاس : وهذا أصح ما قيل في " المقيمين "[٥].

الوجه الثاني : ﴿ **وَالْمُقِيمِينَ** ﴾ في موضع خفض، نسقاً على "ما" التي قبلها، وهو اختيار العلامة الطبري ، إذ يقول : وأولى الأقوال عندي بالصواب ، أن يكون " المقيمين " في موضع خفض ، نسقاً على " ما " التي في قوله : ﴿**بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ**﴾ ، وأن يوجه معنى ﴿**الْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** ﴾ إلى الملائكة .

فيكون تأويل الكلام : والمؤمنون منهم يؤمنون بما أنزل إليك يا محمد من الكتاب ، وبما أنزل من قبلك من كتبي ، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة ، ثم يرجع إلى صفة " الراسخين في العلم " فيقول : لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بالكتب والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر [٦].

الترجيح : ما رجحه الإمام الأكبر هو الأوفق ، لأن تخصيص ﴿**الْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** ﴾ بالملائكة ، كما ذكر العلامة الطبري ، تخصيص بلا مخصص ، وأن النصب على المدح أسلوب معهود عند العرب، عرفته وجاءت الشواهد به ، والقرآن

---

(١) الظاعنين ولما يظعنوا أحداً : أي : يخافون من عدوهم لقلتهم وذلهم فيظعنون ، ولا يخاف منهم عدوهم فيظعن عن دارهم خوفاً منهم .
(٢) لمن دار نخليها: أي إذا ظعنوا عن دار لم يعرفوا من يحلها بعدهم لخوفهم من جميع القبائل. تفسير القرطبي ٦ / ١٤.
(٣) الكتاب ١ / ١٠٤ .
(٤) الجمل في النحو ، الفراهيدي ، ١ / ١٩
(٥) فتح القدير ١ / ٨١٠ .
(٦) تفسير الطبري ٩ / ٣٩٧ .

نزل بلسانهم فجرى على عاداتهم وأساليبهم، فكان أبلغ في الإعجاز ، وأشد في التحدي .

وحاصل القول : أن القارئ لكتاب الله تعالى ، لا يجد فيه تعارضاً لغوياً أو اختلافاً إلا ظاهرياً ، وأن ادعاء التعارض بين الآيات من جهة مخالفة القواعد النحوية لا معنى له ولا مستند ، وكله من قبيل التوهم ، لا من قبيل الحقائق.

المبحث السابع

التقديم والتأخير لبعض الألفاظ بين موهم التناقض وحقيقة التوافق

وتحته مطلبان :

أولاً: التقديم والتأخير من كنوز البيان: إنه أسلوب عربي يدل على التمكن في الفصاحة، والملكة في الكلام، حتى قال عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧٤هـ): وهو " باب كثير المحاسن ، جم الفوائد ، واسع التصرف ، بعيد الغاية، لا يزال يفترُ لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة "[١] . والمراد أن هذا الباب له عظيم الأثر في الأسلوب ، فإنه يبحث في بناء الجمل ، وصياغة العبارات ليستخرج منها المعاني، وما وراء المعاني من الأسرار البلاغية.

وينقل العلامة السيوطي (ت٩١١هـ) أهمية التقديم والتأخير في إيضاح المعنى المراد ، وأنه سبب لرفع الإشكال عن كثير من الآيات في الفهم . فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالى : ﴿**فَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[٢] قال : هذه من مقاديم الكلام ، يقول : لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا ، إنما يرد الله ليعذبهم بها في الآخرة.[٣] وفي قوله تعالى : ﴿ **أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً** ﴾ كان ابن عباس . رضي الله عنهما . يقول: إنهم إذا رأوه فقد رأوه ، إنما قالوا جهرة : ﴿**أَرِنَا اللهَ**﴾ قال: هو مقدم ومؤخر [٤].

ويتضح من خلال هذا العرض الموجز أمور أهمها :

- **تغاير النظم تغاير للمعنى** : فإذا ما تقدم لفظ أو تأخر أشعر بأهمية المعنى وتغايره ، حسب المقدم والمؤخر والسياق ، " وإذا تغير النظم فلابد من أن يتغير المعنى"[٥] ، فالتغاير في ترتيب النظم القرآني يؤثر في المعنى تأثيراً بالغاً ،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٥ .
(٢) سورة التوبة من الآية ٥٥ .
(٣) الدر المنثور ٥ / ٩٥.
(٤) تفسير الطبري ٤ / ٣٤٥ .
(٥) دلائل الإعجاز ص ٢٦٥ .

حتى جعل بعض المفسرين كالزمخشري (ت٥٣٨هـ) وقوع التقديم والتأخير مرتبطاً بفائدة ، لا تنفك عنه ، فيقول : " ما التقديم والتأخير إلا لفائدة "[١] ، وعليه فإن التقديم والتأخير يثمر عن معنى لا يتحصل بدونه ، ولذلك خطَّأ عبد القاهر تقسيم من يقسم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير ذي فائدة ، بل أوجب " اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير "[٢].

• **مزية الكلام احتماله أكثر من وجه** : لأن أي تقديم أو تأخير في القرآن الكريم لا يخلو من حكمة بالغة ، وتأثير في المتلقي ، وإعلام بالمراد ، وتكثير للوجوه ، وشتان بين الحقيقة التي لا تحتمل في اللغة إلا الوجه الذي عليه من حيث الصحة والصواب ، وبين الأمور الفنية التي هي مناط الحسن والبلاغة في العمل الأدبي ، لأن اللغة في مستواها الفني تحتمل غير وجه ، وآي الجمال فيها يتأتى من عدة جوانب [٣]، حتى قال عبد القاهر: " اعلم أنه إذا كان بيناً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية ، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر ، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً لا يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني "[٤].

• **تقديم الألفاظ وتأخيرها من باب التوافق لا التعارض** : إن ما نراه من اختلاف في بعض الألفاظ القرآنية من تقديم وتأخير يراه البعض من باب التعارض لأنه يأخذ كل آية بمعزل عن أختها ، فيرى فيها تعارضاً ، ولكن التوافق يبدو ويتكامل بمقارنة الآيتين ، والسياق التي وردت فيه كل آية ، حينئذ لا ترى إلا

(١) الكشاف ١ / ٦٩٤ .
(٢) دلائل الإعجاز ١ / ١١٠ .
(٣) النظرية البلاغية عند الزمخشري في الكشاف، عن حقائق التنزيل، د. عطية الغول ص ٣٩٥.
(٤) دلائل الإعجاز ص ٦٩ .

الانسجام والتوافق ، وموافقة السياق ، وتكثير المعاني ، والدلالات البلاغية التي تتفق مع اللفظ المقدم، وتتناسق مع نفس اللفظ إذا أخر في موضع آخر ، وهو دليل على روعة القرآن ، وعلو بلاغته ، وسموه على كلام الناس ، في جمال اللفظ وموضعه ، وعمق المعنى ودقته ، وروعة التعبير ورونقه ، وتلك حقيقة شاقة لا تراها مجتمعة إلا في القرآن الكريم .

ثانياً : دراسة تطبيقية تحليلية على تفسير الوسيط :

لقد أدرك الإمام الأكبر . رحمه الله . أن تقديم لفظ قرآني في موضع وتأخيره في آخر له أهميته البالغة في إخراج المعنى في أبهى وأكمل وأوفق صوره فصاحة وبياناً ، ومن جهة أخرى رد على من يرى أو يزعم أنه من أسباب التعارض والاختلاف بين الآيات ، فقام . بذوقه الفني ، وبلاغته الرفيعة . بالجمع والتوفيق بين هذه الألفاظ مظهراً ما بينها من توافق وتكامل، مستعيناً بالله ثم بملكاته التفسيرية ، وما أسهم به المفسرون من جهد في هذا الباب ، منتقياً أفضل أقوالهم ، وأرجحها بالمقام ، وهاك البيان .

المثال الأول: التقديم والتأخير بين النصارى والصابئين :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى في سورة البقرة : **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ[1] مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾** [2]مع قوله تعالى في سورة المائدة : **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾** [3] . مع قوله تعالى

(١) الصابئون : قوم لا دين لهم ولا كتاب ، زاد المسير ١ / ٩٢ ، والمجوس: عبدة النيران ، تفسير القرطبي ١٢ / ٢٣ ".
(٢) سورة البقرة الآية ٦٢ .
(٣) سورة المائدة الآية ٦٩ .

في سورة الحج : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾الآية [١].

الوجه الموهم للتعارض: في البقرة قدم النصارى على الصابئين ، وفي الموضعين الآخرين قدم "الصابئون" على النصارى ، وهذا موهم التعارض.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : لم يتعرض الإمام لسبب تقديم النصارى لأنه جاء على الأصل ، على اعتبار أنهم مقدمون رتبة على غيرهم لأنهم أهل كتاب ، وإنما تعرض لسبب تقديم الصابئين على النصاري . لوروده على خلاف الأصل . فنقل عن الزمخشري أن سبب تقديم الصابئين على اعتبار أنهم أخطر الفرق غياً ، فقدمهم على معنى أنهم إن تابوا يتاب عليهم فما بالنا بمن أقل منهم ؟!

فيقول : ثم قال . الزمخشري . : فإن قلت ما التأخير والتقديم إلا لفائدة ، فما فائدة هذا التقديم ؟ **قلت** : فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ؟ وذلك لأن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً ، وأشدهم غياً ، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبأوا

عن الأديان كلها ، أي : خرجوا [٢].

بيان وتحليل :

حاصل كلام الإمام أن تقديم " النصارى " على الأصل ، وهو تقديم رتبة ، لأنهم أهل كتاب ، وتقديم " الصابئين " ، لأنهم أشد الفرق ضلالاً ، فإن قبلت توبتهم ، فما بالك بغيرهم ؟! .. ولم يتعرض لسبب تقديم " النصارى " لأنه على الأصل ، على معنى أن التقديم الحقيقي تقديم أصحاب الكتب المنزلة على الأنبياء، فهو تقديم شرف ومكانة .

---

(١) سورة الحج الآية ١٧ .
(٢) الوسيط ١ / ١٣٢٤ .

وهذا الوجه حاصله : أن التقديم للرتبة ، والتأخير : للترغيب في الإيمان .

وهناك وجه آخر: أن التقديم والتأخير مراعاة للرتبة والزمن : فقدم النصارى تقديم رتبة ، وقدم "الصابئون" لأنهم أسبق زمناً ، وفي المائدة المعنيان: اللفظ والرتبة، فقدم " الصابئون " لفظاً ، وأخرهم تقديراً ، لأن المعنى : والصابئون كذلك .

يقول الكرماني (ت ٥٠٥هـ) : لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة لأنهم أهل كتاب فقدمهم في البقرة ، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان لأنهم كانوا قبلهم فقدمهم في الحج ، وراعى في المائدة بين المعنيين وقدمهم في اللفظ وأخرهم في التقدير ، لأن تقديره : والصابئون كذلك [١]، وبمثله قال الفيروز آبادي[٢] (ت ٨١٧هـ). ولذا رفع " الصابئون" في المائدة خاصة لبيان أن الترتيب ليس مقصوداً في التقدير وإن قدم لفظاً ، أما التفصيل في سورة الحج بذكر الطوائف فهو من باب التفصيل في موضع والإجمال في آخر .

المثال الثاني: تقديم ﴿به﴾ وتأخيرها ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ ، ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ**﴾ [٣]، مع قوله تعالى في سورة المائدة : ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّه بِهِ**﴾[٤] ، وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿**فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ**﴾[٥] ، وقوله تعالى في سورة النحل : ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ**﴾ [٦] .

---

(١) أسرار التكرار في القرآن ١ / ٣١ .
(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ١ / ٩٨ .
(٣) سورة البقرة من الآية ١٧٢ .
(٤) سورة المائدة من الآية ٣ .
(٥) سورة الأنعام من الآية ١٤٥ .
(٦) سورة النحل من الآية ١١٥ .

الوجه الموهم للتعارض : في الموضع الأول . سورة البقرة . قدم (به) ،بينما أخرت في المواضع الأخرى .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : تقديم الجار والمجرور في سورة البقرة جاء على الأصل ، فالأصل الذي يقتضيه اللفظ أن مادة (أهلَّ) تتعدى لمفعولها بالباء ، فالأصل تقديمها ، ولذلك سكت الإمام عن الأصل ، لأنه لا يحتاج إلى بيان ، أما الغرض الذي يقتضيه التأخير . على خلاف الأصل . فهو المطلوب لأنه المزيل للإشكال، الرافع للتعارض ، ويرى الإمام أن سبب التأخير إنكار الذبح لغير الله فهو المقصود فقدم . **يقول الإمام :** فأنت ترى أن تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير كان لعلة ذاتية في تلك الأشياء ، أما تحريم ما أهل لغير الله به ، بسبب التوجه بالمذبوح إلى غير الله . عز وجل . [1] فلما كان المقصود والمستنكر الإهلال بالمذبوح لغير الله . تعالى . سلط الضوء على الفعل بتقديمه إشارة لقبحه واستنكاره.

المثال الثالث : ﴿قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ ، ﴿قَوَّامِينَ لِلّهِ﴾ :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى في سورة النساء : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾** [2] الآية ، مع قوله تعالى في سورة المائدة : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ﴾**[3].

الوجه الموهم للتعارض : في النساء قدم " القيام بالقسط " وأخر " شهداء لله"، وفي المائدة: قدم ﴿ **قَوَّامِينَ لِلّهِ** ﴾ وأخر ﴿ **شُهَدَاء بِالْقِسْطِ** ﴾ وهذا وجه التعارض.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام أن اختلاف الآيتين بالتقديم والتأخير لا تعارض فيه ولا تناقض ، وإنما يحكمه السياق والغرض، فقدم الأمر

(١) الوسيط ١ / ٢٥٧٧ .
(٢) سورة النساء من الآية ١٣٥ .
(٣) سورة المائدة من الآية ٨ .

بالقسط أولاً في النساء ، لأن سياق الآيات قبلها حديث عن العدل بين الزوجات والأولاد فناسبه تقديم الأمر بالقيام بالقسط ، فيقول : والقسط يكون في العمل كالقيام بما يجب من العدل بين الزوجات ، والأولاد ، ويكون في الحكم بين الناس . (١)

ونقل أسباباً في تقديم الأمر بالقسط عن الإمام الرازي كان منها : أن القيام بالشهادة عبارة عن دفع ضرر العقاب عن الغير ، .. ودفع الضرر عن النفس مقدم على دفع الضرر عن الغير .(٢)

أما آية المائدة فقدم ﴿ **قَوَّامِينَ لِلّهِ** ﴾ لأنها مصحوبة بأوامر كان من جملتها القيام بحق الله في الأقوال والأفعال ، **يقول الإمام** : وبعد أن أمر الله . تعالى . عباده المؤمنين بالوفاء بمواثيقه ، أتبع ذلك بأمرهم بالتزام الحق في كل أقوالهم وأعمالهم(٣)، فمجيئها في مجموعة أوامر من أهمها التذكير بميثاق الله كان المقام تقديمها . ولم يبعد الإمام الأكبر عما قرره العلماء في وجه الاختلاف بين الآيتين ، حتى قال الطاهر بن عاشور : ووجه ذلك : أن الآية التي في سورة النساء وردت عقب آيات القضاء في الحقوق ... ثم أردفت بأحكام المعاملة بين الرجال والنساء ، فكان الأهم فيها أمر العدل فالشهادة ، فلذلك قدم فيها ﴿**كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لله**﴾ ، فالقسط فيها هو العدل في القضاء ، ولذلك عدي إليه بالباء إذ قال ﴿**كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ**﴾ .

وأما الآية التي في المائدة : فهي واردة بعد التذكير بميثاق الله ، فكان المقام الأول للحض على القيام لله ، أي الوفاء له بعهودهم له (٤).

فالذي اقتضى التقديم والتأخير سياق الآيات وموضوعاتها وأغراضها ، فأتت بما يناسبها ، فأحدثت تناغماً لا اختلافاً .

---

(١) الوسيط ١ / ١٠٩٩ .
(٢) السابق ١ / ١١٠٠ .
(٣) السابق ١ /١١٩٦ .
(٤) التحرير والتنوير ٤ / ١٥٤ .

المثال الرابع : تقديم ﴿ رَجُلٌ ﴾ في القصص وتأخيرها في يس :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى**﴾ [١] ، مع قوله تعالى : ﴿**وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**[٢]﴾.

الوجه الموهم للتعارض : تقديم الفاعل " رجل " في الموضع الأول ، بينما تأخر في الموضع الثاني ، وهو محل الاختلاف .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : تقديم الفاعل في الموضع الأول جاء على الأصل ، ولذلك لم يتعرض الإمام له ، أما الموضع الثاني والذي تقدم الجار والمجرور فيه " من أقصى المدينة " ، على الفاعل " رجل " ففيه اهتمام بالرجل وإفادة أنه أتى أصحاب القرية من مكان بعيد يسعى إليهم ويسرع الخطى محبة للخير لهم ، وهو تقديم أفاد المعنى ، وأصاب المرمى .

يقول الإمام : ﴿ **وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ**﴾ أي : رجل ذو فطرة سليمة ، يسرع الخطى لينصح قومه ، وينهاهم عن إيذاء الرسل، ويأمرهم باتباعهم ....، ويكفيه فخراً هذا الثناء من الله . تعالى . عليه ، بصرف النظر عن اسمه أو صفته أو حاله ، لأن المقصود من هذه القصة وأمثالها في القرآن الكريم هو الاعتبار والاقتداء بأهل الخير [٣].

وحاصل كلام الإمام : أن تقديم الجار والمجرور لبيان الاعتناء والاهتمام بالرجل وفضله ، وسرعة امتثاله للنصيحة ، وخوفه عليهم ، مع بعد داره فهو في أقصى المدينة ، وهي معان لا يوصل إليها إلا بهذا التقديم . فلما تحقق الغرض قدم الجار والمجرور ، ولما لم يرد أتى الفاعل على ما يجب أن يكون.

---

(١) سورة القصص من الآية ٢٠ .
(٢) سورة يس من الآية ٢٠ .
(٣) الوسيط ١ / ٣٥٣١ .

وحاصل ما سبق :

- أن التقديم والتأخير في الألفاظ القرآنية ليس من باب الاختلاف والتعارض، وإنما التكامل والتناسق، تحقق أغراضاً ومعاني مطلوبة ، فكل لفظ يحقق هدفاً معيناً في موضعه ، لو أزيل من مكانه لأخذ المعنى والبلاغة معه .

- أن الإمام الأكبر . رحمه الله . لم يترك لفظاً قدم وأخر إلا وذكر موجبه للتقديم أو التأخير ، وفوائد التقديم أو التأخير ، فأغلق الباب على الشبهات وأصحابها ، من الطاعنين في الكتاب العزيز زعماً أن به تناقضاً أو اختلافاً ، فأبدى لهم الإمام أن ما يزعمونه تناقضاً إنما هو تناسق يناسب السياق ، وانسجام يوافق المعاني .

المبحث الثامن

أسباب عامة مجملة

هي أسباب عامة لأن كل سبب منها يستقل بمبحث ، ومجملة لطبيعة البحث الذي يقتضي الإيجاز غير المخل ، وأجملها في أربعة أسباب :

السبب الأول: العموم والخصوص[١] "العمل بالخاص لا يلزم منه إبطال العام"

التعريف بالسبب: إذا اجتمع نصان من كتاب الله تعالى أحدهما عام ، والآخر خاص ، وتعذر الجمع بين حكميهما ، يظن القارئ لهما وجود تعارض أو اختلاف بين الآيتين ، ولو علم أن العمل بالخاص لا يلزم منه إبطال العام ، وأن العمل بالخاص أولى وأقوى في دلالته ، لزال الإشكال ، لأن الخاص بيان للعام ، ولأن إجراء العام على عمومه يلغي الخاص ، بينما إذا استعملنا الخاص وأخرجنا ما تناوله من العام لا يلغي أحداً فكان أولى [٢].

دراسة تطبيقية على تفسير الوسيط :

المثال الأول : إنذار أم القرى وعالمية الرسالة :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى: ﴿**وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا**﴾[٣] مع الآيات التي تدل على عموم الرسالة ، كقوله . تعالى . : ﴿ **تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا**﴾ [٤] ، وقوله : ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا**

---

(١) العام والعموم : العام ؛ اللفظ المتناول، العموم ؛ تناول اللفظ لما يصلح له ، فالعموم مصدر ، والعام اسم فاعل مشتق من هذا المصدر، وهما متغايران "ينظر: المستصفى، الغزالي، ص٢٠١" الخاص والخصوص: الخاص؛ ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع ، والخصوص: أن يتناول شيئاً دون غيره ، وكان يصح أن تناوله ذلك الغير" نهاية السول ٢/ ٣٩٨" والمعنى: يقال له: أعم وأخص ، واللفظ : يقال له : عام وخاص " الإبهاج في شرح المنهاج ، السبكي ٤٠٤/٢".

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٣٤٣ ، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، ابن الحاجب ، ٢ / ٨٢٩ ، الإيضاح في شرح المنهاج ، ابن السبكي ١٤٦٣/٤ بتصرف.

(٣) سورة الأنعام من الآية ٩٢ .

(٤) سورة الفرقان الآية ١ .

النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)[١] ، وقوله : **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾** [٢].

الوجه الموهم للتعارض: موضع خصص الرسالة بأم القرى ، ومواضع عممت ؟!

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : لقد سلك الإمام في دفع هذا التعارض مسلك الجمع من طريقين ، أولهما : أن المراد بأم القرى جميع الأرض ، **ثانيهما** : أن تخصيصها بالذكر لا ينفي ما عداها ، وإنما خصصت لكون الجدال كان معهم . فيقول: وقوله : **﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾** أي : ولتنذر بهذا الكتاب أم القرى أي مكة ، ومن حولها من أطراف الأرض شرقاً وغرباً لعموم بعثته ﷺ، قال تعالى: **﴿ وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ﴾** [٣] وقال تعالى: **﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾**[٤]، وسميت مكة بأم القرى لأنها مكان أول بيت وضع للناس ، ولأنها قبلة أهل القرى كلها ومحجهم، ولأنها أعظم القرى شأناً وغيرها كالتبع لها كما يتبع الفرع الأصل، وفي ذكرها بهذا الاسم المنبئ عما ذكر إشعار بأن إنذار أهلها مستتبع لإنذار أهل الأرض كافة. ووجه الاقتصار على مكة ومن حولها في هذه الآية أنهم الذين جرى الكلام والجدال معهم [٥].

الترجيح: أرى . والله أعلم . أن الإجابتين والوجهتين يكمل بعضها بعضاً، فالقول بأن المراد بأم القرى شامل لجميع الأرض هو قول جمهور المفسرين[٦] ، واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جرير بسنده عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: قوله: **﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾** يعني بأم

(١) سورة الأعراف من الآية ١٥٨ .
(٢) سورة سبأ من الآية ٢٨ .
(٣) سورة الأنعام من الآية ١٩.
(٤) سورة الأعراف من الآية ١٢٨ .
(٥) الوسيط ١ / ١٥٠٠ .
(٦) ينظر: تفسير الطبري ١١ / ٥٣١ ، تفسير ابن كثير ٢٤٨/٦ ، البحر المحيط ٢٠٤/٥.

القرى مكة، ومن حولها من القرى إلى المشرق والمغرب[١] ومن جانب آخر فإن تخصيص هذه المواضع بالذكر ، لا يدل على انتفاء فيما سواها . [٢]

المثال الثاني : التعارض الظاهري في عِدَدِ النساء :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ**﴾ [٣] ، مع قوله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**﴾ [٤] ، وقوله : ﴿**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾[٥] ، وقوله : ﴿**وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**﴾ [٦] .

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى أثبتت عدة المطلقات بثلاثة قروء ، بينما عدة الحامل وضع الحمل، وقد تكون المطلقة حاملاً، فأحدثت التعارض.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : بيَّن الإمام أن الآية الأولى عامة في كل مطلقة مدخول بها ، غير حامل ، ثم خصص القرآن بعد ذلك كل حالة بما يناسبها ، ولا تعارض بين عام وخاص ، فيقول : والمراد بالمطلقات هنا . ﴿**ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ**﴾ . المدخول بهن من ذوات الحيض غير الحوامل ، لأن غيرهن قد بين الله . تعالى . عدتهن في مواضع أخرى [٧]، ثم ذكر الآيات المخصصة لهذا العموم .

(١) تفسير الطبري ، ١١ / ٥٣١.
(٢) تفسير الرازي ١٣ / ٨٦ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٣٤ .
(٥) سورة الطلاق من الآية ٤ .
(٦) سورة الطلاق من الآية ٤ .
(٧) الوسيط ١ / ٤٠٤ .

السبب الثاني : الإطلاق والتقييد مع اتحاد الجنس :

التعريف بالسبب : المطلق[١] والمقيد [٢] من دلالات النص على المعنى ، بل تتوقف معرفة الحكم الشرعي على إفادتهما [٣] ، ومن لا علم له بهما يرى آيتين أحدهما مطلقة ، والأخرى مقيدة ، مع اتحاد الجنس ، فيظن بينهما تعارضاً أو اختلافاً ، ولو تأمل لعلم أنهما من دلالات فهم المعنى ، واستنباط الأحكام .

دراسة تطبيقية على تفسير الوسيط :

مثاله : الإطلاق في كفارة الظهار والتقييد في كفارة القتل الخطأ :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى في كفارة الظهار ﴿**وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا**﴾ [٤] مع قوله تعالى في كفارة القتل الخطأ: ﴿**وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ**﴾ [٥].

الوجه الموهم للتعارض : إطلاق الرقبة في الأولى، وتقييدها في الثانية ، فلم يطلقهما ، ولم يقيدهما ، وهذا محل التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أن المطلق يحمل على المقيد لاسيما وقد اتفقا في الجنس، فتشترط الرقبة المؤمنة في الجميع . فلا تعارض بينهما . ، وهو

---

(١) **المطلق** : لغة : من الإطلاق بمعنى الإرسال" المصباح المنير ، المقري ٣٧٧/٢ " **واصطلاحاً** : ما دل على شائع في جنسه " مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨٥٩ ".

(٢) **المقيد** : لغة : مقابل المطلق " معجم مقاييس اللغة ٤٤/٥" ، **واصطلاحاً**: أن يوجد عارض يقلل من شيوع المطلق ، فهو " اللفظ الدال على معين ، أو غير معين موصوف بصفة " المطلق والمقيد وأثرهما في الفقه الإسلامي ، د. إسماعيل محمد على عبد الرحمن ، ص ١٧ .

العام والمطلق : **العام:** يشمل جميع الأفراد بلا حصر " عمومه شمولي ". **المطلق**: لا يعم جميع الأفراد ، وإنما يخص فرداً بلا تعيين " عمومه بدلي " . ينظر: " إرشاد الفحول ، الشوكاني ص ١١٥ بتصرف ، **الخاص والمقيد** : **الخاص**: إخراج لبعض الأفراد عن حكم العام، **المقيد** : قصر الحكم على نوع معين من أفراد المطلق ، " الأحكام ، الآمدي ٢٠٦/٢".

(٣) مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ، محمد بن فرامرز الحنفي ، " الشهير بملا خسرو" ٢١٦/١ .

(٤) سورة المجادلة من الآية ٣ .

(٥) سورة النساء من الآية ٩٢ .

مذهب جمهور الفقهاء ، فيقول : ويرى جمهور الفقهاء اشتراط الإيمان في الرقبة ، لأنه من المعروف حمل المطلق على المقيد إذا كان من جنسه ، ومادام قد ورد النص على كون الرقبة مؤمنة في بعض الآيات ، فيجب حمل بقية الآيات على ذلك [١]. وهو اتحاد في الحكم مع اختلاف السبب. فالإطلاق والتقييد في القرآن الكريم من أبواب التنوع والثراء والتكامل ، لا الاختلاف والتناقض .

السبب الثالث : الإفراد والتثنية والجمع للفظ الواحد :

التعريف بالسبب : قد يعبر عن لفظ بالإفراد مرة ، والتثنية أخرى ، والجمع ثالثة ، فيظن القارئ أن ذلك من قبيل التعارض ، أو الاختلاف ، ولو تأمل لعلم أنه من أسرار بلاغة القرآن الكريم ، وأن كل لفظة إنما تقع موقعها بحسب الإعجاز، بحيث لا يصح فيه سواها ، ولذلك لا تجد في القرآن ترادفاً ، بل كل لفظة فيه تعطي الجديد ، قال ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) : " كتاب الله لو نزعت منه لفظة ، ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد ، ونحن تبين لنا البراعة في أكثره ، ويخفى علينا وجهها في مواضع ، لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ، في سلامة الذوق، وجودة القريحة وميز الكلام " [٢]

دراسة تطبيقية على تفسير الوسيط :

مثاله : المشرق والمغرب بين الإفراد والتثنية والجمع :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿ **رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا**﴾ [٣] ، مع قوله تعالى : ﴿**رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ**﴾ [٤]، مع قوله تعالى : ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ**﴾ [٥] .

---

(١) الوسيط ١ / ٤١١٥ .
(٢) المحرر الوجيز ١ / ٥٢ .
(٣) سورة المزمل الآية ٩ .
(٤) سورة الرحمن الآية ١٧ .
(٥) سورة المعارج الآية ٤٠ .

الوجه الموهم للتعارض : عبر باللفظ مفرداً ومثنى وجمعاً ، فإن صح أحدهما كان الآخران متعارضين معه .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يرى الإمام أن التغاير بالإفراد والتثنية والجمع توقف على عظمة القرآن ، ودقته البالغة ، وأن كل تعبير له ما يناسبه، فالتعبير بالإفراد: يراد به جنسهما، وبالتثنية : مشرق الشتاء والصيف ومغربهما ، وبالجمع : مشارق الشمس ومغاربها في السنة كلها ، وهي متعددة فيقول : في قوله تعالى :﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ**﴾[1] .. ورب المشارق التي تشرق منها الشمس في كل يوم على مدار العام ، إذ لها في كل يوم مشرق معين تشرق منه ، ولها في كل يوم . أيضاً . مغرب تغرب فيه . واكتفى هنا بذكر المشارق؛ لأن كل واحد منهما يستلزم الآخر ، ولأن الشروق أدل على القدرة ، وأبلغ في النعمة ، ولأن الشروق سابق على الغروب ، وقد قال تعالى في آية أخرى : ﴿**رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا**﴾ ، والمراد بهما هنا جنسهما ، فهما صادقان على كل مشرق من مشارق الشمس التي هي ثلاثمائة وستون مشرقاً . كما يقول العلماء . وعلى كل مغرب من مغاربها التي هي كذلك ، وقال في سورة الرحمن : ﴿**رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ**﴾ أي : مشرق الشتاء ومشرق الصيف ومغربهما ، أو مشرق الشمس والقمر ومغربهما، وبذلك يتبين أنه لا تعارض بين مجيء هذه الألفاظ تارة مفردة، وتارة على سبيل التثنية، وتارة على سبيل الجمع .

وللتعبير دلالة أخرى دقيقة في التعبير عن الواقع في هذه الأرض التي نعيش عليها كذلك ، فالأرض في دورتها أمام الشمس تتوالى المشارق على بقاعها المختلفة . كما تتوالى المغارب ، كلما جاء قطاع منها أمام الشمس ، كان هناك مشرق على هذا القطاع ، وكان هناك مغرب على القطاع المقابل له في الكرة

(١) سورة الصافات الآية ٥ .

الأرضية .. وهي حقيقة ما كان يعرفها الناس في زمان نزول القرآن الكريم أخبرهم الله تعالى بها في ذلك الزمان القديم .. (١) .

وأما وجه اختصاص كل موضع بما وقع فيه : ففي سورة الرحمن ورد بالتثنية، لأن سياق السورة سياق المزدوجين ، فإنه . سبحانه . ذكر أولاً نوعي الإيجاد وهما الخلق والتعليم ، ثم ذكر سراجي العالم : الشمس والقمر ، ثم نوعي النبات : ما كان على ساق وما لا ساق له ، وهما النجم والشجر ، ثم نوعي السماء والأرض ، ثم نوعي العدل والظلم .. ثم نوعي المكلفين وهما الإنس والجان ، ثم نوعي البحر: العذب والملح ، فلهذا حسن تثنية المشرق والمغرب في هذه السورة ، وجمعاً في قوله : ﴿**فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ**﴾ ، وجمعاً في قوله ﴿**رب السماوات الأرض وما بينهما ورب المشارق** ﴾ في المعارج ، وفي سورة الصافات، للدلالة على سعة القدرة والعظمة (٢).

السبب الرابع : الجهل بالنسخ :

التعريف بالسبب : الجهل بالنسخ منشئ للتعارض بين الآيات ، فيظن القارئ للآيتين " الناسخ والمنسوخ " أن بينهما تعارضاً ، ولو فقه العلم بالنسخ ، لعلم أنهما لا يتعارضان ، لأنه لا يمكن العمل بكليهما ، فالناسخ يأتي متأخراً في الزمن لبيان انتهاء العمل بالمنسوخ، وأنه يلجأ إلى القول بالنسخ عند التعارض وعدم إمكانية الجمع ، فالنسخ رافع للتعارض ، مزيل للإشكال .

ولأهميته في إزالة التعارض كان أوجب العلوم على العلماء ، فقد روى ابن عبد البر بسنده عن يحيى بن أكثم (ت ٢٤٢هـ) قال : ليس من العلوم كلها علم واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ومنسوخه ، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضاً ، والعمل به واجب لازم ديانة ، والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى إليه ، فالواجب على كل عالم علم ذلك لئلا يوجب

(١) الوسيط ١ / ٣٥٥٧ ـ ٣٥٥٨ .
(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي ٣ / ٤٨٢.

على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله، أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله . عز وجل . [١].

دراسة تطبيقية على تفسير الوسيط :

مثاله : آية الوصية مع آيات المواريث :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾ [٢]، مع آيات المواريث في سورة النساء .

الوجه الموهم للتعارض : أفادت الآية الأولى أن الوصية للوالدين والأقربين حق وواجب ، وهي بذلك تعارض آيات المواريث التي أعطت كل ذي حق حقه ، وعلى رأسهم الوالدان .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : يزيح الإشكال القول بالنسخ : فيقول: ويزيح هذا الإشكال من طريق التفسير أن فريقاً من أهل العلم وهم جمهور المفسرين ذهبوا إلى أن الآية قد نسخ منها حكم الوصية للوارث ، وإيضاح وجه النسخ أن آية المواريث نزلت بعد آية الوصية فقامت مقامها في الوصية للوارث ، ودل على هذا المعنى صراحة الحديث الشريف وهو قوله ﷺ " إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث "[٣] ... ، وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال : كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع ...[٤] ، [٥] .

فالعلم بالنسخ مزيل للاختلاف ، رافع للتعارض ، هادم للتناقض .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ٢ / ٤٤٦ .
(٢) سورة البقرة الآية ١٨٠ .
(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه بسند صحيح ٢ / ٩٠٦ ، برقم ٢٧١٤.
(٤) صحيح البخاري ١٠ / ١٠٤ برقم ٢٧٤٧ .
(٤) الوسيط ١ / ٢٩٧ .

الفصل الثاني

منهج الإمام الأكبر في دفع إيهام التعارض

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : أدلة تنزه القرآن الكريم عن التعارض عند الإمام الأكبر .

المبحث الثاني : منهج الإمام الأكبر ـ رحمه الله ـ في دفع إيهام التعارض.

المبحث الأول

أدلة تنزه القرآن الكريم عن التعارض عند الإمام الأكبر

من أقوى الأدلة على إعجاز القرآن الكريم ، سلامته عن التناقض والاختلاف، فلا يمكن أن ترى تعارضاً حقيقياً بين آيتين ، وإنما هو تعارض ظاهري ، يحتاج إلى علوم وأدوات لرفع هذا التعارض ، فالتعارض في الفهم والإدراك ، لا في نفس الأمر والواقع ، وبالاستقراء لتفسير الوسيط أستطيع أن أحدد أهم الأدلة التي اعتمد عليها الإمام الأكبر في دفاعه عن هذه القضية، بذكر أدلة متنوعة في أماكن مختلفة على سمو القرآن عن التعارض ، وتنزهه عن الاختلاف والتناقض ، أهمها:

الدليل الأول : ربانية المصدر: فالقرآن كلام الله المنزه عن الاختلاف والتعارض ،ولو كان من كلام البشر لدخله ما في كلام البشر من القصور ، وظهر فيه التناقض والتنافي الذي لا يمكن جمعه [١] .

ومن المعلوم أن الإنسان وإن كان في غاية البلاغة ونهاية الفصاحة فإنه إذا كتب كتاباً طويلاً مشتملاً على المعاني الكبيرة ، فلابد وأن يظهر التفاوت في كلامه ، بحيث يكون بعضه قوياً متيناً ، وبعضه سخيفاً نازلاً ، ولما لم يكن القرآن كذلك علمنا أنه المعجز من عند الله . تعالى . [٢] .

فإنك ترى القرآن يصدق بعضه بعضاً ، ويوافق بعضه بعضاً ، فترى الحكم والقصة والإخبارات تعاد في القرآن في عدة مواضع ، كلها متوافقة متصادقة، لا ينقض بعضها بعضاً ، فبذلك يعلم كمال القرآن وأنه من عند من أحاط علمه بجميع الأمور ، فلذلك قال تعالى : ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**﴾ [٣] ، أي: فلما كان من عند الله لم يكن فيه اختلاف أصلاً . [٤]

---

(١) المحرر الوجيز ٢ / ٨٣ .
(٢) تفسير الرازي ٥ / ٣٠ .
(٣) سورة النساء من الآية ٨٢ .
(٤) تيسير الكريم الرحمن ، السعدي ١ / ١٨٩ .

ولقد استدل الإمام الأكبر . رحمه الله . بربانية المصدر على سلامة القرآن ، وتنزهه عن التعارض ، ودلل على ذلك كثيراً في تفسيره ، فيقول في تفسير قوله تعالى : ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**﴾ ، " .. ولو كان هذا القرآن من عند غير الله ، أي : من إنشاء البشر ، لوجدوا في أخباره ، وفي نظمه ، وفي أسلوبه ، وفي معانيه ، اختلافاً كثيراً فضلاً عن الاختلاف القليل ، ولكن القرآن لأنه من عند الله وحده قد تنزه عن كل ذلك ، وخلا من كل اختلاف ، سواء أكان كثيراً أم قليلاً " (١).

ويقول في تفسير قوله . تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلاً مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ (٢) ، " .. وكيف لا يكون كذلك ، والقرآن هو كلام الله الذي أعجز كل البلغاء والفصحاء ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً "(٣) .

فحاصل الدليل الأول عند الإمام ربانية المصدر ، فكونه من عند الله . سبحانه . دليل سلامته من التعارض ، وخلوه من التناقض ، مع كثرة علومه وأحكامه وتوجيهاته .

الدليل الثاني : التحدي بالقرآن دليل سلامته من التعارض :

لقد تحدى القرآن العرب أن يأتوا بمثله أو بعشر سور أو أقصر سوره فعجزوا، وشهد التاريخ بعجزهم، وهم الخطباء اللّد ، والفصحاء اللّسن ، وهم كانوا في العهد الذي لم يكن للغتهم خير منه ولا خير منهم في الطبع والقوة ، فكانوا مظنة المعارضة والقدرة عليها ، حتى لا يجيء بعد ذلك فيما يجيء من الزمن مُولَّد (٤) ،

(١) الوسيط ١ / ١٠١٣ .
(٢) سورة النور الآية ٣٤ .
(٣) الوسيط ١ / ٣٠٨١ .
(٤) المُوَلَّد : الموَلّدون هم الذين لا يحتج بألفاظهم ، " ينظر: المُعرّب والدخيل والألفاظ العالمية ، دراسة نقدية في تاج العروس ، د. أسامة الصفار ، ٢ / ٩٩ .

أو أعجمي أو كاذب أو منافق أو ذو غفلة ، فيزعم أن العرب كانوا قادرين على مثله ، وأنه غير معجز .[١] والتحدي شامل للكل بدليل قوله تعالى : ﴿**وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [٢]، ولذلك فإن كتاب الله . تعالى . " سيظل المعجز الممتنع عن التقليد على جميع المخلوقات إنسهم وجنهم لو تضامنوا معاً ، لأنه وحي الله " [٣].

من أجل ذلك عَدَّ الرّماني (ت ٣٨٤هـ) من وجوه الإعجاز القرآني : "التحدي للكافة"[٤] ، ويمكن القول : أن تخصيص العرب بالتحدي لأنهم أصحاب ألسن ، وأرباب لغة ، وغيرهم لا يسلم من التحدي لأنهم سيجدونه في الإخبار بالمغيبات ، والإعجاز العلمي والطبي والتربوي والنفسي ، حتى يكون التحدي عاماً للجميع .

فلو كان القرآن به تعارض لسارع العرب العاجزون عن التحدي لإثباته وشهرته . يذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أن الخطابي (ت ٣٨٨هـ) قال لسائل عن إحدى الشبهات: " اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله ﷺ بحضرة رجال ، وبين ظهراني قوم كانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مغمزاً ، وعليه مطعناً ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتعلقوا به ، وأسرعوا بالرد عليه ، ولكن القوم علموا ، وجهلت . يريد السائل . ولم ينكروا ما أنكرت"[٥] .

فالعرب أعرف بالمتناقض من الكلام ، وكانوا أحرص على إبطال أمر رسول الله ﷺ ، فلو كان الأمر في تناقض القرآن . على ما قاله القوم . لكانت العرب أيامه . عليه السلام . إلى ذلك أسبق ، فلما رأيناهم عدلوا عن ذلك إلى غيره من الأمور ، علمنا زوال التناقض عنه ، وسلامته مما زعموه .[٦]

---

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفي صادق الرافعي ، ص ١٦٩ .
(٢) سورة يونس من الآية ٣٨ .
(٣) التفسير الحديث ، د. محمد عزة دروزة ٣ / ٢٦٤ .
(٤) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٢ .
(٥) الإتقان ٣ / ٨٨ .
(٦) المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار ٣٨٧/١٦ .

ولقد استدل الإمام الأكبر في تفسيره بقضية التحدي على سلامة القرآن من التعارض ، وأنه لو كان لأثبتوه ، وأنهم لما عجزوا عن الإتيان بمثله كان غيرهم أعجز . فيقول: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ [١]" ... فلما عجزوا . وهم أهل الفصاحة والبيان . ثبت أن غيرهم أعجز ، وأن هذا القرآن من عند الله ". [٢]

ويبسط القول عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿**أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لاَّ يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ**﴾ [٣] ، فيقول: .. وإذا كان الأمر . كما زعموا، فها هو ذا القرآن أمامهم يسمعون آياته .. فليأتوا بحديث يشبه القرآن في بلاغته ، وهدايته ، وسمو تشريعاته وآدابه .

وقد تحداهم . سبحانه . في آيات أخرى أن يأتوا بعشر سور من مثله فقال: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [٤].

ثم تحداهم . سبحانه . أن يأتوا بسورة واحدة من مثله فقال : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [٥]، ولكنهم في جميع مراحل التحدي ، وقفوا عاجزين مبهوتين، فثبت أن هذا القرآن من عند الله ، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً .[٦]

فعجزهم عن المعارضة مع طولها وتوافر أسبابها لديهم دليل سلامة القرآن من التعارض ، ولو وقعت المعارضة منهم لتوفر الدواعي لشهرتها ، فكان عجزهم دلالة إعجازه ، وصمتهم عنوان سلامته من التعارض والاختلاف .

---

(١) سورة هود الآية ١ .
(٢) الوسيط ١ / ٢١٦٩ .
(٣) سورة الطور الآيتان ٣٣ ـ ٣٤ .
(٤) سورة هود الآية ١٣ .
(٥) سورة البقرة الآية ٢٣ .
(٦) الوسيط ١ / ٣٩٠٠ .

الدليل الثالث: سلامة القرآن الكريم من التناقض مع نزوله منجماً :

من المعلوم أن القرآن الكريم نزل على قلب النبي ﷺ منجماً في ثلاثة وعشرين عاماً ، وقد تناول موضوعات شتى ، ومعلومات متنوعة ، وأخبار الأولين والآخرين مع كثرة سوره وآياته ، ومع ذلك تراه غاية في الانسجام والإتقان ، لا اختلاف فيه ولا تناقض ، لا اختلاف بين أمره ونهيه ، ولا بين وعده ووعيده ، ولا بين حكمه وأمثاله ، ولا بين حديثه عن المغيبات والعلوم الكونية وما يتعلق بالإعجاز العلمي ومظاهر الإبداع في الخلق ، بل تجد فيه الفصاحة والبلاغة ، مع كمال الترابط والتناسق ، والخلو التام من التنافر والتناقض .

يقول الشيخ الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ) : " إن هذا المزيج الطريف الذي نجده في كل سورة أو طائفة منه ، له أثر بالغ في التذاذ قارئه ، وتشويق سامعه ، واستفادة المستفيد بأنواع متنوعة منه ، فما أشبه كل مجموعة من القرآن بروضة يانعة ينتقل الإنسان بين أفيائها متمتعاً بكل الثمرات ، أو بمائدة حافلة بشتى الأطعمة ، يشبع الجائع حاجته بما فيها من جميع الألوان.

وهنا دقيقة أحب ألا تعزب عن علمك: وهي أن هذا الروض الرباني اليانع القرآن الكريم ، يقوم بين جمله وآيه وسوره تناسب بارع ، وارتباط محكم ، وائتلاف بديع ، ينتهي إلى حد الإعجاز ، خصوصاً إذا لاحظنا نزوله منجماً على السنين والشهور والأيام "[1]. ومعلوم أن الكلام إذا طال كان عرضه للتناقض والاختلاف ، إلا القرآن الكريم . وفي ذلك يقول العلامة الراحل الدكتور دراز (ت١٣٧٧هـ) : " إنك لتقرأ السورة الطويلة المنجمة يحسبها الجاهل أضغاثاً من المعاني حشيت حشواً، وأوزاعاً من المباني جمعت عفواً، فإذا هي لو تدبرت بنية متماسكة قد بنيت من المقاصد الكلية على أسس وأصول، وأقيم على كل أصل منها شعب وفصول ، فلا تزال تنتقل بين أجزائها كما تنتقل بين حجرات وأفنية في بنيان واحد ، قد وضع

(١) مناهل العرفان ١ / ٥٨ .

رسمه مرة واحدة، لا تحس بشيء من تناكر الأوضاع في التقسيم.. بل ترى بين الأجناس المختلفة تمام الألفة .. "[١].

تنجيم القرآن قمة في الإعجاز وزيادة في التبكيت :

هكذا استدل الإمام الأكبر بتنجيم القرآن على قمته في الإعجاز لكمال أدلة إعجازه ، وتبكيت للمعارضين على عجزهم عن الإتيان بمثل نجم من نجومه التي نزلت متفرقة، وفي ذلك دليل قاطع على أنه من عند الله . تعالى . ومن ثم لا يتطرق إليه شك ، ولا ترى فيه تناقضاً أو خللاً .

فيقول الإمام عند تفسير قوله تعالى : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾ [٢] : نفي الريب عن المنزل عليه . وهو محمد ﷺ . بنفيه عن المنزل وهو القرآن الكريم . والتعبير عن اعتقادهم في حقه بالريب للإيذان بأن أقصى ما يمكن صدوره عنهم هو الارتياب في شأنه ، أو للتنبيه على أن كلامهم في شأن القرآن هو بمنزلة الريب الضعيف ، لكمال وضوح الدلائل الدالة على أن القرآن من عند الله . تعالى . .

وعبر بقوله : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾ ولم يقل : وإن ارتبتم فيما نزلنا ، للإشارة إلى أن ذات القرآن لا يتطرق إليها ريب ، ولا يطير إلى أفقها شرارة من شك ، وأنه إن أثير حوله أي شك فمرجعه إلى انطماس بصيرتهم ، وضعف تفكيرهم ، واستيلاء الحقد والعناد على نفوسهم . وأتى بـ "إن" المفيدة للشك مع أن كونهم في ريب مما نزل على النبي ﷺ تنزيلاً للمحقق منزلة المشكوك فيه ، وتنزيهاً لساحة القرآن عن أن يتحقق الشك فيه من أي أحد ، وتوبيخاً لهم على وضعهم الأمور في غير مواضعها ... [٣] .

---

(١) النبأ العظيم ، ص ١٥٥ .
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣ .
(٣) الوسيط ١ / ٤٠.

وقال ﴿ **نزلنا** ﴾ دون أنزلنا ، لأن المراد النزول على سبيل التدرج ، ومن المعروف أن القرآن قد نزل منجماً في مدة تزيد على عشرين سنة .

ثم نقل عن الزمخشري اعتراض المشركين على نزول القرآن منجماً على سنن الخطباء والشعراء ، فقيل لهم : هاتوا فرداً من نجمه المتماسك على مهل وتدرج ، فكان نزوله منجماً غاية التبكيت . (١)

وفي تفسير الإمام لأول سورة آل عمران ذكر حكم نزول القرآن منجماً ، وذكر آخرها : " الإرشاد إلى مصدر القرآن وأنه من عند الله . تعالى ﴿ **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** ﴾ فأنت تقرأ ما نزل على الرسول ﷺ من قرآن في مكة ، وما نزل عليه في المدينة ، فترى الجميع محكم السرد ، دقيق السبك ، رصين الأسلوب ، بليغ التراكيب ، فصيح الألفاظ ... بينما ترى كلام الأدباء والبلغاء يختلف في جودته من وقت إلى وقت ، ومن موضوع إلى موضوع " (٢) .

فحاصل استدلال الإمام أن نزول القرآن منجماً دليل محسوس قاطع على أنه كلام الله ، لأنه لو كان من كلام بشر وقيل في مناسبات وأوقات وأحداث مختلفة ، لوقع فيه الاختلاف ، ولرأينا التباين بين أوله وآخره ، والاختلاف في أسلوبه ، والتناقض في معانيه وأحداثه ، فكان تنجيمه مع سلامته من التناقض وخلوه من الاختلاف ، أقوى الأدلة على تنزهه عن كلام البشر وإلا لوجدوا فيه الاختلاف والاضطراب .

الدليل الرابع : الأمر بالرجوع إلى القرآن عند الاختلاف دليل سلامته منه:

وحاصل الدليل : أن الله . سبحانه . أمرنا بالرجوع إلى القرآن والسنة لرفع أي خلاف أو منازعة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ (٣) ، فلو كان في القرآن اختلاف كيف يساغ أن نرجع إليه ونحتكم عند

(١) الوسيط ١ / ٤٠ بتصرف .
(٢) السابق ١ / ٥٣٩ .
(٣) سورة النساء من الآية ٥٩ .

الخلاف ؟! فقال الإمام : وقوله : ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾ بيان لما يجب على المؤمنين أن يفعلوه إذا ما حدث بينهم اختلاف في أمر من الأمور الدينية والمراد بالتنازع هنا : الاختلاف والجدال مأخوذ من النزع بمعنى الجذب ، فكأن كل واحد من المختلفين يجذب من غيره الحجة لدليله ... والمعنى : فإن تنازعتم واختلفتم أيها المؤمنون أنتم وأولوا الأمر منكم في أمر من أمور الدين ﴿**فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾ أي : فردوا ذلك الحكم أو الأمر الذي اختلفتم فيه إلى كتاب الله وإلى رسوله ﷺ بأن تسألوا عنه في حياته ، وترجعوا إلى سنته بعد مماته [١].

فدل الرجوع إلى الكتاب عند الخلاف على نفي الاختلاف عنه وإلا ما أوجب الرجوع إليه عند التنازع ، ودلالة الآية على نفي الاختلاف عن القرآن حقيقة لا ينفي وجوده ظاهراً ، لكن نرجعه إلى الأفهام والمدارك لا إلى القرآن العظيم .

الدليل الخامس : نفي الاختلاف عن اللفظ القرآني :

توطئة: لقد حير القرآن الكريم العرب في اختياره ودقته لألفاظه، مع أنه نزل بلسانهم، واستخدم حروفهم وألفاظهم، فوقفوا أمام دقة ألفاظه حيارى مبهوتين، لدقتها في التعبير ، وسلامتها من الاختلاف ، وبعدها عن التناقض والتنافر .

قال الخطابي (ت ٣٨٨هـ) : في معرض رده على المعاندين وإبطاله لاعتراضاتهم وشبههم ، فإن قيل : إنا لا نسلم لكم ما ادعيتموه من أن العبارات الواقعة في القرآن إنما وضعت في أفصح وجوه البيان وأحسنها ، لوجود أشياء منها بخلاف هذا الوصف عند أصحاء اللغة وأهل المعرفة بها ، كقوله تعالى : ﴿**فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ**﴾ [٢] وإنما يستعمل مثل هذا في فعل السباع خصوصاً الافتراس ، وأما الأكل فهو عام لا يختص به نوع من الحيوان دون نوع ... ثم رد الخطابي قائلاً : فأما

(١) الوسيط ١ / ٩٧٨ .
(٢) سورة يوسف من الآية ١٧ .

قوله تعالى : ﴿**فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ**﴾ فإن الافتراس معناه في فعل السبع القتل فحسب، وأصل الفرس: دق العنق ، والقوم إنما ادعوا على الذئب أنه أكله أكلاً، وأتى على جميع أجزائه وأعضائه فلم يترك مفصلاً ولا عظماً، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم بأثر باق منه يشهد بصحيح ما ذكروه فادعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة، والفرس "الافتراس" لا يعطي تمام هذا المعنى ، فلم يصلح على هذا أن يعبر عنه إلا بالأكل ، على أن لفظ الأكل شائع الاستعمال في الذئب وغيره من السباع .[١]

فإن قيل: إذا كان اللفظ القرآني بليغاً في بابه ، فلماذا تعدد في المعنى الواحد؟ ... والجواب : أن تعدد الألفاظ يفتح الآفاق لمعان متعددة متنوعة ، فيختار كل لفظ في الموضع المناسب له .

قال الزركشي : " إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة لا يخفى ما فيه من الفصاحة "[٢] . فأفاد ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صور متباينة في النظم ، وجذب النفوس إلى سماعها ، لما جبلت عليه من حب التنقل في الأشياء المتجددة واستلذاذها بها ، وإظهار خاصة القرآن، حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هجنة في اللفظ ، ولا ملل عند سماعه ، فباين ذلك كلام المخلوقين .[٣]

استدلال الإمام الأكبر : استدل الإمام على سلامة ألفاظ القرآن من التنافر والاختلاف من ثلاث جهات :

أولها : ألفاظ القرآن يفهمها كل جيل حسب معطياته : إن المعهود على أي مؤلف أن تتفاوت الأجيال في فهمه ، فيفهمه جيل ، ويختلف فيه آخر ، فيحدث

(١) بيان إعجاز القرآن ، ص ٣٧ .
(٢) البرهان ٣ / ٢٦ .
(٣) الإتقان ٢ / ١٨٤ .

الاختلاف، إلا أنه منفي عن كتاب الله ـ تعالى ـ فإنه مع بلاغة ألفاظه ، واضح في معانيه ، فكان سهلاً ميسوراً ، يعطي كل جيل بلا سآمة ، وتتوارد ألفاظه بلا اختلاف ولا تنافر ولا تعارض، فيفهمه السابق كما يفهمه اللاحق .

يقول الإمام الأكبر في تفسيره لقوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ**﴾ (١) أي: والله لقد سهلنا القرآن ﴿**لِلذِّكْرِ**﴾ أي: للتذكر والحفظ ، بأن أنزلناه فصيحاً في ألفاظه ، بليغاً في تراكيبه ، واضحاً في معانيه ، سهل الحفظ لمن أراد أن يحفظه"(٢) .

ثانياً : عدم التناقض في اختيار اللفظ المراد : فجاءت الألفاظ متناسقة مع المعاني المرادة، لا اختلاف بينها ولا اضطراب، على خلاف ما يعلمه البشر. فعند تفسير قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿**وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ (٣) يقول الإمام : هذا وقد وردت في سورة البقرة آيتان تشبهان في ألفاظهما هاتين الآيتين اللتين معنا هنا في سورة الأعراف ، أما آيتا سورة البقرة فهما قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزاً مِّنَ السَّمَاء بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ**﴾ (٤)، ثم نقل عن الإمام الرازي ملخصاً للمقاربة بين الأسلوبين ، وكيف أن كل لفظة في موضعها اللائق بها ، فقال ما ملخصه " إن ألفاظ الآيتين في سورة الأعراف تخالف ألفاظ آيتي سورة البقرة من وجوه:

(١) سورة القمر الآية ١٧ .
(٢) الوسيط ١ / ٤٠٢٦ .
(٣) سورة الأعراف الآية ١٦١ .
(٤) سورة البقرة الآيتان ٥٨ ـ ٥٩ .

الأول : أنه قال . سبحانه . في سورة البقرة : ﴿**وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ**﴾ وهنا قال : وإذ قيل لهم اسكنوا هذه القرية .

الثاني : أنه قال في سورة البقرة: ﴿**فَكُلُواْ**﴾ بالفاء، وقال هنا ﴿**وكُلُواْ**﴾ بالواو.

الثالث : أنه قال في سورة البقرة : ﴿**رَغَداً**﴾ وهذه الكلمة غير مذكورة هنا .

الرابع : قوله هناك ﴿**وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ**﴾ .. وهنا على العكس.

الخامس: أنه قال في سورة البقرة : ﴿**نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ**﴾ وقال هاهنا ﴿ **نغفر لكم خطيئاتكم** ﴾ .

السادس : أنه قال في سورة البقرة ﴿**وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ ، وها هنا حذف الواو .

السابع : أنه قال في سورة البقرة ﴿**فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ وقال ها هنا ﴿**فأرسلنا عليهم** ﴾ .

الثامن : أنه قال في سورة البقرة : ﴿**بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ**﴾ وقال هاهنا ﴿ **بما كانوا يظلمون** ﴾ .

إلى أن قال : ويمكن ذكر فوائد هذه الألفاظ المختلفة من وجوه :

الأول: وهو أنه قال في سورة البقرة ﴿**ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ**﴾ وقال هاهنا اسكنوا، فالفرق أنه لابد من دخول القرية أولاً ثم سكناها ثانياً .

الثاني: أنه قال هناك ﴿**فَكُلُواْ**﴾ بالفاء ، وهنا بالواو ، والفرق : أن الدخول حالة مخصوصة ، فإنه إنما يكون داخلاً في أول دخوله ، وأما بعد ذلك فيكون سكوناً لا دخولاً . إذا ثبت هذا فنقول : الدخول حالة منقضية زائلة وليس لها استمرار ، فلا جرم أن يحسن ذكر فاء التعقيب بعده ، فلهذا قال : ﴿**ادْخُلُواْ هَذِهِ**

الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ ﴾ ، وأما السكون فحالة مستمرة باقية فيكون الأكل حاصلاً معه لا عقيبه ، فظهر الفرق .

وأما الثالث : وأنه ذكر هناك ﴿**رغداً**﴾ ولم يذكره هنا ، فالفرق أن الأكل عقيب دخول القرية يكون ألذ ، لأن الحاجة إلى ذلك الأكل كانت أكمل وأتم ، ولما كان الأمر كذلك ذكر كلمة "رغداً "، وأما الأكل حال سكون القرية فالظاهر أنه لا يكون في محل الحاجة الشديدة ، ولم تكن اللذة فيه متكاملة ، فلا جرم ترك قولة " رغداً " فيه .

وأما الرابع : وهو قوله هناك ﴿**وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ**﴾ وهنا على العكس، فالمراد التنبيه على أنه لا منافاة في ذلك، لأن المقصود هو تعظيم أمر الله وإظهار الخضوع والخشوع له ، فلم يتفاوت الحال بحسب التقديم والتأخير

وأما الخامس : وهو أنه قال هناك ﴿**خَطَايَاكُمْ**﴾ وقال هنا : ﴿**خطيئاتكم**﴾ فهو إشارة إلى أن هذه الذنوب سواء كانت قليلة أو كثيرة فهي مغفورة عند الإتيان بهذا التضرع والدعاء .

وأما السادس : وهو قوله هناك ﴿**وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ**﴾ بالواو ، وقال هنا ﴿**سَنَزِيدُ**﴾ بحذفها . فالفائدة في حذف الواو أنه . تعالى . وعد بشيئين: بالغفران وبالزيادة للمحسنين من الثواب ، وإسقاط الواو لا يخل بذلك ، لأنه استئناف مرتب على تقدير قول القائل ماذا بعد الغفران ، فقيل : إنه سيزيد المحسنين.

وأما السابع : وهو الفرق بين ﴿**أَنزَلْنَا**﴾ وبين ﴿**أرسلنا**﴾ ، فلأن الإنزال لا يشعر بالكثرة ، والإرسال يشعر بها ، فكأنه . سبحانه . بدأ بإنزال العذاب القليل ثم جعله كثيراً .

وأما الثامن : فهو الفرق بين قوله هناك ﴿**يَفْسُقُونَ**﴾ وقوله هنا ﴿**يظلمون**﴾ : فذلك لأنهم موصوفون بكونهم ظالمين لأجل أنهم ظلموا أنفسهم ، وبكونهم فاسقين

لأجل أنهم خرجوا عن طاعة الله ، فالفائدة في ذكر هذين الوصفين : التنبيه على حصول هذين الأمرين منهم .. [١] .

وفي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيرًا**﴾ [٣] ، قدم ضمير الآباء على ضمير الأولاد في الآية الأولى ، فقال: ﴿**نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**﴾، وقدم ضمير الأولاد على ضمير الآباء في الآية الثانية فقال ﴿**نَّحْنُ نَرْزُقُهمْ وَإِيَّاكمْ**﴾ فيذكر الإمام الأكبر السر البلاغي في ذلك : وهو وضع كل لفظة في موضعها المتفق والمعنى ، المتناغم والمناسبة.

فيقول: وقد ورد النهي عن قتل الأولاد هنا بهذه الصيغة ، وورد في سورة الأنعام بصيغة أخرى ، هي قوله تعالى : ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**﴾ وليست أحدهما تكراراً للأخرى ، وإنما كل واحدة منهما تعالج حالة معينة ، فهنا . الإسراء . يقول سبحانه ﴿**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم**﴾لأن النهي موجه بالأصالة إلى الموسرين الذين يقتلون أولادهم لا من أجل فقر كائن فيهم ، وإنما من أجل فقر هم يتوهمون حصوله في المستقبل بسبب الأولاد ، لذا قال سبحانه : ﴿**نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم**﴾ فقدم رزق الأولاد لأنهم سبب توقع الفقر . في زعم آبائهم . لكي يمتنع الآباء عن هذا التوقع ، ولكي يضمن للأولاد رزقهم ابتداء مستقلاً عن رزق الآباء.

وقال سبحانه هنا ﴿**مِّنْ إمْلاَقٍ**﴾ لأن النهي متوجه أصالة إلى الآباء المعسرين أي : لا تقتلوهم بسبب الفقر الموجود فيكم . أيها الآباء . ، فقد يجعل الله بعد عسر يسراً، ولذا قال . سبحانه . ﴿**نَّحْنُ نَرْزُقُكمْ وَإِيَّاهم**﴾ فجعل الرزق للآباء ابتداء، لكي يطمئنهم . سبحانه . على أنه هو الكفيل برزقهم وبرزق أولادهم . وفي

(١) الوسيط ١ / ١٧١٣ ـ ١٧١٤ .
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٥١ .
(٣) سورة الإسراء الآية ٣١ .

كلتا الحالتين ، القرآن الكريم ينهى عن قتل الأولاد ، ويغرس في نفوس الآباء الثقة بالله . تعالى . والاعتماد عليه[١] . فأتى اللفظ مصيباً للمعنى المراد، بليغاً في بابه، بديعاً في روعة الاستخدام ، وجمال الأداء .

ثالثها : عدم الاختلاف في رتبة فصاحته : ففصاحته كلها على نهج واحد ، فلقد جاء نظم القرآن الكريم في الغاية القصوى من الفصاحة ، من أوله إلى آخره ، لا ترى فيه اختلافاً أو اضطراباً في رتبة فصاحته " فوجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه ، استمراراً لا يوجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر ، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم ، لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالي منه إلا في الشيء اليسير المحدود ، ثم تعرض الفترات الإنسانية فينقطع طيب الكلام ورونقه ، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه ، بل توجد في تفاريق وأجزاء منه " [٢] .

فالقرآن الكريم محفوظ من الاختلاف والاضطراب في رتبة فصاحته ، فلا يشتمل على الغث والثمين ، بل فصاحته متواترة مطردة .

وهذا ما بينه الإمام الأكبر عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿**كِتَابًا مُّتَشَابِهًا**﴾ [٣] إذ يقول : " أي : يشبه بعضه بعضاً في فصاحته وبلاغته ، وفي نظمه وإعجازه وفي صحة معانيه وأحكامه ....، **(مثاني)** أي : تثنى وتكرر فيه القصص والمواعظ، والأمثال والأحكام، والوعد والوعيد ، كما تثنى وتكرر قراءاته فلا تمل على كثرة الترداد ، وإنما يزداد المؤمنون حباً وتعلقاً بتلاوته كلما أكثروا من هذه التلاوة "[٤] ، فحصل بمجموع ما تقدم نفي الاختلاف في فهم آياته أو الاضطراب

---

(١) الوسيط ١ / ٢٦٢٠ .
(٢) البرهان ٢ / ١٠١ ، الإتقان ١ / ٣٠٧٢ ، ونسب الكلام إلى حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) في منهاج البلغاء .
(٣) سورة الزمر من الآية ٢٣ .
(٤) الوسيط ١ / ٣٦٥١.

فيها، ونفي اختلاف اللفظ عن المعنى ، ونفي الاختلاف في فصاحته ، فجرى على نسق غاية في البلاغة ، خارج عن المألوف ، له أسلوب يميزه ، وألفاظ تخصه .

الدليل السادس : نفي الاختلاف عن المعنى القرآني :

إن القرآن الكريم كما بلغ الذروة في ألفاظه ومفرداته ، بلغ . كذلك . النهاية في معانيه ، فبلغ فيها الغاية التي ليس وراءها مطلع ، فكما حفظ الله كتابه من الاختلاف في اللفظ ، حفظه من الاضطراب في المعنى ، ويرى الإمام الأكبر أن نفي الاختلاف عن المعنى القرآني يكمن في جهتين :

أولهما : استيفاء المعنى بلا اختلاف في البلاغة أو اضطراب في البراعة :

إنك تجد في كلام البشر المعنى الجيد ، والوسط ، والردئ ، لكن القرآن الكريم بلغ الغاية من حسن البيان ، فلا يجد فيه الراسخ في نقد المنشآت البليغة ما ينزل عن الدرجة العليا ، بل يحس روح البلاغة التي لا يحوم عليها شيء من التصنع ، سارية في آياته وسوره ، سواء في ذلك تصويره للمعاني أو نظم الألفاظ الناطقة بها. (١)

وأستطيع القول بعد تتبع طويل لتفسير الوسيط أن الإمام الأكبر . رحمه الله . اعتنى اعتناء بالغاً في بيان هذا النوع من البيان ، بنقل أوجه الفصاحة المعنوية في القرآن الكريم عن غيره من أهل البلاغة، ممن أبدع في الكتابة عنها ، وأنه كان ينتقيها انتقاء جمَّل بها تفسير الوسيط ، بأن جمع فيه أفضل ما كتب في بلاغة القرآن الكريم .

من ذلك : حديثه عن استيفاء المعنى بلا اختلاف في درجات البلاغة عند تفسير قوله تعالى : ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء**

(١) بلاغة القرآن ، الشيخ محمد الخضر حسين ، ص ٩ .

وَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [1] . فيقول: هذا وقد تكلم بعض العلماء عن أوجه البلاغة والفصاحة في هذه الآية كلاماً طويلاً ، نكتفي بذكر جانب مما قاله في ذلك الشيخ القاسمي في تفسيره نقلاً عن الإمام السكاكي .

قال . رحمه الله . ما ملخصه : " هذه الآية بلغت من أسرار الإعجاز غايتها ، وحوت من بدائع الفوائد نهايتها ، وقد اهتم علماء البيان بإبراز ذلك ومن أوسعهم مجالاً في مضمار معارفها الإمام " السكاكي " (ت٦٢٦هـ) فقد أطال وأطنب في كتابه " المفتاح " في الحديث عنها ، فقد قال . عليه الرحمة . في بحث البلاغة والفصاحة : " وإذ قد وقفت على البلاغة ، وعثرت على الفصاحة ، فأذكر لك على سبيل الأنموذج ، آية أكشف لك فيها من وجوهها ما عسى أن يكون مستوراً عنك ، وهذه الآية هي قوله تعالى : ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ**﴾ ، والنظر في هذه الآية من أربع جهات : من جهة علم البيان ، ومن جهة علم المعاني ، ومن جهة الفصاحة المعنوية ، ومن جهة الفصاحة اللفظية . أما النظر فيها من جهة علم البيان : .. بنى الكلام على التشبيه ، بأن شبه الأرض والسماء بالمأمور الذي لا يتأتى منه أن يعصي أمره ، وكأنهما عقلاء مميزون .. ثم قال : ﴿ **ماءك** ﴾ بإضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز، تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك .

وأما النظر فيها من علم المعاني : .. اختير لفظ ﴿**ابْلَعِي**﴾ على " ابتلعي" لكونه أخصر.. وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية: فهي كما ترى ، نظم للمعاني لطيف، وتأدية لها ملخصة مبينة، لا تعقيد للفكر في طلب المراد، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد ، بل إذا جربت نفسك عند استماعها، وجدت ألفاظها تسابق معانيها، ومعانيها تسابق ألفاظها، فما من لفظة في تركيب الآية ونظمها تسبق إلى أذنك ، إلا ومعناها أسبق إلى قلبك .

---

(١) سورة هود من الآية ٤٤ .

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية : فألفاظها على ما ترى عربية، مستعملة جارية على قوانين اللغة ، سليمة من التنافر ، بعيدة عن البشاعة . ولا تظن الآية مقصورة على ما ذكرت، فلعل ما تركت أكثر مما ذكرت [١].

ثانيهما: لا تختلف معانيه وإن اختلفت ثقافة سامعيه: فمعانيه صالحة لخطاب الجميع ، مع اختلاف ثقافاتهم ، وتفاوت عقولهم ، فالمعنى مؤد للغرض ، مفهم للجميع ، مع اختلاف الثقافات والمعارف .

واستدل الإمام الأكبر على ذلك بقوله تعالى : ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاء بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا**﴾ [٢] ، فيقول : " والمعنى : الله . تعالى . وحده هو الذي جعل لكم الشمس ضياء ، وجعل القمر ذا نور ، لكي تنتفعوا بهما في مختلف شئونكم"[٣] وهكذا فهم الآية العرب في زمن النبوة .

وفهمها أهل الفلك بأنها مسوقة لبيان قدرة الله تعالى وحكمته ، أي " والله . تعالى . هو الذي جعل الشمس ضياء ، والقمر نوراً ، وقدر للقمر منازل ينزل فيها في كل ليلة على هيئة خاصة ، وطريقة بديعة تدل على قدرة الله وحكمته " [٤].

فأدت الآية الغرض الذي سيقت من أجله ، وتأثر كل سامع لها ، وفهم مقاصدها ، مع اختلاف ثقافة السامعين ، وتفاوت عقولهم .

❁❁❁

(١) الوسيط ١ / ٣٣١٢ ، وذكره مبسوطاً السكاكي في مفتاح العلوم ١ / ١٨٤ .
(٢) سورة الفرقان الآية ٦١ .
(٣) الوسيط ١ / ٢٠٨٠ .
(٤) السابق ١ / ٢٠٨٠ .

المبحث الثاني

منهج الإمام الأكبر في دفع إيهام التعارض

لقد رسمت الأقدارا الفطرية ، والملكات العقلية ، والأدوات التفسيرية التي كان يتميز بها الإمام الأكبر . رحمه الله . عوامل نبوغه وتميزه في التفسير ، فتراه واسع العبارة ، صاحب بيان ولسان ، مطلعاً على تفاسير السابقين ، حافظاً مستوعباً لكلام البلاغيين ، ذو عقلية فذة تعينه على تقرير الأدلة وعرض البراهين ، بنظر دقيق ، وفكر عميق ، ذو غيرة شديدة على كتاب الله . تعالى . ، ومن ثم دافع بين طيات تفسيره عن كل آية يتوهم فيها تناقض ، أو يظن فيها اختلاف ، مستعيناً بملكاته التفسيرية ، وأقوال الخاصة من المفسرين ، مبيناً أسباب الإيهام ، ومدافعاً عنها ، بحجة قوية ، وقواعد تفسيرية ، ومنهج دقيق مميز، أستطيع إيجازه في النقاط التالية :

أولاً : الاستقراء التام لكل تعارض :

الاستقراء لغة : مصدر من استقرى يستقري ، ووزنه : استفعال [١] . **واصطلاحاً** : عرفه الغزالي (ت ٥٠٥هـ) بأنه : " تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات " [٢] أي : لنصل بتلك الجزئيات إلى صفة التعميم أو التغليب ، لأن استقراء الجزئيات هو الأساس في تكوين القواعد الكلية ، إلا أن هذا الاستقراء إما أن يكون تاماً ، أو ناقصاً .

فالتام : يعني تتبع جميع جزئيات أمر كلي ليحكم بحكمها عليه .

والناقص: هو الاستدلال بثبوت الحكم في بعض الجزئيات على ثبوته لأمر يشملها [٣] ، والاستقراء التام يفيد اليقين ، أما الناقص فتارة يفيد اليقين ، وأخرى

(١) ينظر : الصحاح ٦ / ٢٤٦١ ، تهذيب اللغة ٩ / ٢٦٨ .
(٢) المستصفى ، ص ٦٤ .
(٣) موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، فريد جبر وآخرون ، ص ٣٥ .

يفيد الظن ، ومن فوائد الاستقراء التام : ضبط الجزئيات وحصرها ، حتى لا يخرج جزء منها عن التتبع .

الاستقراء التام وعلم التفسير : إن الاستقراء التام في علم التفسير هو الأعم الأغلب ، وطريق ذلك أن يستقري المستدل على معنى لفظ من الألفاظ ، أو يستقري استعمالاً معيناً ، فيتوصل إلى أن ذلك المعنى أو الاستعمال هو المراد عند الإطلاق ، أو المقدم على غيره ، لأنه الغالب في عرف الشرع أو عرف العرب ، فالأغلب في الاستعمال القرآني أو العربي نحواً وصرفاً وغريباً وأسلوباً ، إنما تحدد غلبته عن طريق الاستقراء .[١]

وقد بين المفسرون أن إلحاق الفرد بالأعم الأغلب هو المنهج الصحيح في تفسير القرآن الكريم ، إلا أن يأتي معارض أقوى منه .

يقول ابن جرير (ت ٣١٠هـ) : " والواجب أن يوجه معاني كلام الله إلى الأغلب الأشهر من وجوهها المعروفة عند العرب ، ما لم يكن بخلاف ذلك ما يجب التسليم له من حجة خبر أو عقل "[٢].

ويقول الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) : " غلبة إرادة المعنى المعين في القرآن تدل على أنه المراد ، لأن الحمل على الغالب أولى " [٣] .

الاستقراء التام عند الإمام الأكبر : لقد علم الإمام الأكبر ما للاستقراء التام من أهمية في دفع التعارض والاختلاف عن آي الكتاب العزيز ، وذلك لأن اللفظة القرآنية تحتمل معاني ، وحملها على معنى تحتمله فقط قد يوقع في اللبس والتناقض ، والمخرج عند الإمام في هذا هو الاستقراء التام للمعاني ، وإلحاقها بالأعم والأغلب لينضبط التوفيق بينها ، وبعد استقراء المعاني انتقل إلى استقراء

(١) نظرية التقريب والتغليب ، وتطبيقها في العلوم الإسلامية ، أحمد الريسوني ، ص ١١٧.
(٢) تفسير الطبري ١٨ / ٤٥٣ .
(٣) أضواء البيان ١ / ١٤٠ .

أقوال المفسرين فانتقى أفضل ما فيها، ثم استقراء جميع المواضع في كتاب الله . تعالى . مما توهم عند بعض قارئيها تناقضاً أو اختلافاً ، فحرر موضع الإيهام ، وذكر سببه ، وكيف يفهم ، وبين أن التوفيق لا يحدث بقراءة موضع دون آخر ، ولا يتم بقراءة وتتبع الجزئيات ، لكنه لا يكتمل إلا بالكليات والضوابط ، بل بالقواعد، والقواعد من نتائج وثمرات الاستقراء الكلي ، حتى إن القارئ لتفسير الوسيط لا يجد إيهاماً بين آيتين إلا وللإمام فيه دور، ولا اختلافاً بين موضعين إلا وللإمام فيه فضل ، فإذا جمعت هذه المواطن المتفرقة في تفسير الوسيط أنتجت كتاباً قيماً ، ومؤلفاً ثرياً ، في هذا الفن ، ما أحوج المكتبة الإسلامية إليه .

ثانياً : التوفيق بترجيح الحقيقة على المجاز، واعتماد القراءة الصحيحة ورد الشاذة: بين الإمام في منهجه أن الأصل في الجمع ودفع موهم التعارض أن يحمل كل لفظ على ما يناسبه من الحقيقة والمجاز ، وأن عدم حمل اللفظ على ما يناسبه سبب الخلط والإيهام عند القارئ ، لا في حقيقة الأمر ، أما إذا تعارضت الحقيقة والمجاز ، فالحقيقة مقدمة إذ هي الأصل ، والأصل مقدم على فرعه ، إضافة إلى أن المجاز يحتاج قرينة ، والحقيقة مستغنية عنها ، والمستغني أولى من المفتقر .

وكذلك تقدم القراءة المتواترة على الشاذة ، لاسيما عند التعارض ، فمع أن القراءة الشاذة ليست قرآناً ، إلا أن بعض المفسرين يرى الأخذ بها إذا أضافت إلى الآية معنى، أو أكدت على معنى ، "وتكون من باب تفسير القرآن بالسنة إذا رفع الصحابي القراءة إلى الرسول ﷺ ، وعلى أقل الأحوال تكون من باب تفسير القرآن بأقوال الصحابة "[1] .

يقول القرطبي : " وإن لم يثبت كونه قرآناً فقد ثبت كونه سنة ، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد "[2]، ولكن عند التعارض تقدم المتواترة ، وترد الشاذة ،

(١) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، محمد بن عمر بازمول ١ / ٣٧٦.
(٢) تفسير القرطبي ١ / ٤٧ .

يرفع الاختلاف والاضطراب ، وعلى هذا المنهج سار الإمام الأكبر في جمعه وتوفيقه بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ".

من الشواهد التطبيقية: توهم التعارض بين نفي الأمر بالفحشاء والأمر بها:

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ**﴾ (١) ، مع قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا**﴾ (٢) .

الوجه الموهم للتعارض: أن الله . تعالى . لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى بها ، فنهي عنها في الموضع الأول ، وأمر بها في الثاني ، وهو محل التعارض والاختلاف .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق: يرى الإمام الأكبر أن سبيل التوفيق يكمن في أمرين : **أولهما** : تقديم الحقيقة على المجاز ، ومن ثم يكون المعنى : أمرناهم بالطاعة، لا الفسق . **ثانيهما:** الأخذ بالقراءة المتواترة ﴿**أَمَرْنَا** ﴾ بقصر الألف دون ﴿**أَمَّرْنَا** ﴾ بالتشديد .

فيقول: ومن المفسرين من يرى أن قوله تعالى : (**أَمَرْنَا**) بمعنى : كثرنا . بتشديد الثاء . ، وقرئ (**أَمَّرْنَا**) بتشديد الميم ، أي : كثرنا مترفيها وجعلناهم أمراء مسلطين . ولكن هذه القراءة ، وقراءة (آمرنا) بمعنى " كثرنا " أيضاً، ليستا من القراءات السبعة أو العشرة ، وإنما هما من القراءات الشاذة .

قال الإمام ابن جرير : وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب ، قراءة من قرأ (**أَمَرْنَا**) بقصر الألف وتخفيف الميم . لإجماع الحجة من القراء بتصويبها دون غيرها ، وإذا كان هذا هو الأولى بالصواب بالقراءة ، فأولى التأويلات به من تأوله: أمرنا أهلها بالطاعة فعصوا وفسقوا فيها ، فحق عليهم القول، لأن الأغلب من

(١) سورة الأعراف من الآية ٢٨ .
(٢) سورة الإسراء من الآية ١٦ .

معنى (**أَمَرْنَا**) الأمر الذي هو خلاف النهي دون غيره . وتوجيه معاني كلام الله . جل ثناؤه . إلى الأشهر الأعرف من معانيه ، أولى ما وجد إليه سبيل من غيره ..

ثم قال الإمام: مرجحاً : ويبدو لنا أن الرأي الأول الذي سارعليه جمهور المفسرين ، وعلى رأسهم الإمام ابن جرير ، أولى بالقبول ، لأسباب منها :

• أن القرآن الكريم يؤيده في كثير من آياته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءنَا وَاللّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء**﴾ [1] ، فقوله تعالى ﴿**قُلْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء**﴾ دليل واضح على أن قوله . سبحانه . : ﴿**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا**﴾ معناه : أمرناهم بالطاعة ففسقوا، وليس معناه أمرناهم بالفسق ففسقوا ، لأنه . سبحانه . لا يأمر لا بالفسق ولا بالفحشاء .

• ومنها: أن الأسلوب العربي السليم يؤيده ، لأنك إذا قلت: أمرته فعصاني ، كان المعنى المتبادر والظاهر من هذه الجملة، أمرته بالطاعة فعصاني ، وليس معناه أمرته بالعصيان فعصاني .

• ومنها: أن حمل الكلام على الحقيقة . كما سار جمهور المفسرين . أولى من حمله على المجاز. كما ذهب صاحب الكشاف ... وقوله سبحانه: ﴿**فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾ بيان لما نزل بهذه القرية وأهلها من عذاب محاها من الوجود ، إذ التدمير هو الإهلاك مع طمس الأثر، وهدم البناء. أي: أمرنا مترفيها بطاعتنا وشكرنا ، فعصوا أمرنا وفسقوا فيها، فثبت وتحقق عليها عذابنا ، فأهلكناها إهلاكاً استأصل شأفتها ، وأزال آثارها . وأكد . سبحانه . فعل التدمير بمصدره . للمبالغة في إبراز شدة الهلاك الواقع على تلك القرية الظالم أهلها . [2]

(١) سورة الأعراف من الآية ٢٨ .
(٢) الوسيط ١ / ٢٦٠٧ .

ملكات الجمع والترجيح عند الإمام الأكبر :

يظهر جلياً من هذا الجمع الملكات العلمية للإمام في توفيقه بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض من جانب ، والترجيح من آخر ، وكان أهمها :

- **بيان أثر القراءات القرآنية في اختلاف المعنى :**

إن سبب الخلاف في المعنى . كما بين الإمام . اختلاف القراءات ، فأحدها متواتر ، والآخر شاذ ، وأن بعض المفسرين لما أخذ بالشاذ تصادم المعنى واضطرب مع آية أخرى ، وبيان ذلك : أن يعقوب قرأ وحده " **أَمَرْنَا** " بمد الهمزة ، وقرأ الباقون بقصرها [١] ، من باب : أمرته : إذا كلفته أن يفعل شيئاً وآمر القوم: كثر نسلهم وماشيتهم، وآمر الله القوم إيماراً: كثر نسلهم وماشيتهم [٢] وهي . " ءامرنا " بالمد . ، رباعي من باب " فاعل "بمعنى" فعل المجرد"[٣] وأما قراءة الباقين " أمرنا " بالقصر ، فمن الثلاثي ، من باب "فعل" ، وهو يدل على وقوع الفعل من طرف واحد.

أما القراءة الشاذة : " **أمَّرنا** " **بتشديد الميم** ، فقد نصَّ علماء القراءات على شذوذها[٤] ، وهذه القراءة تحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون المعنى جعلنا لهم إمرة وسلطاناً . والآخر : أن يكون المعنى كثرنا [٥] .

وهكذا تعددت المعاني بتعدد القراءات ، وأرشدنا الإمام إلى وجوب الأخذ بالقراءة المتواترة المتفقة مع سلامة المعنى وخلوه من التعارض ، ورد غيرها، وهذا ما عليه علماء القراءات حتى قال أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) " فإنه ينبغي أن

(١) ينظر: التلخيص في القراءات الثمان ، عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري ، ص ٣١٠ ، تقريب النشر في القراءات العشر ، ابن الجوزي ، ص ١٣٣ .
(٢) المعجم الوسيط ١ / ٥٤ بتصرف .
(٣) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، النويري ٤ / ٤٢٦ .
(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني أبو الفتح ٢ / ٦٠
(٥) سمط اللآلي في شرح أمالي القاري ، البكري الأوني ١ / ٣١٨ .

يجعل " أمرنا " من الأمر الذي هو خلاف النهي ، ويكون المعنى : أمرناهم بالطاعة فعصوا وفسقوا "[١].

حمل المعنى على مجاز مراد : مردود :

إن حمل الكلام على المجاز ، بمعنى أكثرنا فساقها ، [٢] أو بمعنى : أنه صب عليهم النعمة صباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة [٨] بعيد جداً . ووجه المجاز أن الفسق على وجه التسبب وليس على الحقيقة كما يرى الزمخشري ، واعترض عليه أبو حيان : بدلالة حذف النقيض بإثبات نقيضه . فقال : أما ما ارتكبه من المجاز . الزمخشري . وهو أن ﴿**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾ صببنا عليهم النعمة صباً ، فيبعد جداً، وأما قوله: وأقدرهم على الخير والشر إلى آخره فمذهب الاعتزال.

وقوله : لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، تعليل لا يصح فيما نحن بسبيله .. ، لأن حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقة عليه ، ومنه ما مثل به في قوله : أمرته فقام وأمرته فقرأ ، وتارة يكون لدلالة خلافه أو ضده أو نقيضه ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [٣] قالوا : تقديره : ما سكن وما تحرك ، وقوله تعالى : ﴿**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**﴾ [٤] قالوا : الحر والبرد.. وهذه الآية من هذا القبيل، يستدل على حذف النقيض بإثبات نقيضه، ودلالة النقيض على النقيض كدلالة النظير على النظير .[٥]

(١) الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ٣ / ٥٣ .
(٢) فتح القدير ٤ / ٢٩٠ .
(٣) ينظر: الكشاف ٢ / ٦٤٥ .
(٤) سورة الأنعام من الآية ١٣ .
(٥) سورة النحل من الآية ٨١ .
(٦) البحر المحيط ٧ / ٣٢٦ .

ومذهب الإمام الأكبر اقتفاء لمذهب الجمهور الذين وجهوا الآية على أن معناها : أمرنا مترفيها بالطاعة ففسقوا ، على حذف المقابل ، أو الاكتفاء بأحد الضدين .

الترجيح للتوفيق والجمع ورفع التعارض :

إن الذي حمل الإمام على ترجيح هذا المعنى : هو استحالة أن ينسب إلى الله . سبحانه . الأمر بالفسق ، على ما يوجبه اللفظ ، الأمر الذي جعل الإمام الزركشي يذهب إلى حمل الآية على حذف المعطوف ، أي : أمرنا مترفيها مخالفة الأمر ففسقوا ، ورأى أنه بهذا التقدير يزول الإشكال في الآية ، وأن الفسق ليس مأموراً به. (١)

موافقة الاستعمال اللغوي ، والسياق القرآني ، والاستعمال البلاغي : وهي أمور رجح بها الإمام الأكبر المعنى ، ووفق بين الآيتين ، أما الاستعمال اللغوي: فعلى حد قوله " الأسلوب العربي السليم يؤيده "(٢) حتى قال صاحب مختار الصحاح: ﴿**أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾ أي : أمرناهم بالطاعة فعصوا ... ولم يذكر في شيء من أصول اللغة والتفسير أن "أمرنا" مخففاً متعدياً: بمعنى: جعلهم أمراء. (٣)

وأما من جهة السياق: فيدل عليه قوله تعالى: **(فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا)** فدلالته . كما يرى الإمام . ظاهرة أنها أمرت بالطاعة . لا المعصية . فعصت فاستأصلت شأفتها .

أما الاستعمال البلاغي: فهو في حذف المقابل والاكتفاء بأحد الضدين ، وهي ملكات في الترجيح تنبئ عن قيمة تفسير الوسيط ، وقامة مفسره ، وتضلعه بالعلوم والمعارف على اختلاف مشاربها ، فأتت مجتمعة متكاملة في منهجه في التوفيق بين الآيات ، ورفع موهم الاختلاف عنها .

---

(١) البرهان ٣ / ١٥٧ .
(٢) الوسيط ١ / ٢٦٠٧ .
(٣) مختار الصحاح ، زين الدين الرازي ، ١ / ١٤ .

ثالثاً: التوفيق بين الآيات باستبعاد الأقوال الضعيفة في التفسير :

ليس كل قول في التفسير يكون مقبولاً ، فقد يرد فيه الضعيف ، والمردود، ويرجع الضعف والرد إلى أسباب أهمها :

أن يعتقد المفسر معنى من المعاني ، ثم يحمله على ألفاظ القرآن الكريم ، أو أن يفسر القرآن بمجرد ما يسوغ لغة ، وليس كل ما يسوغ لغة يجوز تفسيراً ، أو مراعاة المعنى دون ما تستحقه الألفاظ القرآنية من دلالات ، أو تفسير بعيد عن السياق القرآني ، أو دلالات الخطاب ، أو التفسير باللغة دون الرجوع إلى أصول التفسير وأدواته ، أو تفسير يخل بلغة العرب ، أو قائم على قول مكذوب ، أو مخل بمقام من يتحدث عنه لاسيما الأنبياء والرسل.

أو تفسير قائم على الخوض في غيب بما لا دلالة عليه ، ولا بينة ، ولقد اعتنى الإمام الأكبر . رحمه الله . كغيره من المفسرين ، برد الأقوال الضعيفة وبيان الأقوال المردودة ، ومناقشتها مناقشة علمية هادئة ، وهذا أمر يحتاج إلى بحث مستقل، وما يهمنا هنا أن من أسس منهج الإمام التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض بتضعيف قول تفسيري وجوده بين الآراء قد يحدث خللاً أو اضطراباً .

ومن ذلك : التوفيق بين دعاء زكريا والتعجب من تحققه :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : **﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾** (١) ، مع قوله تعالى : **﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾** (٢).

(١) سورة آل عمران الآية ٣٨ .
(٢) سورة آل عمران الآية ٤٠ .

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى أفادت يقين زكريا عليه السلام في قدرة الله . تعالى . ، بينما أفادت الثانية الشك ، ولذلك سأل مستفهماً ومستنكراً ، وهذا محل التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : رد القول التفسيري القائل أن سؤال زكريا كان وسوسة وشكاً ، وأن المراد بالسؤال الاستبعاد والاستعظام لقدرة الله . تعالى . ، فلما ضعف القول غير اللائق بمقام زكريا عليه السلام زال الإشكال. فيقول: .. وإنما قال ذلك استفهاماً عن كيفية حدوث الحمل ، أو استبعاداً من حيث العادة ، أو استعظاماً وتعجباً من قدرة الله . تعالى . ، لا استبعاداً أو إنكاراً ، فلا يرد كيف قال زكريا ذلك ولم يكن شاكاً في قدرة الله تعالى . [١].

بيان وتحليل: إن قيل: هل من الأقوال التفسيرية ما نسب الشك إلى زكريا عليه السلام في دعائه :

الجواب : أن للمفسرين في هذا أقوالاً :

الأول: أن الشيطان وسوس لزكريا عليه السلام بأن النداء الذي سمعه ليس من الملائكة ، بل من الشيطان ، فشك في وسوسة الشيطان ، وأراد أن يتأكد أن ما سمعه من الملائكة وليس من الشيطان ، ولذلك سأل ربه أن تكون له آية .. وهو قول السدي ، وعكرمة وغيرهما .[٢]

الثاني: أن السؤال سؤال عن الكيفية، فهو سؤال تعجب ، وهو اختيار الزجاج وابن عطية [٣] .

الثالث: أن السؤال تواضع لله، والمعنى: بأي منزلة استوجبت هذا.. ؟ وهو قول حكاه النحاس ، والسمعاني ، والقرطبي [٤] .

---

(١) الوسيط ١ / ٦٠٤ .
(٢) ينظر : تفسير الطبري ٣ / ٢٥٧ ، معالم التنزيل ١ /٣٤ ، المحرر الوجيز ٣ /١٠٥.
(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٠٨ ، المحرر الوجيز ٣ / ١٠٣ .
(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٥، تفسير القرآن، السمعاني ١ / ٣١٦، تفسير القرطبي ٤/ ٧٩.

الرابع : أن السؤال بسبب أنه نسي دعاءه ، لطول المدة بين الدعاء والبشارة. وهو قول نسبه ابن عطية إلى مكي ، وضعفه [١] .

الخامس: أن السؤال سؤال تعجب ودهشة واستعظام [٢] .

ويلاحظ: أن الإمام الأكبر . رحمه الله . رد الأقوال الضعيفة ، وجمع الأقوال الصحيحة ، وذكرها بألفاظ موجزة معبرة ، تغني عن كل قول صحيح ذكر في تفاسير القرآن مع تنوعها وكثرتها .

رابعاً : التوفيق بتوجيه المعنى التفسيري :

إذا كان الأعم والأغلب في منهج الإمام الأكبر التوفيق بالتصريح بموهم التعارض وذكر سببه، ودفع الإشكال عنه، إما باجتهاده أو بالاستئناس بأقوال المفسرين ، وذكر نكاتهم اللطيفة في التوفيق ، فإن من منهجه . كذلك . التوفيق بتوجيه المعنى التفسيري للآيات، دون التصريح بموهم التعارض، ومن ذلك : **خلق السماوات والأرض في ستة أيام أو ثمانية .**

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : **﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاء أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾** [٣] . ، **مع قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾** [٤] .

---

(١) المحرر الوجيز ٣ / ١٠٦ .
(٢) مفاتيح الغيب ٨ / ٤٢ .
(٣) سورة فصلت الآيات ٩ ـ ١٢ .
(٤) سورة ق الآية ٣٨ .

الوجه الموهم للتعارض : دلت الآية الأولى أن السماوات والأرض وما بينهما خلقت في ثمانية أيام ، بينما دلالة الثانية أنها خلقت في ستة .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : وجه الإمام المعنى ، ووضح المراد به ، فأزيل الإشكال ، وإن لم يصرح به ، فيقول : ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ**﴾ .. وقد أخذ العلماء من هذه الآيات الكريمة أن خلق الأرض وما عليها من جبال ومن أقوات للعباد قد تم في أربعة أيام ، وأن خلق السماوات كان في يومين ، فيكون مجموع الأيام التي خلق الله . تعالى . فيها السماوات والأرض وما بينهما ستة أيام[١].

فمعنى ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ**﴾ أي : في تتمة أربعة أيام ، لأن اليومين الذين خلق فيهما الأرض من جملة الأربعة ، أو معناه : كل ذلك في أربعة أيام ، يعني خلق الأرض وما ذكر بعدها، فصار المجموع ستة ، وهذا كقول القائل: "حَوَّطت داري في يومين ، وكمَّلتُ مرافقها كلها في عشرة أيام " لا يعني عشرة غير اليومين، بل هي داخلة فيها.[٢] وكقوله : خرجت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام ، وإلى الكوفة في خمسة عشر يوماً ، أي : في تتمة خمسة عشر يوماً[٣] . فأزال الإمام ما يتوهم من تناقض بتوجيه المعنى ، وأن آيات سورة فصلت مؤكدة لغيرها من الآيات في مدة خلق السماوات والأرض وما بينهما .

ومن ذلك : توهم تعارض القرآن في أسبقية خلق الأرض والسماء :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء**﴾ [٤] ، مع قوله تعالى : ﴿**أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاء**

(١) الوسيط ١ / ٣٧٢٨ .
(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار ١٦ / ٣١٤ .
(٣) تفسير القرطبي ١٥ / ٣٤٣ .
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٩ .

بَنَاهَا رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[1] .

الوجه الموهم للتعارض : أفادت الآية الأولى أن خلق الأرض سابق ، بينما الثانية على أن خلق السماء قبل الأرض ، وهو وجه التعارض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أزال التناقض ، ورفع الإشكال ، عن طريق توجيه المعنى ، وأن المراد بخلق الأرض الخلق اللغوي الذي هو التقدير، لا الخلق بالفعل ، فخلقها أولاً غير مدحوة وجعلها أصلاً لكل ما فيها ، ثم كان بناء السماء ، ثم دحو الأرض . فيقول : " إن خلق الأرض متقدم على خلق السماوات بدليل قوله تعالى بعد حديثه عن خلق الأرض ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ**﴾ [2] ، وبدليل قوله تعالى في آية أخرى : ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ وعلى هذا الرأي سار جمهورالعلما، وردوا على من قال بأن خلق السماوات متقدم على خلق الأرض، لأن الله . تعالى . يقول في سورة النازعات: ﴿**أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاء بَنَاهَا رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾ أي : بسطها .

ردوا عليهم بما روي عن ابن عباس من أنه سئل عن الجمع بين الآيات التي معنا ، وبين آيات سورة النازعات ، فقال : إنه . تعالى . خلق الأرض أولاً غير مدحوة ، ثم خلق السماء ، ثم دحا الأرض بعد ذلك ، وجعل فيها الرواسي والأنهار وغيرهما[3] ، أي: أن أصل خلق الأرض كان قبل خلق السماء ، ودحوها بجبالها

---

(١) سورة النازعات ٢٧ ـ ٣٠ .
(٢) سورة فصلت من الآية ١١ .
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : أن رجلاً قال لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ إني لأجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ ... وذكر منها الموضع الذي يدور الحديث عنه ، وأجابه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ ، صحيح البخاري ١٦ / ٨٥ برقم ٤١ .

وأشجارها كان بعد خلق السماء ، وردوا عليهم . أيضاً . بأن لفظ "بعد" في قوله تعالى: ﴿**وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾ بمعنى "مع" أي : والأرض مع ذلك بسطها ومهدها لسكنى أهلها فيها .

وردوا عليهم . أيضاً . بأنه تعالى لما خلق الأرض غير مدحوة ، وهي أهل لكل ما فيها ، كان كل ما فيها كأنه قد خلق بالفعل لوجود أصله فيها ..[1] وهي عدة تأويلات تنفي أي تعارض بين الآيات عن طريق توجيه المعنى ، وإيضاح المراد .

خامساً : رد المتشابه من الآيات إلى المحكمات :

المحكم والمتشابه في تفسير الوسيط : أبان الإمام الأكبر . رحمه الله . في تفسيره لقوله تعالى : ﴿**هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**﴾ [2] الآية ، أن القرآن إما كله محكم على معنى ، أو متشابه كله على معنى ، وإما بعضه محكم وبعضه متشابه ، وعلى الأخير اختلفت كلمة العلماء في تحديد كل منهما ، فمنهم من يرى: أن المحكم هو الواضح الدلالة الذي لا يحتمله النسخ، والمتشابه : هو الخفي الذي لا يدرك معناه ، وهو ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة والروح .

ومنهم من يرى : أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان ، والمتشابه هو الذي لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى بيان ، فتارة يبين بكذا ، وتارة يبين بكذا، لحصول الاختلاف في تأويله .

ومنهم من يرى : أن المحكم هو الذي لا يحتمل في تأويله إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه هو الذي يحتمل أوجها .

---

(١) الوسيط ١ / ٣٧٢٩ .
(٢) سورة آل عمران من الآية ٧ .

ومنهم من يرى: أن المحكم ما كانت دلالته راجحة وهو النص والظاهر ، أما المتشابه فهو ما كانت دلالته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول والمشكل.

هذه بعض الأقوال في تحديد معنى المحكم والمتشابه ، وقد اختار كثير من المحققين هذا القول الأخير .[1]

أسباب التشابه وأنواعه :

نقل الإمام الأكبر عن الشيخ الزرقاني أسباب التشابه ملخصة ، فمنشأه إجمالاً: هو خفاء مراد الشارع من كلامه، أما تفصيلاً: فنذكر أن منه ما يرجع

خفاؤه إلى اللفظ من جهة غرابته، كلفظ الأب في قوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾[2]، أو من جهة اشتراكه بين معان عدة كما في قوله تعالى : ﴿**فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ**﴾[3] ، أي: فأقبل إبراهيم على الأصنام يضربها بيمينه ، أو بقوة ، أو بسبب اليمين التي حلفها ، ومن هذا النوع فواتح السور المبدوءة بحروف التهجي ، لأن التشابه والخفاء في المراد منها جاء من ناحية ألفاظها ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى ، ومثاله كل ما جاء في القرآن وصفاً لله تعالى ، أو لأهوال القيامة ، أو لنعيم الجنة .. فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال يوم القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . ثم قال . رحمه الله . ويمكننا أن ننوع المتشابهات ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه ، كالعلم بذات الله وحقائق صفاته ، وكالعلم بوقت القيامة ونحوه مما استأثر الله بعلمه .

النوع الثاني : ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس ، كالمتشابهات التي نشأ التشابه فيها من جهة الإجمال والبسط والترتيب ، والأمثلة

(١) الوسيط ١ / ٥٤٥ .
(٢) سورة عبس الآية ٣١ .
(٣) سورة الصافات الآية ٩٣ .

على ذلك كثيرة ، فمثال التشابه بسبب الإجمال قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء**﴾ [١] فإن خفاء المراد فيه جاء من ناحية إيجازه ، والأصل " ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى**﴾ لو تزوجتموهن فانكحوا من غيرهن ﴿**مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء**﴾ .

النوع الثالث: ما يعلمه خواص العلماء دون عامتهم ، ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله .[٢]

رد المتشابه إلى المحكم عند الإمام الأكبر:

أشار إليه الإمام . كوسيلة من وسائل منهج الجمع والتوفيق بين الآيات . في أكثر من موضع ، ففي تفسير قوله تعالى : ﴿**هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ [٣] قال : أي هذه الآيات المحكمات الواضحات الدلالة المانعات من الوقوع في الالتباس لانكشاف معانيها لكل ذي عقل سليم، هن أصل الكتاب الذي يعول عليه في معرفة الأحكام، ويرجع إليه في التمييز بين الحلال والحرام ، ويرد إليه ما

تشابه من آياته ، وما استشكل من معانيها .[٤]

وفي تفسير قوله تعالى : ﴿ **فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه** ﴾ [٥] يقول : والزيغ . كما يقول القرطبي . الميل ، ومنه زاغت الشمس ، وزاغت الأبصار، ويقال: زاغ يزيغ زيغاً إذا ترك القصد ، ومنه قوله تعالى : ﴿**فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ**﴾[٦].. ، إلى أن قال : والمعنى : لقد اقتضت حكمتنا . يا

(١) سورة النساء من الآية ٣ .
(٢) الوسيط ١ / ٥٤٦ .
(٣) سورة آل عمران من الآية ٧ .
(٤) الوسيط ١ / ٥٤٥ .
(٥) سورة آل عمران من الآية ٧ .
(٦) سورة الصف من الآية ٥ .

محمد . أن ننزل عليك القرآن مشتملاً على آيات محكمات هن أم الكتاب ، وعلى أخر متشابهات ، فأما الفاسقون الذين في قلوبهم انحراف عن طلب الحق ، وميل عن المنهج القويم ، وانصراف عن القصد السوي فيتبعون ما تشابه منه ، أي : يتعلقون بذلك وحده ، ويعكفون على الخوض فيه ، ولا تتجه عقولهم إلى المحكم ليردوا المتشابه إليه ، وإنما يلازمون الأخذ بالمتشابه كما يلازم التابع متبوعه ، لأنه يوافق اعوجاج نفوسهم وسوء نياتهم وتحكم أهوائهم وشهواتهم ...[١] .

من الشواهد التطبيقية : التوفيق بين المغفرة المطلقة والمقيدة :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ [٢]، مع قوله تعالى : ﴿**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى**﴾ [٣] .

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى أوجبت المغفرة لكل مذنب بلا قيد ، والثانية أوجبتها بشرائط ، وهذا محل الاعتراض .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أن الآية الأولى من المتشابه لأنها تفيد مغفرة الذنوب جميعاً لمن تاب أو لم يتب ، فيرد المتشابه في الآية الأولى إلى المحكم في الآية الثانية ، فيقول : ففي هذه الآية الكريمة .. ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ . إغراء للكافرين بأن يقلعوا من كفرهم ، وللمذنبين بأن يتوبوا إلى رشدهم ، وبأن يتوبوا إلى ربهم ، فإنه . سبحانه . يغفر الذنوب جميعاً لمن يتوب ويحسن التوبة .. ، أما الذين لا يتوبون ولا يستغفرون ولا يثوبون إلى رشدهم ، بل يصرون على الكفر فيزدادون كفراً ، والذين يرتكسون في كفرهم وضلالهم حتى تفلت منهم الفرصة، وينتهي أمد الاختبار، ويأتي دور الجزاء ، فهؤلاء لا توبة لهم ولا نجاة.[٤]

(١) الوسيط ١ / ٥٤٦ .
(٢) سورة الزمر من الآية ٥٣ .
(٣) سورة طه الآية ٨٢ .
(٤) الوسيط ١ / ٦٦٨ .

سادساً : رفع الإشكال ببيان الخطأ في الاستدلال:

قد تفسر الآية بغير حجة ولا دليل ، أو تؤول بنظرة عقلية تخالف مدلول الآيات ، أو ترد على خلاف الشرع ، ويستدل بها على معنى ، والاستدلال خاطئ، يقول صاحب تحفة الأحوذي : من تكلم في القرآن . أي في معناه أو قراءته . برأيه ، أي من تلقاء نفسه من غير تتبع أقوال الأئمة من أهل اللغة والعربية المطابقة للقواعد الشرعية ، بل بحسب ما يقتضيه عقله وهو مما يتوقف على النقل بأنه لا مجال للعقل فيه .. فأصاب فقد أخطأ ، إلى أن قال : فعلم أن علم التفسير إنما يتلقى من النقل أو من أقوال الأئمة أو من المقاييس العربية ، أو القواعد الأصولية المبحوث عنها في علم أصول الفقه أو أصول الدين [١] .

ولقد أبان الإمام الأكبر أن الاستدلال على المعاني التفسيرية له أصوله وقواعده وعلومه ، لنصل إلى معنى سديد ، وأن الاستدلال على غير أصول سبب رئيس في وقوع التعارض الظاهري بين آي القرآن الكريم ، فكان من منهجه في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، رفع الإشكال ببيان الخطأ في الاستدلال ، ببيان المعنى الذي تقتضيه اللغة ، وبه أزال الإشكال ، ورفع التوهم ، ودفع الاختلاف ، وأبان التوافق والتكامل .

من الشواهد التطبيقية : الخطأ في الاستدلال بمنع تعدد الزوجات :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : **﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً﴾** [٢] ، مع قوله تعالى في السورة نفسها : **﴿وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾** [٣] .

(١) تحفة الأحوذي ، المباركفوري ، ٧ / ٢٦٨ .
(٢) سورة النساء من الآية ٣ .
(٣) سورة النساء من الآية ١٢٩ .

الوجه الموهم للتعارض : أفادت الآية الأولى أن العدل بين الزوجات أمر ممكن مقدور للمكلف ، وإباحة الجمع بينهن ، بينما نفت الآية الثانية إمكانية العدل بينهن ، وأنه أمر خارج عن مقدور المكلف ، وهو وجه التعارض بين الآيتين .

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أبان الإمام الخطأ في الاستدلال ، بأن من استدل بمنع تعدد الزوجات بالنظر لآية منهما وهي قوله تعالى : ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء**﴾ فهو استدلال خاطئ ، لأنه بضم الآيتين إلى بعضهما يرد الاستدلال، لأنهما يدعوان إلى العدل بينهن دون تقصير ، وأن الآية الأولى: جعلت العدل الظاهري شرط التعدد ، بينما الثانية : تنفي إمكانية العدل القلبي ، وأنه خارج عن قدرة الإنسان ، فبان الخطأ في الاستدلال ، وظهر التوافق بين الآيتين .

يقول الإمام الأكبر . رحمه الله . : هذا وقد ادعى بعض الذين لم يفهموا تعاليم الإسلام فهماً سليماً أن هذه الآية . ﴿**فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ**﴾ (١) . بضمها إلى قوله تعالى في مطلع هذه السورة : ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً**﴾ يكون منع تعدد الزوجات جائز شرعاً ، لأن الله . تعالى . قد بين في الآية التي معنا وهي قوله : ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ**﴾ أن الجمع بين النساء غير جائز إلا عند الوثوق من العدل بينهن ، وبما أن العدل بينهن غير مستطاع بنص الآية التي معنا ، إذاً فالجمع بين النساء غير جائز ، وعلى الرجل أن يكتفي بواحدة.

وللرد على هذه الدعوى نقول : إن العدل الذي أخبر الله عنه غير مستطاع هو العدل الذي يتعلق بالتسوية بين الزوجات في الحب القلبي ، والميل النفسي ، والتجاوب العاطفي ، إذ من المعلوم أن هذه الأمور النفسية لا يستطيع الإنسان أن يتحكم فيها ، فأنت . مثلاً . تجلس في مجلس فيه أشخاص متعددون لا تعرفهم

(١) سورة النساء من الآية ١٢٩ .

فتحس بارتياح لبعضهم وبنفور من بعضهم مع أنك لم يسبق لك أن اختلطت بواحد منهم ، وما ذاك إلا لأن الميول القلبية يعجز الإنسان عن التحكم فيها .

أما العدل الذي جعله الله شرطاً في جواز الجمع بين الزوجات فهو العدل الذي يتعلق بالتسوية فيما يقدر عليه الإنسان ويملكه مثل التسوية بينهن في النفقة والكسوة والسكنى والمبيت ، وغير ذلك من الأمور التي يقدر عليها .

وبهذا نرى أن موضوع الآية التي معنا يتعلق بالعدل النفسي وهو أمر غير مستطاع ... ، وأما موضوع الآية التي في صدر السورة وهي قوله تعالى : ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً**﴾ فيتعلق بالعدل الظاهري الذي يقدر عليه الإنسان ... ، ومع هذا ، فالآية التي معنا لم تطالب الرجل بالعدالة المطلقة الكاملة بين زوجاته بأن يسوي بينهن في كل شيء ، لأن العدل بهذا المعنى غير مستطاع للمكلف ولو حرص على إقامته وبالغ في ذلك ، وإنما الآية الكريمة طالبته بالممكن منه .. إذ التكليف الشرعي إنما يكون بما في الوسع والطاقة ، وإذا كان الأمر كذلك فاجتهدوا ما استطعتم في العدل بين زوجاتكم ولا تميلوا كل الميل إلى واحدة منهن وتهملوا الأخرى إهمالاً يجعلها كأنها لا هي ذات زوج ولا هي مطلقة ... [1]

ولعلي أطلت النقل هنا لإظهار ملكات الإمام في دفع الإشكال ، وبيان المراد، والتوفيق بين الآيات في الموضوع الواحد ، وإيضاح ما يظن بينها من تعارض ، بتوفيق يجمع بين الأدوات العلمية ، ومخاطبة العقل ، والتوافق التام مع الواقع .

سابعاً : التوفيق بين الآيتين باستبعاد النسخ :

من القواعد المقررة عند علماء علوم القرآن أن النسخ لا يصار إليه إلا عند وجود التعارض الحقيقي بين الآيتين ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً، لأن النسخ ضرورة عند التعارض ، ودفعاً للتناقض في تشريع الحكيم العليم ، الذي

(١) الوسيط ١ / ١٠٩٢ ـ ١٠٩٣ .

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، "ولا ريب أن إعمال الدليلين ولو بنوع تأويل ، خير من إعمال دليل وإهدار آخر".[١]

وهو المنهج الذي اختطه الإمام لنفسه في الجمع بين الآيات ، فكثيراً ما يكرر عند الجمع قوله : " .. لا يصار إليه عند التعارض ، وهنا لا تعارض بين الآيتين"[٢].

من الشواهد التطبيقية على ذلك: التوفيق بين معنى التقوى في سورتي آل عمران والتغابن :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾ [٣] ، مع قوله تعالى : ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ [٤] .

الوجه الموهم للتعارض : الآية الأولى تفيد المبالغة في التقوى ، والثانية تفيد تحققها بقدر الاستطاعة ، وهو محل الاعتراض والاختلاف .

المفسرون بين النسخ والإحكام :

يهمنا أن نتعرف . ولو باختصار . على موقف المفسرين من الجمع بين هاتين الآيتين قبل أن نتعرف على موقف الإمام الأكبر . رحمه الله . ، وحاصل موقف المفسرين الاختلاف في الجمع بين النسخ والإحكام .

قال ابن عطية عارضاً للخلاف ، وقال مقاتل : وهذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ ، فالآية ." اتقوا الله حق تقاته " . ألزمت الأمة أن تتقي الله غاية التقوى حتى لا يقع إخلال في شيء من الأشياء ، ثم إن الله نسخ

(١) مناهل العرفان ٢ / ١٢٨ .
(٢) الوسيط ١ / ١٨٢٨ .
(٣) سورة آل عمران من الآية ١٠٢ .
(٤) سورة التغابن من الآية ١٦ .

ذلك عن الأمة بقوله تعالى : ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ ، وبقوله : ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾ [١] .

وقالت جماعة من أهل العلم : لا نسخ في شيء من هذا ، وهذه الآيات متفقات ، فمعنى هذه : اتقوا الله حق تقاته فيما استطعتم ، وذلك أن "حق تقاته" هو بحسب أوامره ونواهيه ، وقد جعل . تعالى . الدين يسراً .

وبعد عرض القولين رجح الإمام القول الثاني قائلاً : وهذا هو القول الصحيح[٢]. حاصل القول أن فريقاً من المفسرين ادعى النسخ ، وآخر نفاه.

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : أنه لا داعي للقول بالنسخ ، فالآيتان يكمل بعضهما بعضاً في بذل الوسع والطاقة في أداء ما كلف به المكلفون ، فيقول : وليس بين هذه الآية ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ . وبين قوله تعالى: ﴿**اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾ تعارض، لأن كلتا الآيتين تأمران المسلم بأن يبذل قصارى جهده ونهاية طاقته، في المواظبة على أداء ما كلفه الله به ، ولذلك فلا نرى ما يدعو إلى قول من قال: إن الآية التي معنا نسخت الآية التي تقول: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾ قال الألوسي: أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال : لما نزلت " ﴿**اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾ اشتد على القوم العمل ، فقاموا حتى ورمت أقدامهم، فأنزل الله هذه الآية ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾ تخفيفاً على المسلمين [٣].

ثم قال : وحذف متعلق التقوى لقصد التعميم ، أي : فاتقوا الله مدة استطاعتكم في كل ما تأتون وما تذرون .[٤] واستأنس الإمام في جمعه بقول القرطبي في معنى " اتقوا الله حق تقاته " إذ يقول : اتقوا الله حق تقاته ، بأن تفعلوا ما كلفكم به ، وتتركوا ما نهاكم عنه ، فحق من فهم عن الله وعقل منه : أن يلازم الصدق في

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .
(٢) المحرر الوجيز ١ / ٤٧٤ .
(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ١٤ / ١٤٢ برقم ٣٩٥٩ ، وفيه .. فنسخت الآية الأولى.
(٤) الوسيط ١ / ٤٢٣١ .

الأقوال ، والإخلاص في الأعمال ، والصفاء في الأحوال ، فمن كان كذلك لحق بالأبرار ، ووصل إلى ربنا الغفار . (١)

ومن ذلك : التوفيق بين أول سورة الأنفال وقوله : ﴿واعلموا أنما غنمتم﴾ :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُواْ اللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بِيْنِكُمْ﴾** (٢) ، مع قوله تعالى : **﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾** (٣) الآية .

الوجه الموهم للتعارض : بينت الآية الأولى أن قسمة الأنفال مفوض إلى الله ورسوله ، بينما قسمت الآية الثانية الغنائم نزعاً لأي خلاف ، وهذا وجه التعارض .

الآية منسوخة عند الجمهور : نقل العلامة القرطبي قول الجمهور على أن آية تقسيم الغنائم ناسخة لأول السورة، وقال: وقد ادعى ابن عبد البر الإجماع على أن هذه الآية نزلت بعد قوله : **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ﴾** ، ثم حكى قولاً بصيغة التضعيف أنها محكمة، فقال: وقد قيل: إنها غير منسوخة (٤) ، والقول بأنها غير منسوخة على معنى أن الأنفال لله وللرسول يضعها حيث أمره الله . تعالى . ، أي : الحكم فيها لله ولرسوله ، وقد بين الله مصارفها في قوله عز وجل : **﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾** الآية. (٥)

رأي الإمام الأكبر في التوفيق : خالف الإمام الأكبر الجمهور القائل بنسخ الآية ، بأن الجمع ممكن ، وإذا أمكن الجمع فلا نسخ ، والجمع على اعتبار أن الآية الأولى مجملة ، والثانية مفصلة لهذا الإجمال ، فيقول : ذكرنا عند تفسيرنا

---

(١) السابق ١ / ٢٠٦١ ، وعبارة القرطبي آخرها : ووصل إلى رضا الغفار ، . " تفسير القرطبي ٨ / ٢٦١ " .
(٢) سورة الأنفال من الآية ١ .
(٣) سورة الأنفال من الآية ٤١ .
(٤) تفسير القرطبي ٨ / ٤ .
(٥) تفسير البغوي ٣ / ٣٢٥ .

لقوله تعالى في مطلع السورة ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ..** ﴾ أن المراد بالأنفال الغنائم، وعليه تكون الآية التي معنا وهي قوله تعالى : ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم**﴾مفصلة لما أجملته الآية التي في مطلع السورة ، أي أن الآية التي في مطلع السورة بينت أن الأمر في قسمة الأنفال مفوض إلى الله ورسوله ، ثم جاءت الآية التي معنا ففصلت كيفية قسمة الغنائم حتى لا يتطلع أحد إلى ما ليس من حقه . **وهذا أولى من قول بعضهم** : إن الآية التي معنا نسخت الآية التي في مطلع السورة : لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند التعارض ، وهنا لا تعارض بين الآيتين [١].

ومن ذلك : التوفيق بين آيتي عدة المتوفى عنها زوجها :

الآيات الموهمة للتعارض : قوله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشراً** [٢]﴾ **مع قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾[٣] الآية .

الوجه الموهم للتعارض : أن الآية الأولى جعلت عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ، بينما جعلته الثانية حولاً كاملاً ، وهو تعارض بيّن .

المفسرون على رفع التعارض بالنسخ : أكثر المفسرين على أن الآية الأولى ناسخة للثانية ، مع أنها سابقة عليها [٤] ، وفي ذلك يقول العلامة القرطبي : وأكثر

---

(١) الوسيط ١ / ١٨٢٨ .
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٤ .
(٣) سورة البقرة الآية ٢٤٠ .
(٤) المنسوخ قبل الناسخ إلا في موضعين : ـ على قول من اعتبر النسخ واقعاً فيها ـ : أولهما : عدة المتوفى عنها زوجها ، فالآية الأولى هي الناسخة للثانية . ثانيها: آية الأحزاب ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ**﴾ **[من الآية ٥٠]**، وفي قوله تعالى : ﴿**لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاء مِن بَعْدُ**﴾ [من الآية ٥٢]. فمن اعتبر النسخ واقعاً بينهما ، جعل الناسخ وارداً قبل المنسوخ . يقول أبو بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) : وقد استغرب الناس كون الناسخ قبل المنسوخ في الخطاب ، وليس ذلك بغريب ، فإن إثبات الآي والسور في الكتاب لم يكن على الترتيب في النزول ، وربك أعلم بترتيب الإنزال وترتيب الكتاب وهو بكل شيء عليم " .. ينظر: الناسخ والمنسوخ ، ابن العربي ، ص ٣٢ .

العلماء على أن هذه الآية . الأولى . ناسخة لقوله . عز وجل . ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾ ، لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام ، إذا توفي الرجل ، وخلف امرأته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة ، وبالسكنى ، ما لم تخرج فتتزوج ، ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشر وبالميراث .[١]

وقال في موضع آخر : فقوله . عز وجل . ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾ منسوخ كله عند جمهور العلماء [٢] .

الإمام الأكبر يخالف الجمهور : " التوفيق بالجمع لا النسخ " :

فعرض أولاً لأقوال العلماء في التوفيق ، فقال : وللعلماء في تفسير هذه الآية اتجاهان مشهوران :

أما الاتجاه الأول : فيرى أصحابه أن هذه الآية منسوخة ، لأنها توجب على الزوج حين مشارفة الموت أن يوصي لزوجته بالنفقة والسكنى حولاً ، ويجب عليها الاعتداد حولاً ، وهي مخيرة بين السكنى في بيته حولاً ولها النفقة ، وبين أن تخرج منه ولا نفقة لها ، ولم يكن لها ميراث من زوجها . قالوا : وكان هذا الحكم في ابتداء الإسلام ، وقد نسخ وجوب الوصية بالنفقة والسكنى بآية المواريث وبحديث " ألا لا وصية لوارث " [٣] حيث جعل لها الربع أو الثمن عوضاً عن النفقة والسكنى، ونسخ وجوب العدة حولاً بقوله تعالى قبل ذلك : ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشراً** ﴾ الآية .

---

(١) تفسير القرطبي ٣ / ١٧٤ .
(٢) السابق ٣ / ٢٢٧ .
(٣) سبق تخريجه .

قالوا : ومما يشهد لذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية : نسخت بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثمن ، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً [١] . وقد حكى هذا الرأي صاحب الكشاف [٢] ... إلى أن قال : وعلى هذا الاتجاه سار جمهور المفسرين .

أما الاتجاه الثاني : فيرى أصحابه أن هذه الآية محكمة ، وليست منسوخة ، وممن ذهب إلى هذا الاتجاه مجاهد [٣] ، فقد قال ما ملخصه : دلت الآية الأولى وهي : ﴿**يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشراً** ﴾ على أن هذه عدتها المفروضة تعتد عند أهل زوجها، ودلت هذه الآية بزيادة سبعة أشهر وعشرين ليلة على العدة السابقة تمام الحول ، وأن ذلك من باب الوصية للزوجات أن يمكن من السكنى في بيوت أزواجهن بعد وفاتهم حولاً كاملاً ولا يمنعن من ذلك ، لقوله : ﴿**غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾ فإذا انقضت عدتهن بالأربعة أشهر والعشر. أو بوضع الحمل . واخترن الخروج والانتقال من ذلك المنزل فإنهن لا يمنعن من ذلك لقوله ﴿**فَإِنْ خَرَجْنَ**﴾ [٤]، ثم قال: ومن المفسرين الذين أيدوا هذا الاتجاه الإمام ابن كثير فقد قال : بعد أن ساق قول مجاهد . وهذا القول له اتجاه ، وفي اللفظ مساعدة له ، وقد اختاره جماعة [٥] ...، كما أيده أيضاً الإمام الفخر في تفسيره، فقد قال بعد أن ساق بعض الأدلة التي تثبت ضعف قول من قال بالنسخ : " فكان المصير إلى قول مجاهد أولى من التزام النسخ من غير دليل"[٦] .

ثم لخص الإمام القول الثاني قائلاً: والخلاصة أن أصحاب هذا الاتجاه الثاني لا يرون معارضة بين هذه الآية وبين آية ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا**

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٧ / ٦٥ برقم : ٢٣٠٠ ، والنسائي في سننه ٦ / ٥١٧ برقم ٣٥٤٥
(٢) الكشاف ١ / ٢١٣ .
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ٥ / ٢٥٨ .
(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٠.
(٥) تفسير ابن كثير ١ / ٦٥٩ .
(٦) تفسير الرازي ٣ / ٣٩٠ .

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشراً ﴾لأن الآية التي معنا لا تتحدث عن عدة المتوفى عنها زوجها ، وإنما تتحدث عن حقها في البقاء في منزل الزوجية بعد وفاة زوجها، وأن هذا الحق ثابت لها، فإن شاءت بقيت فيه ، وإن شاءت خرجت منه على حسب ما تراه مصلحة لها، ولأنها لا يوجد من ألفاظها أو معانيها ما يلزم المرأة بالتربص والامتناع عن الأزواج مدة معينة [١] .

الترجيح : يظهر من التلخيص السابق ، وذكر أسباب امتناع التعارض ، أن الإمام يرجح عدم القول بالنسخ ، وأن الجمع بين الآيتين ميسور ، وزاد الأمر إيضاحاً بقوله : ... أما الآية الثانية فنراها واضحة في الأمر بالتربص أربعة أشهر وعشراً ، وهي العدة التي يجب أن تمتنع فيها المرأة التي مات عنها زوجها عن التزين والتعرض للزواج ، إذن فلا تعارض بين الآيتين ، ومتى انتفى التعارض انتفى النسخ [٢].

بيان وتحليل : لمَّا كانت الآيتان متعارضتين في الظاهر لجأ المفسرون إلى التوفيق بينهما ، فكانت طريقة الجمهور اللجوء إلى النسخ لرفع التعارض ، ومال الإمام إلى التوفيق بالجمع . لا النسخ . على اعتبار : أن إعمال الدليلين أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر . وعلى أن الأصل في الآية الإحكام لا النسخ ، وعلى أن الجمع بين المتعارضين ولو بوجه مقبول أولى .

وقد تعددت توجهات العلماء في الجمع والتوفيق بين الآيتين ، فرأى الإمام أن الآية الأولى حديث عن العدة المفروضة ، والزيادة في آية الحول من باب الوصية بعدم إخراج الزوجة حولاً كاملاً ، وهي وجهة حكاها الطبري عن مجاهد[٣].

(١) الوسيط ١ / ٤٤٣ .
(٢) السابق ١ / ٤٤٣ .
(٣) تفسير الطبري ٥ / ٢٥٨ .

ومن المفسرين من يرى : أن الآية الأولى دلت على العدة " **(أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشراً)** " على الوجوب ، وما زاد على ذلك فعلى الاستحباب ، ينبغي فعلها تكميلاً لحق الزوج ، ومراعاة الزوجة ، والدليل على أن ذلك مستحب أنه هنا نفي الجناح عن الأولياء إن خرجن قبل تكميل الحمل ، فلو كان لزوم المسكن واجباً لم ينف الحرج عنهم [1].

وهذا ما أميل إليه : لأنه لا منافاة بين الآيتين ، لاختلاف مقامهما ، فمقام الآية الأولى : العدة ومدتها ، ومقام الثانية : الارتباط بوصية ، فهما مقامان الجمع بينهما ميسور ، لاسيما والقول له اتجاه ، وفي اللفظ مساعدة له كما قرر الحافظ الحبر ابن كثير .

منهج التوفيق عند الإمام بين رد النسخ ودفع الاحتمال :

لقد أقام الإمام الأكبر . رحمه الله . منهجه في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض على الجمع ما أمكن ، لأنه الأصل ، ولأن أكثر النسخ ثابت بالاحتمال ، ولهذا كثرت الدعاوى والأقوال فيه ، فلا يصار إلى النسخ عند الإمام الأكبر إلا عند التعارض التام مع معرفة التاريخ ، والجمع بالنسخ عزيز ونادر عند الإمام في تفسيره ، لأنه لا يصير إليه إلا بدليل يوجبه ، وتعارض يلزمه . وهو منهج جعل لتفسير الوسيط قيمة كبرى بين التفاسير . لاسيما المعاصرة . فيه دفع شبهاً ، وأزال تعارضاً ، ورفع عن النسخ احتمالاته ، فأتى الوسيط وسطاً ، والوسط في الشيء قمة الاعتدال وعنوان الكمال .

❁❁❁

(١) ينظر: تفسير السعدي ، ١ / ١٠٦ .

((الخاتمة))

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ وبعد ،، فأرجو من الله . سبحانه . أن يكون هذا البحث المتواضع قد وصل إلى تحقيق ما استهدف بأن حقق كشفاً للثام من جوانب عديدة من الجهود التفسيرية لواحد من أهم أعلام الأزهر الشريف وأئمته ، وما خلف من آثار ، وما امتلك من ملكات في قضية من أهم قضايا علوم القرآن الكريم ، وهي التوفيق بين آي القرآن التي يوهم ظاهرها التعارض ، وأختم ما سبق بأهم النتائج العلمية التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، وهي :

- التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض من أهم العلوم والفنون ، فهي مفتاح الآيات القرآنية من جانب ، وبها يمتلك المفسر مقومات الدفاع والرد عن الشبهات التي تثار حول القرآن الكريم من آخر ، ولذا فإنها تتطلب جانباً من العلوم التفسيرية واللغوية والعقلية والمنطقية والأصولية حتى يستطيع المفسر الجمع بالبراهين ، والرد عن الشبهات بالحجة والمنطق .

- المشكل أعم من التعارض ، فالتعارض الظاهري بين الآيات لا يخرج عن دائرة التعارض ، أما المشكل فهو أعم فيندرج تحته التعارض ، وغرابة اللفظ ، وغموض المعنى ، وتكرار الألفاظ ، فهو أعم .

- قيمة تفسير الوسيط بين التفاسير ، في يسر العبارة ، وسهولة الأسلوب ، وجمع أفضل ما في التفاسير ، مع تجنب الأقوال السقيمة في التفسير .

- المكانة السامية ، والمنزلة الرفيعة، التي تبوأها الإمام الأكبر . رحمه الله . في التفسير عامة ، وفي التوفيق بين موهم التعارض بين آي القرآن الكريم خاصة، ومعرفته بأقوال أهل التفسير فيها ، وحريته في التفكير القائم على الدليل والمنطق والحجة فيخالفها تارة، وينتقي أفضلها أخرى، مع تحرير وتوجيه ، وبيان وتلخيص،

وهي علوم وملكات مكنته من الردود القوية المفحمة التي لا تبقى معها شبهة أو توهم .

• للإمام الأكبر جهد كبير في التوفيق بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، إذ عرض أسباب الإيهام ، وطرق دفعه بإسهاب وإطناب ، وقوة في الرد ، ووضوح وبيان .

• أن الإمام الأكبر . رحمه الله . ما ترك آية من الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض إلا وكان له دور وجهد في التوفيق ، سواء وافق جماهير المفسرين ، أم خالفهم ، دلالة على استقلاليته في الفكر ، وتعمقه في التأمل والتدبر ، مع ما له من ملكات علمية فريدة .

• من أسباب إيهام التعارض . كما بينه الإمام . وقوع المخبر به على أطوار مختلفة ، فيظن القارئ أن بينها اختلافاً ، وتدفع بتكامل الأحوال والأطوار لا تعارضها .

• من أسباب إيهام التعارض . كما بين الإمام . اختلاف الحال ، فتعرض الواقعة بأشكال ، يظن القارئ أن بينها اختلافاً ، ولو تأمل لعلم أنها أحوال متعددة يناسب كل حال منها ما يناسبها من آيات ، فزال الإشكال .

• من أسباب إيهام التعارض . كما في الوسيط . الاختلاف من جهتي الفعل بأن ينسب الفعل إلى أكثر من فاعل ، فيظن القارئ أن بينها اختلافاً ، أو الاختلاف بالحديث عن الشيء مرة بالإثبات وأخرى بالنفي ، ولو تأمل لعلم أن كل فعل له دلالته في المعنى التي تتواءم وتتوافق مع الآيات الأخرى ولا تتعارض .

• من أسباب إيهام التعارض : الاختلاف بوجهين واعتبارين ، بأن ترد لفظة للدلالة على معنى ، ثم ترد لمعنى آخر ، فيظن الاختلاف ، وعند التأمل يعلم أن للفظة تعبيرين يتكاملان ولا يتعارضان .

• من أخطر أسباب إيهام التعارض التي بينها الإمام وحدد معالمها : عدم حمل اللفظ على ما يناسبه من الحقيقة أو المجاز ، فيحدث التعارض ، ولو حمل اللفظ للمناسب له لزال المشكل .

• من أسباب إيهام التعارض : توهم مخالفة القواعد النحوية ، وتدفع بأن القواعد قعدت خدمة لكتاب الله . تعالى . ، فيجب حمل اللغة لما يناسب القرآن . عند التعارض . لا العكس .

• من أسباب إيهام التعارض : التقديم والتأخير لبعض الألفاظ ، ولو تأمل لعلم أنها من كنوز البيان ، ومن مفاتيح البلاغة القرآنية التي أعيت البلغاء وأسكتت الفصحاء .

• من أسباب إيهام التعارض : تعارض العام مع الخاص ، وعند التدبير يعلم أن العمل بالخاص لا يلزم منه إبطال العام ، فلا إشكال .

• من أسباب إيهام التعارض : الإطلاق والتقييد مع اتحاد الجنس ، ويزال بأنهما من دلالات المعاني ، وأن المطلق يحمل على المقيد لاسيما عند اتحاد الجنس .

• من أسباب إيهام التعارض : ورود اللفظ القرآني مفرداً ومثنى وجمعاً ، ويدفع بأن تنوع الأسلوب للفظة بورودها مفردة أو مثناة أو مجموعة من الإعجاز اللفظي للقرآن الكريم الذي يضع اللفظة في ملائمها والمناسب لها.

• من أسباب إيهام التعارض : الجهل بالنسخ ، فالعلم به يزيل التعارض ، ويرفع الإشكال ، لاسيما إذا تعذر الجمع .

• عرض الإمام الأكبر . رحمه الله . أدلة متنوعة على أن أعلى أنواع الإعجاز القرآني سلامته من التعارض والاختلاف مع نزوله منجماً ، ومن أقواها : ربانية المصدر ، وسلامته من التناقض ، ولو كان فيه أي تناقض ولو قلّ لسجلته

العرب ، والأمر بالرجوع إليه عند الاختلاف دليل سلامته منه ، وأن الاختلاف منفي عن لفظه ومعناه ، فهما في أعلى تراكيب البلاغة وأساليبها .

• للإمام الأكبر . رحمه الله . منهج فريد في دفع إيهام التعارض والتوفيق بين الآيات ، أهم معالمه :

الاستقراء التام ، والتوفيق بترجيح الحقيقة على المجاز ، والأخذ بالقراءة المتواترة ورد الشاذة ، واستبعاد الأقوال الضعيفة في التفسير ، والتوفيق بتوجيه المعنى التفسيري ، ورد المتشابه من الآيات إلى المحكمات ، ورفع الإشكال ببيان الخطأ في الاستدلال ، والتوفيق باستبعاد النسخ . إلا إذا لزم التعارض . وإن ترتب عليه مخالفة جمهور المفسرين . وهو منهج فريد ، يدل على ملكات خاصة ، وأدوات معينة ، استطاع الإمام بها الخوض في غمار هذا الفن ، والضرب فيه بسهم وافر .

التوصيات : من أهم التوصيات :

• التركيز على جهود علماء الأزهر الشريف وأئمته في العلوم عامة ، وفي علم التفسير خاصة ، وما لهم من أقوال فريدة ، ومناهج متميزة ، تنبئ عن عطاء لا ينقطع ، وعلم لا ينتهي ، وبحر لا ينفد .

• التركيز على جهود علماء الأزهر الشريف في رد الأفكار الضالة ، والاتجاهات المنحرفة ، لبيان أنهم صمام أمان الأمة ، وحصنها الحصين في الزود عن دينها الأغر .

• لا زال تفسير الوسيط في حاجة إلى دراسات كثيرة ومتأنية من جهة ملكات الإمام الأكبر في الاستنباط ، ودوره في الإصلاح ، وأهم القواعد التفسيرية التي اعتمد عليها في تفسيره إلى غير ذلك من العلوم المنتشرة بين طيات تفسير الوسيط.

- عقد الندوات واللقاءات العلمية المتكررة للتعريف بأئمة الأزهر الشريف ، لاسيما للأجيال القادمة التي لم تدرك أنوارهم ، ولم تأخذ من رحيق علمهم وبيان أدوارهم في التجديد والإصلاح .

وأخيراً أسأل الله . سبحانه . أن يغفر لإمامنا الأكبر ، وأن يرفعه في درجات المهديين ، وأن يجزيه خير الجزاء بما أسهم من علوم ومعارف خدمة لكتاب رب العالمين .

وصلى الله على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين .

((ثبت المصادر والمراجع))

- أصول البحث العلمي، د. جابر جاد نصار، الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة ٢٠٠٢م .
- الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، الناشر : وزارة الشئون الإسلامية والدعوة بالسعودية ١٤٢٦هـ .
- الإحكام في أصول الأحكام ، الآمدي ، الناشر : المكتب الإسلامي . بيروت.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ، أبو السعود العمادي ، الناشر: دار المصحف .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الشوكاني ، الناشر : دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
- أساس البلاغة ، الزمخشري ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ .
- أسباب اختلاف المفسرين ، د. محمد بن عبد الرحمن الشايع ، الناشر : مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- أسرار التكرار في القرآن (البرهان في توجيه متشابه القرآن)، الكرماني، الناشر " دار الفضيلة .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ، عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي ، الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨م .
- أصول الشاشي وبهامشه عمدة الحواشي ، الشاشي ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ .
- أصول الفقه ، محمد زكريا البرديسي ، الناشر : دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- الأضداد في كلام العرب ، أبو الطيب اللغوي ، الناشر : دار دمشق ١٣٨٣هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، الشنقيطي ، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي ، جدة .
- إعجاز القرآن ، أبو بكر الباقلاني ، الناشر " دار المعارف . مصر .

- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ، مصطفى صادق الرافعي ، الناشر: دار الكتاب العربي ١٣٩٣هـ .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، الناشر : دار ابن كثير ١٤١٢هـ .
- الأعلام، الزركلي ، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، الناشر : دار الفكر .
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني ، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ .
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، الغزنوي ، الناشر : جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
- بحر العلوم (تفسير السمرقندي) ، السمرقندي ، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ الطبعة الأولى .
- البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر ١٤٣١هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، الناشر : دار التراث .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- البلاغة العربية في البيان والبديع ، د. محمد سليمان عيسى ، د. أحمد على دهمان ، دار طيبة .
- بلاغة القرآن ، محمد الخضر حسين ، الناشر : دار دمشق ١٩٧١م .
- بيان إعجاز القرآن، الخطابي ، الناشر: دار المعارف . مصر، الثالثة ١٩٧٦م .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، الناشر : انتشارات الهجرة ١٤٠٣هـ .

- تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، الناشر: طبعة الكويت.
- التاريخ الكبير ، البخاري ، الناشر : دائرة المعارف العثمانية .
- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، الناشر : المكتبة العلمية ١٣٩٣هـ.
- التبيان في إعراب القرآن ، العكبري ، الناشر : عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م .
- التحرير والتنوير " تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" ، الطاهر بن عاشور التونسي ، الناشر : الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، المباركفوري ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت .
- التسهيل لعلوم التنزيل (تفسير ابن جزي) ، ابن جزي الكلبي ، الناشر : دار الأرقم بن أبي الأرقم . بيروت ، الأولى ١٤١٦هـ .
- التفسير الحديث ، محمد عزة دروزة ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٣٨٣هـ .
- تفسير القرآن (تفسير السمعاني) ، أبو المظفر السمعاني ، الناشر : دار الوطن للنشر ١٤١٨هـ .
- تفسير القرآن العظيم ، ابن أبي حاتم ، الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ، الثالثة ١٤١٩هـ .
- تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، ابن كثير، الناشر: دار طيبة ١٤٢٠هـ .
- تفسير القشيري "المسمى: لطائف الإشارات"، القشيري ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ١٤٢٨هـ .
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، الناشر : دار المعرفة ١٣٤٠هـ .

- تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم) ، محمد رشيد رضا، الناشر: المكتبة الوقفية ١٣٦٦هـ.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، النسفي ، الناشر : دار الكلم الطيب . بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ .
- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ، النيسابوري ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، الأولى ١٤١٦هـ .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمد سيد طنطاوي ، الناشر : دار نهضة مصر . القاهرة ، الأولى .
- تفسير مبهمات القرآن ، محمد بن على البلنسي ، الناشر : دار المعرفة .
- تقريب النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٣هـ .
- التلخيص في القراءات الثمان ، عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري ، الناشر : الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم . جدة .
- التمهيد في أصول الفقه ، أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي ، الناشر : جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي) الناشر : مؤسسة الرسالة .
- التيسير في قواعد علوم التفسير ، الكافيجي ، الناشر : مكتبة القدسي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، ابن جرير الطبري ، الناشر : دار هاجر للطباعة والنشر .

- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، الناشر : دار ابن الجوزي . الدمام ١٤١٤هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، سنة النشر ١٤٢٧هـ ، الطبعة الأولى .
- الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ .
- حاشية السيالكوتي على تفسير البيضاوي ، السيالكوتي ، الناشر : مكتبة الحرمين . الرياض .
- حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي ، محي الدين شيخ زاده ، الناشر : دار الكتب العلمية .
- الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٨هـ .
- حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين ، أ.د/ محمود حمدي زقزوق ، الناشر : دار القاهرة .
- الدر المنثور في التفسير المأثور ، السيوطي ، الناشر : دار الفكر ١٤٣٢هـ .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، الناشر : مكتبة الخانجي .
- الرسالة ، الشافعي ، الناشر : مكتبة الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، تاج الدين السبكي ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- روح البيان في تفسير القرآن، البروسوي، الناشر: المطبعة العثمانية ١٣٣٠هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، الألوسي ، الناشر: دار الطباعة المنيرية .
- روضة الناظر وجنة المناظر ، ابن قدامة ، الناشر : مؤسسة الريان سنة ١٤١٩هـ .

- زاد المسير ، ابن الجوزي ، الناشر: " دار ابن حزم . المكتب الإسلامي .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكري ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت .
- سنن ابن ماجة ، ابن ماجة ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية .
- سنن أبي داود ، أبو داود السجستاني ، الناشر : المكتبة العصرية . صيدا . بيروت .
- السنن الكبرى ، النسائي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .
- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي ، الجرجاني ، الناشر : دار الكتب العلمية .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، النويري ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ، الناشر: دار العلم للملايين ١٩٩٠م .
- صحيح البخاري ، البخاري ، الناشر : دار ابن كثير . دمشق ١٤٢٣هـ .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، الناشر : المطبعة السلفية . القاهرة .
- فتح القدير (تفسير الشوكاني) ، الشوكاني ، الناشر : دار المعرفة .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، الناشر : دار العلم والثقافة للنشر .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المناوي ، الناشر : دار المعرفة ١٣٩١هـ.
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ١٤٢٦هـ الطبعة الثامنة .

- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، محمد بازمول ، الناشر : أم القرى ، الطبعة الأولى .
- الكتاب ، سيبويه ، الناشر : الخانجي ، الطبعة الثالثة .
- الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ، الثعلبي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، الكفوي ، الناشر : مؤسسة الرسالة . بيروت .
- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن) ، الخازن ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ .
- اللباب في علوم الكتاب (تفسير ابن عادل) ، ابن عادل الحنبلي ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ .
- لسان العرب ، ابن منظور ، الناشر : دار صادر . بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٣٨١هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية) ، ابن عطية الأندلسي ، الناشر : دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، الناشر: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.
- مختار الصحاح ، الرازي ، الناشر : المكتبة العصرية ، الخامسة ١٤٢٠هـ .
- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، الناشر: دار الكتب العلمية .

- مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ، محمد بن فرامرز الشهير بملاخسرو ، الناشر : شركة صحافية عثمانية ١٣٢١هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- المستصفى ، أبو حامد الغزالي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤١٣هـ
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، الناشر : مكتبة الرسالة ١٤٠٥هـ .
- مشكل القرآن الكريم ، عبد الله بن حمد المنصور ، الناشر : دار ابن الجوزي.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي المقري ، الناشر : دار المعارف . القاهرة .
- المطلق والمقيد وأثرهما في الفقه الإسلامي ، دكتور/ إسماعيل محمد على عبدالرحمن ، الناشر : المكتب الإسلامي .
- معالم التنزيل (تفسير البغوي) ، البغوي ، الناشر : دار طيبة ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس ، الناشر : جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، الناشر : عالم الكتب ١٤٠٨هـ .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، عمر رضا كحالة ، الناشر : داراحياء التراث ، ١٣٧٦هـ .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الناشر : دار الدعوة .
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، الناشر : دار الفكر ١٣٩٩هـ .

- المعرب والدخيل والألفاظ العالمية (دراسة نقدية ، في تاج العروس) ، أسامة الصفار ، الناشر : دار الكتب العلمية .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام ، الناشر : دار الفكر ١٣٦٨هـ.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار ، الناشر: دار الكتب العلمية .
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (تفسير الرازي) ، الفخر الرازي ، الناشر : دار الفكر ١٤٠١هـ .
- مفتاح العلوم، السكاكي، الناشر: " دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، الناشر : مكتبة الهلال . بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، الزرقاني ، الناشر : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، سنة النشر : ١٣٦٢هـ .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، القرطاجني ، الناشر : الدار العربية للكتاب .
- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي ، دكتور. عبد المجيد محمد السوسوة ، الناشر: دار النفائس ١٤١٨هـ الطبعة الأولى .
- منهج محمد سيد طنطاوي في تناول الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية ، سورة الأنفال أنموذجاً ، لينة عبد الكريم الغويري ، بحث بكلية الشريعة ، الجامعة الأردنية ٢٠٠٤م .
- الموافقات ، الشاطبي ، الناشر : دار ابن عفان .
- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، فريد جبر وآخرون ، الناشر: مكتبة لبنان . بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، أبو بكر بن العربي ، الناشر : مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

- النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن ، د. محمد عبد الله دراز ، الناشر: دار القلم .
- النظرية البلاغية عند الإمام الزمخشري ، د. عطية الغول ، الناشر: دار يافا العلمية .
- نظرية التقريب والتغليب وتطبيقها في العلوم الإسلامية ، أحمد الريسوني ، الناشر : دار الكلمة ١٤٣١هـ .
- النكت في إعجاز القرآن ، الرماني ، الناشر : دار المعارف ١٩٧٦م .
- نهاية السول شرح منهاج الوصول ، الإسنوي ، الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٤١٦هـ .
- نواسخ القرآن ، ابن الجوزي ، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة ١٤٢٣هـ .

❁❁❁